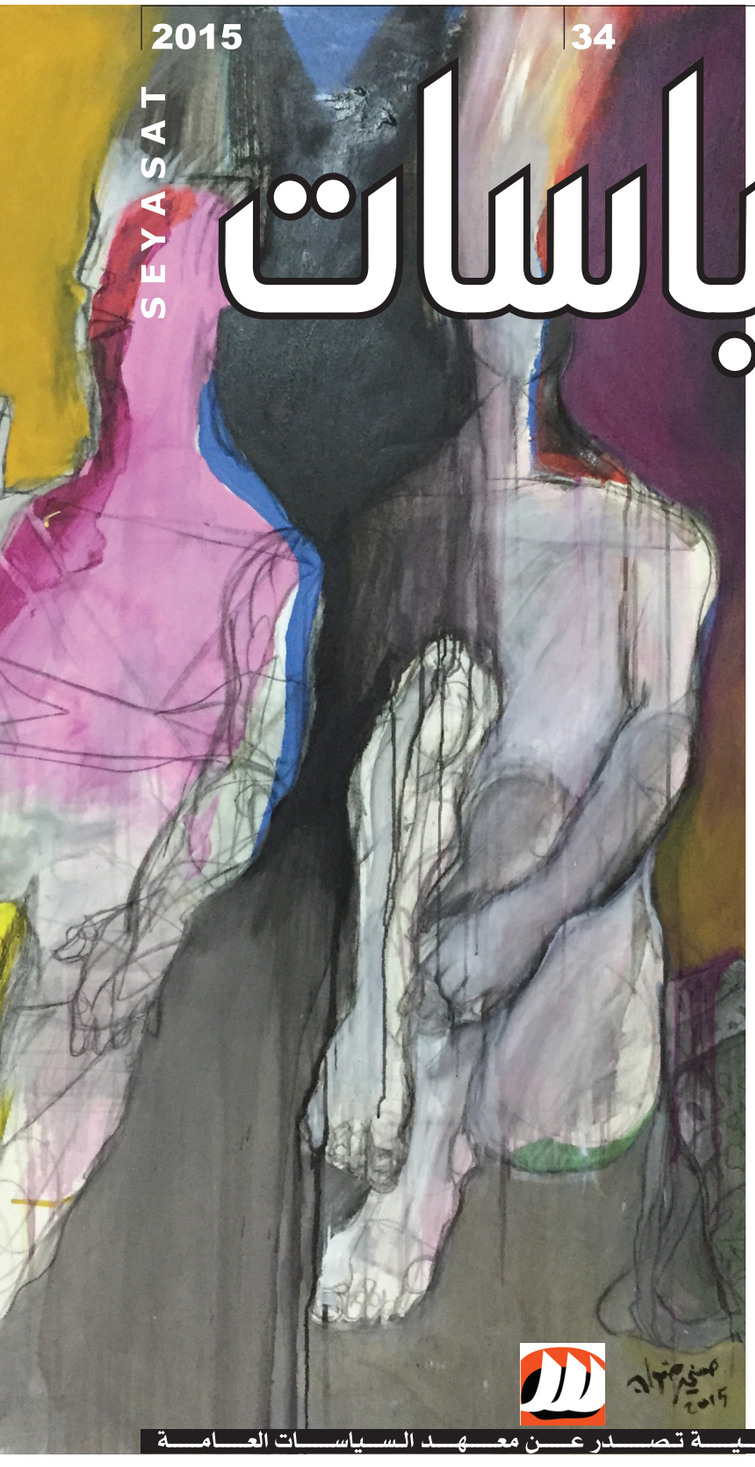

2015 | 34 | SEYASAT

سياسات

دراسات

- **الخطابات الإعلامية بين السياسة والأخلاق في الفضائيات الحزبية الفلسطينية** (قراءة في قناتي «الأقصى» و «فلسطين اليوم»)
- **بين الانتفاضة والهبّة الجماهيرية، وعودة الروح الكفاحية**
- **المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على النظم السياسية في الدول العربية** (مصر - دراسة حالة)

مقالات

- **الآثار الاقتصادية المحتملة للهبة الجماهيرية فلسطينياً وإسرائيلياً**
- **الهبة الشعبية تفتح طريقاً للخروج من فك أوسلو**

سياسات عامة

- **أثر التكنولوجيات الحديثة في توجيه السياسات العامة نحو ترقية الخدمة العمومية**

سياسة دولية

- **الهجرة واللجوء بين مصالح الدول المستضيفة والقانون الدولي**

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات 34 2015

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute of Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصـــــليـــة تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٣٤) تشرين ثاني ٢٠١٥

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- الخطابات الإعلامية بين السياسة والأخلاق في الفضائيات الحزبية الفلسطينية (قراءة في قناتي «الأقصى» و «فلسطين اليوم») / بسام عويضة ٩
- بين الانتفاضة والهبة الجماهيرية، وعودة الروح الكفاحية/ عبد الغني سلامة ٣٥
- المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على النظم السياسية في الدول العربية (مصر- دراسة حالة) / إكرام عمر ٥٤
- السينما الفلسطينية في الألفية الثالثة.. ترويج القضية برؤية مغايرة/ يوسف الشايب ٧١
- الآثار الاقتصادية المحتملة للهبة الجماهيرية فلسطينياً وعربياً/ رائد محمد حلس ٨٦
- الهبة الشعبية تفتح طريقاً للخروج من فكّ أوسلو/ محمد هواش ٩٤
- أثر التكنولوجيات الحديثة في توجيه السياسات العامة نحو ترقية الخدمة العمومية/ ميادة بن بريهوم ١٠٠
- الهجرة واللجوء بين مصالح الدول المستضيفة والقانون الدولي/ نتالي حمدان ١١٥
- قراءة في كتاب «بطاقة ملكية: تاريخ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الإسرائيلية»/ قسم الحاجّ ١٤١
- قراءة في كتاب «أدوار المرأة الفلسطينية منذ منتصف الستينيات حتى عام ١٩٨٢- المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية» لفيحاء عبد الهادي ١٥١
- المكتبة ١٥٦

هل ما يحدث في فلسطين انتفاضة ثالثة؟ هل جاء وقت الانتفاضة الثالثة التي كثر الحديث عنها، وباتت مثل المولود المنتظر بعد عطش؟ لا أحد يمكن له أن يكون جازماً في الإجابة عن مثل هذا السؤال. فالهبة الفلسطينية التي اكتسحت مناطق الضفة الغربية وكانت شرارتها العاصمة الفلسطينية القدس، والتي جاءت مباشرةً بعد خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة، تشترك مع الانتفاضتين السابقتين ببعض الصفات وتختلف عنهما في صفات أخرى، فعلى الرغم من مشاركة غزة المحدودة والموسمية، فإن غزة ليست جزءاً منها، كما أنها، أي هذه الهبة، محدودة وتتم وفق نبضات زمانية ومكانية مختلفة. إلى جانب حقيقة أن الفعل المقاوم من طعن تحديداً يتم من شبان لا تدفعهم تنظيماتهم لفعله.

من الواضح أن المفاوضات في الشرق الأوسط باتت من الماضي، وأن الحديث عنها الآن ليس إلا من باب المجاملات السياسية، فيما في حقيقة الأمر تندفع المنطقة إلى مرحلة جديدة من التصعيد الذي لا يعرف أحد عواقبه. وفيما يواصل الإقليم انشغاله بتقلبات دوله وأزماتها خاصة في سورية مع دخول موسكو على خط المواجهة المباشرة مع تنظيم الدولة، وتفجيرات باريس المدانة التي دفعت الطائرات الحربية الفرنسية إلى سماء سورية للمساهمة في الحرب، فإن البحث عن المصالحة الفلسطينية أيضاً يكاد يختفي في ظل هذه المعمعة والجلبة.

على الرغم من ذلك تواصل سياسات مساهمتها في إثراء المشهد السياسي والبحثي والفكري الفلسطيني ببعض الدراسات التي تسعى جاهدةً إلى تقديم قراءات مختلفة له.

تفتتح سياسات عددها الجديد بدراسة للدكتور بسام عويضة من جامعة بيرزيت بعنوان الخطابات الإعلامية بين السياسة والأخلاق في الفضائيات الحزبية الفلسطينية: قراءة في قناتي "الأقصى" و "فلسطين اليوم"، ثم بدراسة للباحث عبد الغني سلامة حول الهبة الحالية، محاولاً فهمها وتفكيك مفاعيلها وديناميتها. بعد ذلك يقدم الباحث إكرام عمر دراسة بعنوان "المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على النظم السياسية في الدول العربية".

وتختتم سياسات زاوية الدراسات بدراسة للصحافي والكاتب يوسف الشايب حول السينما الجديدة في فلسطين يناقش فيها تجربة الجيل الجديد من السينمائيين الفلسطينيين خلال الثلاثين عاماً المنصرمة.

وتضم زاوية المقالات مجموعة من المقالات التي تبدأ بمقالة للباحث والكاتب محمد حلس حول الآثار المحتملة للهبة الحالية على كل من الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي. أما المقال الآخر في هذه الزاوية فللإعلامي محمد هواش بعنوان الهبة الشعبية تفتح طريقاً للخروج من فك أوسلو.

أما في زاوية السياسات العامة، فتكتب الأكاديمية الجزائرية الدكتورة ميادة بن بريهوم

دراسة عميقة تبحث فيها "أثر التكنولوجيات الحديثة في توجيه السياسات العامة نحو ترقية الخدمة العمومية".

وفي زاوية السياسات الدولية تقدم الباحثة الشابة نتالي حمدان دراسةً حول الهجرة في القانون الدولي بعنوان "الهجرة واللجوء بين مصالح الدول المستضيفة والقانون الدولي".

وتستعرض سياسات في زاوية عرض الكتب كتابين. الأول للكاتب الإسرائيلي "غيش عَميت" بعنوان "بطاقة ملكية: تاريخ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الإسرائيلية"، والثاني للأكاديمية الفلسطينية الدكتورة فيحاء عبد الهادي بعنوان "أدوار المرأة الفلسطينية منذ منتصف الستينيات حتى العام ١٩٨٢". وكالعادة تضم سياسات كوكبةً من الكتب الصادرة حديثاً عن دور النشر الفلسطينية والعربية.

تواصل إسرائيل اعتداءاتها على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، ويواصل المستوطنون هجماتهم الوحشية على الفلسطينيين، ويواصل الانقسام الفلسطيني غرس نصاله وتمزيق جسد الوحدة الوطنية، أما العرب فغارقون في انشغالهم الأبدي عن فلسطين، ولا تظل إلا الكلمة الباحثة عن الحقيقة.

الخطابات الإعلامية بين السياسة والأخلاق في الفضائيات الحزبية الفلسطينية

قراءة في قناتي "الأقصى" و"فلسطين اليوم"[1]

د. بسام عويضة*

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تقديم مساهمة في إعادة فصل المجال الإعلامي عن السياسي، سواء على مستوى اللفظ أو الدلالة المباشرة أو الدلالات المختزنة، بهدف المساهمة بالتفكير في العوائق النظرية التي تحول دون التقدم بمشروع إعلامي تُفصل فيه المعلومة عن الرأي.

وتستند الدراسة إلى المنهج البنيوي الذي أخرج الخطاب من كونه بُنيةً لغويةً إلى ميدانٍ للسلطة وموضوعٍ لها.

إن الاستنتاج الأساسي الذي وصلت إليه الدراسة هو وجود تأثير مباشر وواضح بين السياسة والإعلام في فضائيتي "فلسطين اليوم" و "الأقصى".

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي لعبته الفضائيتان في إظهار معاناة الشعب الفلسطيني التي تسبب بها الاحتلال الإسرائيلي، فإنهما تساهمان في تعزيز الانقسام الفلسطيني، إذ ما زالتا تحرران الأخبار على أساس معايير الانتماء للحزب والولاء السياسي، فبدلاً من أن تقوم القناتان بمراقبة المؤسسات السياسية باعتبارهما سلطة رابعة، فإنهما تقومان بالدفاع عن تلك المؤسسات أمام أي أزمة سياسية.

١. المقدمة:

تعتبر القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، فقد شكلت هذه القضية

* رئيس دائرة الإعلام في جامعة بيرزيت.

ولا تزال الهوية العربية والإسلامية، لذلك كانت حاضرةً على الدوام في حسابات الدول العربية والإقليمية باعتبارها قضية "استثمار" في بعض الأحيان، أو "حجر الزاوية" في التحالفات الإستراتيجية في أحيان أخرى.

وبالاستناد إلى ما تقدم، فإنّ أفضل طريقة لمعرفة هذه التحالفات السياسية تتمثل في رصد القنوات الإعلامية وتتبعها؛ لذلك يرصد البحث إشكالية التأثير المزدوج للسياسة والدين على الخطاب الإعلامي، منظوراً إليه من زاوية أخلاقية.

أثار الخطاب الإعلامي للفضائيات الدينية الفلسطينية، والفصائل السياسية التي تقف وراءها، ومنظومة القوى العربية والإقليمية التي تتقاطع معها دينياً وسياسياً، باعتباره مرآةً لتجلياتها السياسية جدلاً واسعاً لم يثره أي موضوع آخر خلال السنوات الماضية.

وعلى الرغم من أنّ الأسئلة السياسية والدينية والأخلاقية متشعبة ومتباينة في منطلقاتها وأغراضها، فإنَّ ما يوحّدها هو الرغبة في المعرفة والوقوف على درجة هذا التأثير، من غير رغبةٍ في الادّعاء باحتكار المعرفة اليقينية أو امتلاك سلطة الحقيقة أو فرضها.

لذا سيسعى الباحث إلى قراءة ذلك الخطاب وتفكيكه، بنيوياً، كإحدى مدارس نظريات النقد المعاصر، وتحديد نظام مفاهيميّ يعمل على خدمة هذه الدراسة، وفصل هذا الخطاب عن إرثه السياسي، وإعادة بنائه من جديد، وفق منظور "المعرفي النقدي"، بعيداً عن أي استعارة أيديولوجية.

ومن أجل الوصول إلى أهداف البحث، قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول بالإضافة إلى النتائج.

ففي الفصل الأول يتناول البحث النص والخطاب، وتحديداً، تأسيس مفهوم الخطاب، وكيفية ضبط الخطابات، الكيفية التي يستمد منها الخطاب سلطته بالإضافة للمجالات التي يهتم بها تحليل الخطاب وآليات عمله، أنواعه، وكيفية تشكيله للرأي العام.

وفي الفصل الثاني يتطرق البحث إلى إشكالية العلاقة بين السياسة والدين، وبروز تيارين متضادين على المشهد السياسي وسط تباينات شاسعة وعميقة بين الطرفين، وبروز حركتي حماس والجهاد الإسلامي وسط هذا المشهد.

وفي الفصل الثالث والأخير، احتوى البحث على الإطار التحليلي ونتائجه، فقد رَصد الباحث العديد من نشرات الأخبار والبرامج الحوارية، في محاولة منه للوصول إلى أهداف الدراسة وغاياتها.

٢. حالة البحث:

إشكالية الدراسة:

غياب الدراسات الإعلامية التي تتطرق إلى تأثير السلطة السياسية أو منظومة العلاقات في النظام العربي أو الإقليمي (مثل قطر وإيران وتركيا وسورية) على الخطاب الإعلامي

للفضائيات الدينية الفلسطينية، وانعكاس ذلك على "الجوهر الأخلاقي" للرسالة الإعلامية.

فرضية الدراسة:

يفترض الباحث أنّ العلاقات السياسية العربية والإقليمية تُؤثر تأثيراً محورياً في البنى القيمية داخل الرسالة الإعلامية التي تبثها الفضائيات الدينية الفلسطينية، ما يترك دلالة عميقة في "الجوهر الأخلاقي" لتلك الرسالة.

أهمية الدراسة:

إعادة بناء المجال الإعلامي عن المجال السياسي، سواء على مستوى اللفظ أو الممارسة أو الدلالة المباشرة أو الدلالات المختزنة من السلطات السياسية، بهدف المساهمة بالتفكير في العوائق النظرية التي حالت، ولا تزال، دون التقدم بمشروع إعلامي، يُمنع فيه تداخل المعلومة مع الرأي.

- **نوع البحث:**

– يندرج هذا البحث ضمن الأبحاث الكيفية، فمن خلال هذا المنهج سيتم تحليل الأبعاد الكيفية لتأثير السلطة السياسية على الرسالة الإعلامية في فضائيتي "الأقصى" و"فلسطين اليوم".

- **منهج البحث:**

تتبوأ اللسانيات بين العلوم الإنسانية مكانةً متميزةً ومركزيةً عند البنيويين، "فالتصور ما فوق البنيوي (الدلالة) لهذه الأداة مختلف عن التصور الأنجلوساكسوني المألوف، من حيث كون الأول قد أسسه مفهوم "اللسان" كما قدمه العالم السويسري فردينان دي سوسير، الذي رأى أنّ الواقع الحقيقي للكلام يجب أن يأخذ الأسبقية على الكتابة، بمعنى أنّ نسق اللغة عموماً يجب أن يسبق المجموع الكلي للتلفظات كلها".[٢]

سيخطو الباحث على أثر بيير بورديو[٣] في تحليل الخطاب سوسيولوجياً لإخراجه من دائرة التحليل اللغوي بتجلياته، الكلام والنص، عن طريق ربط الخطاب بمسألة السلطة، فـ بورديو يرى أنّ "الخطاب يكتسب سلطته من خارجه، وما تقوم به اللغة ليس أكثر من كونها ترمز لتلك السلطة وتبنيها"،[٤] ومن هنا، سيقوم الباحث بالولوج إلى تحليل الخطاب، متكئاً إلى المنهج البنيوي.

- **العينة:**

رصد قناتي "الأقصى" التابعة لحركة حماس في قطاع غزة، و"فلسطين اليوم" التابعة لحركة الجهاد في بيروت، عبر اختيار عينة عشوائية تتكون من عشرين نشرة أخبار، وستة برامج مقسمة على النحو الآتي:

القناة	البرنامج	الموضوع	الوقت	المدة الزمنية
فلسطين اليوم	حدث وأبعاد	سياسة واقتصاد	يومياً ١٩:٠٠م ما عدا الجمعة والسبت	ساعة
	إستراتيجا	سياسة وشؤون عسكرية وأمن	الأربعاء ٢١:٥م	ساعة
	المنتدى	شؤون سياسية	الأحد ١٩:٣٠م	نصف ساعة
الأقصى	معاً نتغير	سياسة وشؤون عسكرية	الثلاثاء ١٨:٠٠م	ساعة
	عين على الضفة	سياسة وأمن	الأحد ٢٠:٠٠م	ساعة
	الاقتصاد والناس	اقتصاد	الأربعاء ١١:٠٠ ظهراً	ساعة

- يعود السبب في اختيار هذه العينة لأنها تشكل ذروة البرامج السياسية لدى القناتين، ولمعرفة التأثير السياسي الخارجي لهذه البرامج.
- من أدوات جمع البيانات: إجراء مقابلات حية ومعمقة مع عدد من الإعلاميين والخبراء.

حدود الدراسة:

الإطار الزمني: تغطي الفترة الواقعة بين ١ شباط و١ حزيران/٢٠١٣.

الدراسات السابقة:

على الرغم من كثرة الدراسات والأبحاث التي كتبت عن العلاقة بين السياسة والإعلام والتي تناولت نقاطاً مهمةً في تاريخ العلاقة بين الطرفين، فإن معظم هذه الدراسات لم تذكر شيئاً عن النتائج الأخلاقية المترتبة على هذه العلاقة.

أستاذ العلوم السياسية في جامعة حلوان المصرية محمد سعد أبو عامود، تطرق في مقال له بعنوان "التحول في العلاقة بين الإعلام والسياسة"، إلى أنّ "وسائل الإعلام أصبحت مؤسسة سياسية، مما جعل دور الإعلام مؤثراً في السياسة ومحفزاً أو مثيراً للأفعال السياسية، فقد أضحى الإعلام قوة سياسية قادرةً على تشكيل الرأي العام، فالإعلام لم يعد أداة تابعة للعمل السياسي وإنّما صارَ يدخل في صميم العمليات السياسية على المستوى الداخلي والخارجي".[٥]

بين أبو عامود أنْ بعض الدول أضحت ذات تأثير سياسي كبير على الساحة الدولية بسبب قنواتها الفضائية، لذلك سعت بكل قوتها إلى تحويل تلك القنوات إلى أدوات لخدمة سياساتها الخارجية.

هذا يقودنا إلى ملف العلاقات التشابكية بين الإعلام الديني الفلسطيني وتشابكاته السياسية، ففي دراسة حديثة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بعنوان "العرب وإيران،

مراجعة في التاريخ والسياسة"، تطرق عزمي بشارة إلى أنّ حركة الجهاد الإسلامي تأثرت، منذ العام ١٩٧٩ بمبادئ الثورة الإسلامية في إيران على غرار حركات إسلامية سنيّة، بما فيها الإخوان المسلمون، وقال: "لقد كان للثورة الإسلامية تأثير مباشر فيما يُسمى الصحوة الإسلامية في ثمانينيات القرن الماضي، لا شك في أنّ حركة حماس في وضعها الحالي كانت تفضل من حيث طبيعتها الأيديولوجية وبدرجة أكبر بسبب قواعدها الاجتماعية في العالم العربي، لو تلقت هذا الدعم الذي تتلقاه حالياً من إيران، من دولة عربية مثل السعودية".[٦]

ينفي دائماً زعماء الحركات الدينية الفلسطينية أي ارتباط لقراراتهم السياسية بدول إقليمية، ففي حوار أجراه رئيس التحرير في صحيفة "الحياة" اللندنية غسان شربل مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل عن تأثير سورية وإيران في البرنامج السياسي لحركة حماس، قال مشعل:" إنّ قرار الحركة فلسطيني مستقل منطلق من المصالح الفلسطينية وليس جزءاً من برامج الآخرين ولا محسوباً عليها".[٧]

وعن مدى تأثير سورية[٨] وإيران في قرار "حماس"، قال مشعل: "قرار حماس نابع من الواقع الفلسطيني وليس تابعاً لأحد، ولكن حماس باعتبارها جزءاً أصيلاً من الأمة الإسلامية تراعي في موقفها مجمل الأوضاع العربية والإسلامية، وعلاقتنا الجيدة مع إيران لا يعني أننا جزء من برنامجها".[٩]

وعن تأثير العلاقة السياسية التي تربط إيران بحركة حماس، أفرد خالد الحروب في كتابه "حماس: الفكر السياسي والممارسة" جزءاً كبيراً لتلك العلاقات، وأشار إلى أن العلاقة التي جمعتهما كانت على أساس سياسي وليس على أساس أيديولوجي، فهي التقاء في المصالح بينهما لأن العدو واحد، على الرغم من أنّ إيران تتبع المذهب الشيعي و"حماس" تتبع المذهب السني.[١٠]

وفيما يبدو، فإن أسس العلاقة الفعلية كانت بين "حماس" وإيران علاقة مصالح أكثر منها مبادئ، والدليل على ذلك قيام إيران بقطع مساعداتها المالية عن "حماس" على الرغم من إعلان الأخيرة تمسكها بخيار المقاومة على الرغم من التهدئة.

وبين رائد أشنيور في أطروحته للماجستير "التقارب بين إيران وحماس: بين الضرورة والخيار" أنّ " العلاقة بين الجانبين تسير باتجاه واحد، وهو اتجاه علاقة "حماس" بإيران، وليس العكس، ما يلغي المنفعة القائمة في العلاقة".[١١] كما قال عامر عفيف شديد في أطروحته: "الخطاب السياسي لحركة حماس، قبل وبعد انتخابات ٢٠٠٦، حدود الثبات والتغير": "شكلت ثورة ٢٥ يناير والإطاحة برأس النظام المصري الرئيس المخلوع حسني مبارك كنزاً إستراتيجياً باتجاه تحسن العلاقات بين مصر وحماس وأصبحت مع ضبط إيقاع عملها والتفكير بكل ما تعمل، بما لا يُشكل أي حرج لمصر".[١٢]

أستاذ العلوم السياسية في جامعة "هارفارد" الأميركية بسام الطيبي استشهد برأي محمد سليم العوا[١٣] الذي قال إنّه "يمكن إقامة نظام سياسي إسلامي دون عنف، وكذلك يمكن السماح بحرية التعبير حول عملية الفصل بين الدين والسياسة".[١٤]

وفي دراسة حديثة عن مفهوم الأخلاق، قال طه عبد الرحمن في كتابه "سؤال الأخلاق" لأنّ "الحداثة الغربية بُنيت أساساً على نبذ الأخلاق وعلى اعتبار دخولها في العلم أو التقنية سبباً من أسباب التقهقر، فالذي يفصل الإنسان عن الحيوان ليس العقل وإنما الأخلاقية، فالحيوان لا يكون أبداً كائناً أخلاقياً، فليس بمقدوره أن يُدرك ما هو فوق عالم الواقع نحو عالم المثال، وعالم المثال هو بالذات محل القيم التي بوساطة طلبها واتباعها يتوصل إلى الأخلاقية".[١٥]

وبعد بحث معمق في معظم الكتب والدراسات والأبحاث الإعلامية باللغات العربية والإنجليزية والألمانية لاحظ الباحث وجود كتب قليلة تطرقت إلى إشكالية العلاقة بين السياسة والإعلام، وبعض الدراسات عن فضائية "الأقصى"، في حين لا توجد أي دراسة عن فضائية "فلسطين اليوم" أو حول العلاقة بين الإعلام والأخلاق.

٣ . النص والخطاب:

الفرق بين النص والخطاب كبير جداً، فالنص يعني: "ما كان لفظه دليله" [١٦] أو "النص ما لا يتطرق إليه تأويل"، بينما الخطاب أشمل من النص لأنّه الظاهر والخفي.[١٧]

بعبارة أخرى، يمكن القول إنّ النص هو عبارة عن: البناء النظري المجرد للخطاب، وعليه فإنّ النص هو "البنية الذهنية المجردة والخطاب هو التجسيد الفعلي لتلك البنية".[١٨]

لقد عرف محمد عابد الجابري،[١٩] الخطاب أو الفكر بأنه "مجموعة من النصوص، له جانبان: ما يقدمه الكاتب وهو الخطاب، وما يقرؤه القارئ وهو التأويل، فالخطاب، باعتباره مقولة الكاتب، هو بناء من الأفكار، يحمل وجهة نظر مصوغة في بناء استدلالي، أما الخطاب ففي صورة مقروء القارئ، فهو إعادة بناء، ومن ثم فهو يتضمن وجهة نظر".[٢٠]

ولكن يوجد بعض اللسانيين الذين لا يشاطرون الجابري رأيه، فهم لا يفرقون بين النص والخطاب، وهذا خطأ كبير، فالنص يتألف من صيغ تعبيرية في زمانه ومكانه الحاليين، بينما لا يندرج فهم الخطاب في مقامه الزماني أو المكاني، وإنما في نسقه الفكري والأيديولوجي لأنه مبني على نظرية على درجة كبيرة من التماسك.

فالنص مجموعة من الرموز، أما الخطاب فهو سلطة، يجمع بين اللغة والهيمنة، بهدف تغيير القيم وتجييش الرأي العام والإقناع بتصورات جديدة وتحطيم سلطات سياسية وبث معلومات وتغيير أجندات.

ولهذا، عمل ميشيل فوكو [٢١] على "تأسيس مفهوم جديد للخطاب لا يقوم على أصول

لسانية بل يتشكل أساساً من وحدات سماها "المنطوقات"، وهذه تشكل منظومات منطوقية يُسميها فوكو "التشكيلات الخطابية"، وهذه تكون أو تتمحور دائماً في حقل خطابي معين، وتحكمها قوانين التكوين والتحويل.[٢٢]

وعن كيفية ضبط الخطابات في المجتمع الغربي، أوضح فوكو في كتابه "نظام الخطاب" الذي صدر عام ١٩٧٠ قائلاً: "أي خطاب، له نسق محدد أو نظام معين من الإكراهات والقيود التي تتحكم به، وليس عفوياً كما نتوهم، وحق الكلام لا يعطي لأي شخص في المجتمع"، وأثبت فوكو أن هناك إكراهات داخلية وخارجية تتحكم بإنتاج الخطاب، فعلى مدار التاريخ نلاحظ أن هناك أشخاصاً مأذونين، أي لهم حق الكلام وفتح أفواههم، وأناساً أخرين يستمعون فقط أو يخضعون ويطيعون، في الماضي كان هؤلاء الأشخاص رجال الدين، وأما في العصر الحالي فإنه يُسمح لأكبر عدد من الناس بالكلام.[٢٣]

السؤال: "من أين يستمد الخطاب سلطته: من قدرته الشمولية على ممارسة فعل القوة أو القدرة أو من طبيعة الخطاب نفسه في منظور فوكو، أو هو عنف نمارسه على الأشياء كما يقول فريدريش نيتشه،[٢٤] أو من كونه استخداماً للقوة واستثماراً للمعارضة" كما يقول إدوارد سعيد.[٢٥]

كما يستمد الخطاب سلطته من الصياغة، فالرأي العام لا ينتبه إلى الصيغة وعناصر الإخراج الصحافي التي قولب فيها الحدث، فالصيغة نفسها هي أيديولوجيا سواء كانت دينية أو قومية أو ماركسية أو ليبيرالية لإحداث تأثير سياسي يؤدي إلى إنتاج معرفة، وليس شرطاً هنا أن يكون مصدر الخطاب الحق أو القانون وإنما غالباً يأتي بفعل القوة.

نفهم مما سبق أنّه لا يمكن فهم الذات من دون توسط اللغة والعلامة والرمز والنص، ومن هنا يُطرح سؤال اللغة والتأويل في فلسفة بول ريكور،[٢٦] ودور الرموز في تشكيل ثقافة الإنسان كما ورد في فلسفة نعوم تشومسكي.[٢٧]

لذلك ركز كل من ميشال فوكو وجاك دريدا[٢٨] وجاك لاكان[٢٩] على نظرية الخطاب، بمعنى أنّ اللغة والخطاب والنص هي شيء أساسي لأي علم حول الإنسان، كما أن العالم الألماني أوتوجروت يقول إنّ "اللغة هي التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير وروحها وميولها".[٣٠]

ولكن السؤال، بماذا يهتم تحليل الخطاب، يجيب عن هذا السؤال بغوره الزواوي صاحب كتاب "الفلسفة واللغة، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة" قائلاً: "لا يهتم تحليل الخطاب بالتأويل ولكن بالوجود المتمظهر أو الظاهري للمنطوقات... إنّ وصف الخطاب يختلف عن تحليل اللغة لأنّ تحليل اللغة مفتوح، في حين أن تحليل الأحداث الخطابية هو تحليل لعينة وبالتالي هو مغلق".[٣١]

يرى بعض النقاد، أنّ نظرية تحليل الخطاب تعتبر بنية سطحية لبنى عميقة، ولكنها لا تغطي المشهد كاملاً، فعلى الرغم من أنّ

هذه المدرسة تغطي علاقة الخطاب بالسلطة ومؤسساتها وتشابكاتها السياسية، بهدف إنتاج معرفة لخدمة سلطة سياسية فإنها لا تغطي مجالات كثيرة ومهمة، مثل تحليل المفردة اللغوية واستبعاد المؤلف ودراسة آلية إنتاج المعرفة ودراسة أنساق العلامات في المدرسة السيمائية، مثل الرمز والإشارة والشارة والشعار والاستعارة والعرض والمختصر الحرفي واللون والصورة.

الغاية إذن من تحليل الخطاب "هي الوقوف على دلالات النص الأكثر عمقاً، وإعطاء النص القراءة الدلالية الأدق، فهي آلية لاقتحام النص في عمقه لكشف دلالاته التي ربما أسقطها المؤلف، فهو لم يقلها، ولكنّ النص قالها، لهذا السبب أعلن عن "موت المؤلف"، لكن في المقابل أعلن ميلاد النص والقارئ".[٣٢]

وإذا كانت وسائل الإعلام تحمل في رسائلها، كما يقول بيير بورديو، "أيديولوجيا ناعمة، فإنه يمكن فهم وسائل الإعلام أولاً، على أنها مؤسسات قائمة على بنية معقدة من العلاقات، فهي لا تظهر إلا في شكلها النهائي المتمثل في اسم المؤسسة ونشاطاتها، وما هو مبان منها".[٣٣]

الخطاب الإعلامي يتبنى مفاهيم ومقولات الحكومة أو السلطة أو الحزب ويدمجها في إطار بنيته الإعلامية بهدف التأثير في الجمهور عن طريق تحّول تلك الوسائل إلى نسق خفي، ونظام له أهدافه ومصالحه، إنه يعكس تأويل صاحبه للواقع، وليس الواقع نفسه، ولا يترك أمام الفرد أي إمكانية للنقد والسؤال، لأنه يقوم بتسلسل الأفكار وراء بعضها البعض، حسب أهميتها، لينتج عنها فكرة جديدة، أو لإقصاء فكرة أخرى عن طريق إنتاج متخيل غير مرئي.

فالبنُية المعرفية للخطاب تعتمد على "سلطات أبستمولوجية مغايرة، ومن هنا فهي تعبر عن الاختلاف بين هذه التصورات ولا تعبر عن فئات أو طبقات".[٣٤]

بين نصر حامد أبو زيد[٣٥] أنّ آليات الخطاب الإسلامي هي: إهدار البعد التاريخي وتجاهله، والاعتماد على سلطة السلف أو التراث، وذلك بعد تحويل النصوص التراثية، وهي نصوص ثانوية إلى نصوص أولية، والتوحيد بين الفكر والدين.[٣٦]

أما الشيخ يوسف القرضاوي[٣٧] فقد عرّف الخطاب الإسلامي بأنه "البيان الذي يوجه باسم الإسلام إلى الناس مسلمين أو غير مسلمين، لدعوتهم إلى الإسلام أو تعليمه لهم، وتربيتهم عليه، عقيدة وشريعة، عبادة أو معاملة، فكراً أو سلوكاً، أو لشرح موقف الإسلام من قضايا الحياة والإنسان والعالم".[٣٨]

في المقابل، شنَّ أدونيس انتقاداً لاذعاً للخطاب الإسلامي ووصفه بأنّه خطاب دعوي وتبشيري وتحريضي يسعى لتحقيق النفاذ، خصوصاً أنّ حركات الإسلام السياسي، صاحبة هذا الخطاب، تملك برنامج ثورة وهدم،

دون أي برامج للنهضة والبناء.[٣٩]

أما الباحث التونسي سامي براهم، فقد وقف موقفاً وسطياً بين القرضاوي وأدونيس حيال الخطاب الإسلامي وقال: "لعل من أبرز مظاهر العقم في الخطاب الإسلامي المعاصر تلك النزعة إلى التوفيق والترميق القائمة على الجمع بين المتناقضات، ومحاولة البحث عمّا يوافق النظم المستحدثة أو يطابق المفاهيم الغربية في تراثنا الإسلامي، تحت مسمى التأصيل تارة أو أسلمة الحداثة".[٤٠]

وأخيراً، استعرض وليد الشرفا في كتابه "دوائر الإقناع في خطاب حركة حماس" خطاب حركة حماس باعتباره ممثلاً متماسكاً لبنية ضاغطة، أدواتها الخطابات السياسية والدينية والأخبار والصور والمقابلات ووسائل الإعلام، هذه الأدوات التي أصبحت تزاحم المؤسسة التاريخية التقليدية بأدوارها المعاشة لصالح تقنيتها "المتخيلة"، باعتبارها رأس المال الرمزي للمجتمع ومصدراً للصراع على المجال العام للاستحواذ على الرموز، وبالتالي شرعية المؤسسات الرمزية".[٤١]

ويرد بعض اللسانيين على ما سبق، بأنْ هناك إشكالية لدى بعض النقاد وهي أنهم لا يفهمون النص، كما فهمه المؤلف، وهذا يضع التأويل كمشروع، تحت طائلة السؤال والنقد.

٤ . إشكالية العلاقة بين السياسة والإعلام والأخلاق:

تأتي إشكالية العلاقة بين السياسة والأخلاق والإعلام كإجابة عن سؤال مركزي وهو: ما هي العلاقة التي تربط بين السياسة باعتبارها فضاء من الممارسات، والأخلاق بوصفها نظاماً من القواعد الملزمة، والإعلام كأداة للرقابة وليس دائرة لصنع القرار؟

في سياق هذه الدراسة، فإن البعد الأخلاقي للرسالة الإعلامية هو محل تساؤل خصوصاً حينما يكون محور التغطية الإعلامية مسألة سياسية.

كلمة "سياسة" مشتقة في اللغة العربية من فعل "ساس – يسوس"، ومعناه عالج الأمر أو صرفه ودبره، وهي كلمة تبدو محايدة، ولا تنطوي في ذاتها أو في تركيبتها اللغوية على حكم قيمي أو أخلاقي، وكلمة "سياسة"، هي الترجمة العربية لكلمة (Politics) المشتقة من كلمة يونانية الأصل هي (Polis) ومعناها دولة المدينة." وقد عرفها عالم السياسة الأميركي دافيد ابستون بأنها "عملية تخصيص سلطوي للقيم".[٤٢] بينما اعتبر محمد عابد الجابري السياسة فرعاً من علم الأخلاق أو تتويجاً له.[٤٣]

ولد علم الأخلاق في اليونان في اللحظة التي استولى فيها العقل على أزمة الحياة الإنسانية، وسقراط هو المؤسس الفعلي لهذا العلم، والكلمة الإنجليزية للأخلاق (Ethic) مستخلصة من الجذر اليوناني "ديون" أي ما يجب فعله، وهو

الذي نقله اللاتين إلى لغتهم بلفظ (Morale) وهي "خطاب معياري ينبني على التعارض الموجود بين الخير والشر باعتبارهما قيمتين مطلقتين".[٤٤]

اعتبر الفيلسوف الهولندي سبينوزا[٤٥] أن "مجال الأخلاق ليس إلا مركزاً تتلاقى فيه إشعاعات المعرفة البشرية في سائر فروعها".[٤٦] في حين طالب إيمانويل كانط [٤٧] بتأسيس أخلاق عالمية، وقد أطلق عليها أخلاق الواجب قبل أن تكون أخلاق القانون".[٤٨]

والحال كذلك في الإسلام "فالأخلاق ليست كمالات، بمعنى زيادات لا ضرر على الهوية الإنسانية في تركها، وإنما هي ضرورات لا تقوم الهوية الإسلامية دونها، بدليل أن الإنسان لو أتى ضدها، لعُدّ من الأنعام".[٤٩]

كما يحرم ويجرم القانون التعدي على الأخلاق، فقد نصت المادة الثامنة في قانون النشر والمطبوعات الفلسطيني رقم (٩) لعام ١٩٩٥، على أن "كل من يعمل في الصحافة عليه التقيد التام بأخلاق المهنة".

لكن القائمين على وسائل الإعلام كما أسلفنا سابقاً يلعبون دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام وفق أهداف ومصالح تخدم أيديولوجيات أو أفكاراً أو أنظمة سياسية وتبرز مساوئ غيرها أو تنفيها، ولهذا تُجيّر هذه الوسائل عن طريق "التلاعب في مفردات الخبر أو في الصورة"،[٥٠] بهدف خدمة بعض الأنظمة السياسية للمحافظة على بقائها واستمرارها، وللتأثير على الرأي العام.

هذا التشابك السياسي – الإعلامي المعلن والخفي يُحول الإعلام إلى أيديولوجيا، ويخلط بين المعلومة والرأي، بمعنى آخر، يصبح الإعلامي أداة طيعة في خدمة النظام السياسي ومصالحه وليس في خدمة المواطن، وهذا الأمر هو الذي أوجد ما يُسمى "الإعلام الاشتراكي" أو "الإعلام القومي" أو "الإعلام الإسلامي" أو "الإعلام الليبيرالي"، ولكن أخلاقياً، لا يوجد إلا إعلام واحد، وهو : عندما يعمل الإعلامي تقريراً عن الانتخابات البرلمانية مثلاً، فإنه يتطرق إلى جميع الأحزاب السياسية المنضوية تحت قبة هذا البرلمان، بصرف النظر عن عددها أو عدد مؤيديها أو فحوى برامجها السياسية، وإذا أراد أن يعمل تحقيقاً صحافياً عن الفساد مثلاً، فعليه أن يكمل تحقيقه بشكل مهني بصرف النظر عن السياسيين الفاسدين الذين استطاع كشفهم، سواء كانوا من حزبه أو من حزب آخر، وإلاّ انتفت عنه هنا صفة الأخلاقية.

حاول البعض دحض سلبيات الإعلام الحكومي أو الأيديولوجي، وأشاروا إلى أنّ "الإعلامي الأخلاقي والملتزم" هو من يقوم بنشر تعاليم عقيدته، فإذا كان الأمر كذلك، فأين سيجد المرء الخبر اليقين وكيف سيعرف الحقيقة، وكيف يُمكن أيضاً إعداد نشرة أخبار لأمة بها عدد كبير من الأعراق والأديان والمذاهب والألوان والأجناس والأفكار؟

فعلى سبيل المثال لا الحصر، يقول عبد الرحمن حجازي في كتابه "الإعلام الإسلامي بين الواقع

والمرتجى" الصادر عن دار المعرفة البيروتية إنّ الإعلام الإسلامي يُشكل "ميداناً خصباً لطرح الفكر الإسلامي والعقيدة الإسلامية، ومجالاً واسعاً لمتابعة أخبار العالم الإسلامي مع تحليلها من وجهه النظر الإسلامية والوقوف أمام الغزو الثقافي للمجتمعات الإسلامية".[٥١]

الفكرة السابقة، تدخل الإعلاميين في إشكالية لا سابقة لها، فعلى سبيل المثال، نحن نحتاج من أجل إعداد نشرة أخبار إلى أكثر من خمس نشرات إخبارية لطرح الأفكار والأديان والمذاهب كافة الموجودة داخل المجتمع، أو سَيشاهد المواطن مثلاً خمس نشرات أخبار مختلفة من خمس فضائيات على المستوى الوطني.

باختصار، هناك العديد من الإشكاليات التي سينتُج عنها إعداد أكثر من نشرة أخبار على مستوى الوطن، وهي:

أولاً- وجود عدة قراءات للخبر الواحد، وهذا يخلق لدى الفرد حالة من عدم الانسجام فكرياً وسياسياً ونفسياً بسبب عدم مقدرته على تفسير أحداث كبرى، كالانقسام الفلسطيني أو الأزمة السورية مثلاً.

ثانياً- ستبرز القراءات السابقة قضايا على حساب أخرى، فقد خلصت نهوند القادري عيسى في كتابها "قراءة في ثقافة الفضائيات العربية، الوقوف على تخوم التفكيك" إلى أنّ الفضائيات عبر خطابها الإعلامي "قادرة على جعل كل الفاعلين يسمعون أصواتهم وقادرة على انتقاء قضية ما، وجعلها محط اهتمام الرأي العام، وأنها قادرة على الترويج الكبير للحدث، والمساس بعمق الأبعاد المعرفية للنشاط السياسي، بمعنى أن بإمكانها جعل بعض المسائل بالصدفة، جاذبةً لانتباه الجمهور، ولأهل القرار، كما بإمكانها إسناد المسؤولية والفضح بطريقة بنيوية".[٥٢]

وحول الخروج من هذه المعضلة، قال صادق جلال العظم [٥٣] إنّ "الحل يكمن في دولة المواطنة، وهو يعني فصل الديني عن السياسي، وفصل السياسي عن الإعلامي، تحت مظلة القانون ومراقبته".[٥٤]

إنّ العلاقة بين السياسة والإعلام عادة ما تكون علاقة خفية و"تتمظهر هذه العلاقة غالباً في شكل رمزي من خلال الخطاب"،[٥٥] ولكن من واجب الإعلامي المهني أنْ يتحرى الدقة والموضوعية حتى لا يقع فريسة سهلة في شباك هذه العلاقة الخفية.

وعن العلاقة بين الإعلام والسياسة، قال الإعلامي حكم عبد الهادي[٥٦] "توجد علاقة مباشرة بين الإعلام والسياسيين في فلسطين، بينما العلاقة غير مباشرة في ألمانيا، على سبيل المثال."[٥٧]

والسؤال الآن: كيف يمكن كشف العلاقة الخفية بين السياسة والإعلام، لكي نحكم على الرسالة الإعلامية بأنها أخلاقية أو غير أخلاقية؟

الجواب عند بورديو، فهو في هذا المقام يقول: "هناك أشياء، يدركها المنتجون في تغطية

التلفزيون، ولا يدركها المشاهدون، لكن مشاهدة أكثر من وسيلة إعلامية في الوقت نفسه، تكشف عن بعض ذلك."[٥٨]

٥. فضائيتا "الأقصى" و"فلسطين اليوم"

١.٥ فضائية "الأقصى"

تأسست فضائية "الأقصى" التي تعتبر جزءاً من شبكة الأقصى الفضائية في قطاع غزة عام ٢٠٠٦، أي بعد الانقسام الفلسطيني مباشرة، وأشرف على تأسيسها فتحي حماد وزير الداخلية في حكومة "حماس" المقالة، فيما يترأس إدارتها حالياً محمد ثريا.

بدأت القناة بثها من تلفزيون أرضي عام ٢٠٠٥، وتعتمد على كادر أغلبيته من الشباب المحسوب على حركة حماس، وتقدم الفضائية نفسها على أنها "إعلام إسلامي، هادف ومقاوم"، وتتخذ من "قبة الصخرة" شعاراً لها، وأنها تتلقى الأموال من أغنياء ومشاريع استثمارية.[٥٩]

تعرضت القناة للقصف الإسرائيلي بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٨، كما استشهد صحافيان من القناة أثناء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة عام ٢٠١٢.

بعد الانقسام الفلسطيني قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإغلاق مكتب القناة في الضفة الغربية، في الوقت الذي أغلقت فيه حركة حماس فضائية "فلسطين" الرسمية التابعة للسلطة في قطاع غزة، ولكن سَمح الطرفان الآن للقناتين بالعمل في كل من الضفة والقطاع.

وتبث الفضائية برامج كثيرة ومتنوعة منها برامج سياسية ودينية واقتصادية ورياضية، بالإضافة إلى نشرة الحصاد التي تُبث يومياً عند الساعة العاشرة مساءً، ونشرة المنتصف عند الساعة الثالثة عصراً.

٢.٥ فضائية "فلسطين اليوم":

تأسست فضائية "فلسطين اليوم" التي تتبع حركة الجهاد الإسلامي بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢ وهي تبث من العاصمة اللبنانية بيروت، وتبث الفضائية برامج كثيرة ومتنوعة منها برامج سياسية واقتصادية ودينية واجتماعية وثقافية ورياضية، كما تقوم بتغطية معظم الأحداث السياسية التي تتعلق بالقضية الفلسطينية والقضايا العربية والإسلامية، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها السلطة الوطنية.

٣.٥ الإطار التحليلي:

١.٣.٥ سورية:

لا يوجد موضوعٌ واضحٌ، أحدث انقساماً في الرسالة الإعلامية التي تبثها الفضائيات الدينية الفلسطينية أكثر من الأزمة السورية، فقد ترك خروج قيادات الصف الأول في حركة حماس من دمشق وانتقالها إلى قطر، بصماته على تغطية فضائية "الأقصى" للأزمة السورية، وهذا انعكس بدوره على العلاقات السياسية مع

النظامين السوري والإيراني، وحزب الله الذي تربطه مع دمشق علاقات قوية جداً.

في الوقت الحاضر لا يوجد لفضائية "الأقصى" مراسل في سورية، بينما يوجد لفضائية "فلسطين اليوم" مراسل دائم في دمشق، بالإضافة إلى محرر للشؤون الفلسطينية هناك.

يوم الأحد، بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٤ ، أوردت فضائية "فلسطين اليوم" في نشرتها الإخبارية الخبر الآتي:

"استشهاد الفلسطيني أكرم الكوسا برصاص قناص أمام مدخل مخيم اليرموك"[٦٠]

بينما أوردت فضائية "الأقصى" في اليوم نفسه الخبرين الآتيين:

"استشهاد ثلاثة فلسطينيين بنيران قناص من النظام السوري عند مدخل مخيم اليرموك"[٦١]

"ائتلاف المعارضة السورية يُطالب الدول العربية بحماية الشعب السوري"[٦٢]

من الواضح، أنّ فضائية "فلسطين اليوم" التابعة "للجهاد الإسلامي" والمقربة من سورية وإيران وحزب الله، أسقطت من الخبر مسؤولية "النظام السوري" عن قتل المواطن الفلسطيني، كما أنّ القناة تحفظت على الخبر الثاني الذي يمثل "دعوة صريحة" إلى "التدخل" العربي في الشأن السوري، وقد يكون المقصود هنا قطر والسعودية وتركيا، وهذا يتناقض والعلاقات السياسية بين حركة الجهاد، من جانب وإيران وسورية من جانب آخر.

كما لاحظ الباحث أنّ فضائية "الأقصى" تشيد بـ"ثورات الربيع العربي" منذ البداية، في حين حصل تراجع واضح في فضائية "فلسطين اليوم" حول موقفها من تلك "الثورات"، فقد بين الأمين العام لحركة "الجهاد الإسلامي" رمضان شلح في مقابلة مع قناة "معاً" الفضائية بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٦ أن "البعض عاتبه لأنه ذكر في إحدى المقابلات ما يُسمى الربيع العربي".

وعلل د .باسم الزبيدي سبب ترحيب حركة حماس بـ "الربيع العربي" بوصول الإخوان إلى سدة الحكم، وهو ما انعكس إيجابياً على الرؤى الاستراتيجية للجماعة".[٦٣]

وفي مساء يوم الثلاثاء، الموافق ٢٠١٣/٣/٥ جاء في نشرة أخبار فضائية "الأقصى" الخبر الآتي: "٢٠ شهيداً إثر مواجهات بين النظام السوري والجيش الحر".

وفي الوقت نفسه، ورد في نشرة أخبار فضائية "فلسطين اليوم" الخبر الآتي:

"٢٠ شهيداً إثر مواجهات بين النظام السوري والمعارضة".

من الواضح، أنه في الوقت الذي تعترف فيه "الأقصى" بالجيش الحر، فإنّ فضائية "فلسطين اليوم" تحاول أنْ تكون حيادية وتطلق مصطلحات إعلامية وليست سياسية.

وبتاريخ ٢٠١٣/٣/٢١، وغداة مقتل الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي في عملية انتحارية في مسجد الإيمان بالعاصمة السورية دمشق، والذي يُعتبر أحد المقربين من الرئيس السوري

بشار الأسد، أفردت فضائية "فلسطين اليوم" مساحة واسعة لمقتل البوطي، ونقلت في بث حي ومباشر من دمشق وقائع تشييع الجثمان، بينما كان الخبر على فضائية "الأقصى" فقط على الشريط الإخباري، لكن القناة أفردت مساحة واسعة للذكرى التاسعة لاستشهاد مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين التي صادفت التاريخ نفسه.

ففي الأحداث الكبرى، نلاحظ أنّ فضائية "فلسطين اليوم" تركز على مقتل الشيخ البوطي، بينما فضائية "الأقصى" لم تتطرق إلى الخبر إلا بشكل عابر، لأن حركة حماس مقربة سياسياً من المحور القطري – التركي – المصري، بينما "الجهاد" مقربة سياسياً من محور سورية – إيران – حزب الله.

لاحظ الباحث أنّ الخطاب الإعلامي لقناتي "الأقصى" و"فلسطين اليوم" هو الخطاب الإعلامي لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وهذا الخطاب هو انعكاس كلي لمجمل العلاقات السياسية مع دول المنطقة مثل إيران وسورية وقطر ومصر، على الرغم من نفي مدير عام البرامج والأخبار في قناة "الأقصى" سمير أبو محسن في مقابلة لـ "الشرق الأوسط" اللندنية أن "الأقصى فضائية حزبية."[٦٤]

وهذا يدل، على أن الإعلام التابع لحركتي حماس والجهاد لا ينفصل عن سياسة الحركتين، وهذا الاختلاط، يُؤدي إلى نتيجة خطيرة للغاية، وهي تحول الرسالة الإعلامية إلى "خادم" للسياسة، وهذا يتناقض مع "جوهر" الرسالة الأخلاقية للإعلامي.

٢.٣.٥ إيران:

بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٩، وبالتحديد عند الساعة ٩:٤٤ صباحاً قامت فضائية "فلسطين اليوم" في بث حي ومباشر من العاصمة الإيرانية طهران بنقل "مؤتمر علماء الدين والصحوة الإسلامية" والذي استمر على مدار يومين، حيث أبرزت الفضائية باللون الأحمر وعلى منتصف الشاشة تقريباً أهم الأقوال التي وردت في كلمة علي خامنئي الذي يُعتبر من أبرز المراجع الشيعية في إيران:

"النظام في سورية ليس شيعياً والمعارضون ليسوا سنة، وما يحدث هناك حريق مهلك"

"نحن قادرون على أن نكون أمة سباقة لإحقاق حقوق شعوب العالم المقهورة أمام أقلية مستبدة"

يريد خامنئي القول، إنّ ما يحدث في سورية هو مؤامرة أميركية إسرائيلية بسبب وقوف النظام السوري سياسياً وعسكرياً وإعلامياً إلى جانب "المقاومة" وأنّ المسألة ليست لها علاقة بمقاومة الاستبداد السياسي.

وبتاريخ ٢٠١٣/٣/١٧ بثت "فلسطين اليوم" برنامجاً بعنوان "المنتدى" تطرقت فيه إلى عدة قضايا منها عقد مؤتمر حول تأثير اللوبي الصهيوني على الإعلام العالمي بدعوة من مكتب الدفاع عن فلسطين في بلدية طهران.

ركز التقرير الذي أعده مراسل القناة من طهران عمر هواش على كيفية التصدي للإعلام الغربي الذي يسيطر عليه اللوبي الصهيوني، واختتم التقرير بالقول:

"هذا الملتقى يدل على عمق اهتمام الشعب الإيراني بالقضية الفلسطينية".

لاحظ الباحث اهتمام فضائية "فلسطين اليوم" بالشأن الإيراني أكثر من فضائية "الأقصى"، وهذا أمر عادي، فالعلاقات التي تربط حركة الجهاد الإسلامي مع إيران قوية جداً، ومن المعروف أنّ الأمين العام السابق لحركة الجهاد فتحي الشقاقي أصدر كتاباً بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٦ بعنوان: "الخميني الحل الإسلامي والبديل"، أي بعد مرور أربعة أيام على وصول الخميني إلى سدة الحكم.

وللوقوف أكثر عند الأخبار الإيرانية، أوردت فضائية "فلسطين اليوم" بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٤ على شريطها الإخباري العناوين الإخبارية الآتية:

١. القيادي في الجهاد الإسلامي خضر حبيب يدعو إلى انتفاضة ثالثة.
٢. مجلس الشورى الإيراني يُطالب الوفد الإيراني الذي يفاوض من أجل الملف النووي الإيراني بالتمسك بحقوق طهران.
٣. الحرس الثوري الإيراني يُواصل مناورات "الرسول الأعظم" لمدة ثلاثة أيام.
٤. الحرس الثوري الإيراني يقوم بإسقاط طائرة أجنبية دون طيار.

إنّ عدم وضوح الشأن الإيراني في نشرات أخبار أو برامج فضائية "الأقصى" لا يعني بتاتاً، عدم تغطية أخبار الشؤون الإيرانية أو توتر العلاقات بين حركة حماس والقيادة الإيرانية، فالعلاقات السياسية الأولى للحركة بدأت مع إيران منذ العام ١٩٨٩، إلى جانب علاقاتها مع السعودية والعراق.[٦٥] كما أوضح رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل بأنّ الحركة افتتحت مكتباً لها في طهران منذ تأسيسها، وأنه التقى مرشد الثورة الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢١، والرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢١.[٦٦]

يُعود السبب في عدم تغطية أخبار القيادة الإيرانية على قناة "الأقصى"، إلى موقف "حماس" من الأزمة السورية، وتشابكاتها السياسية فيما بعد مع دول إقليمية مختلفة مثل قطر وتركيا.

من الواضح جداً، أن المواضيع التي تعرضها قناة "فلسطين اليوم" لها علاقة مباشرة بالعلاقات السياسية التي تربط حركة الجهاد مع كل من إيران وسورية، على عكس "الأقصى" التي أشادت مراراً بموقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من القضية الفلسطينية، وابتعدت عن المحور السوري، ما أدى إلى "قطع" أو "تخفيض" المعونات الإيرانية للحركة.

وكانت "حماس" تتلقى قبل الأزمة السورية ٢٨٠ مليون دولار من إيران سنوياً، بالإضافة

إلى المساعدات العسكرية والتقنية والهندسية التي كانت تتلقاها من هذا البلد.

وبحسب أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت د. باسم الزبيدي، فإنّ "هذه المساعدات خلقت للحركة فضاءً على بعض الدول الإسلامية أكثر من فضائها على الضفة الغربية".[٦٧]

حديث الزبيدي، أكده وكيل وزارة الخارجية في الحكومة المقالة غازي حمد الذي قال: "إنّ العلاقة مع إيران تأثرت بسبب الأزمة السورية، مشيراً إلى أنّ هذا ترك أثراً على الدعم المالي والسياسي المقدم للحركة، وأنّ حماس لا تبني سياساتها الخارجية على المصالح بل على القيم"، رافضاً الكشف عن أي أرقام خاصة بحجم المبالغ المالية والمساعدات التي تلقتها (حماس) من إيران.[٦٨]

٣.٣.٥ قطر:

بتاريخ ٢٠١٣/٤/٤ بثت قناة "الأقصى" تقريراً إخبارياً بعنوان "حماس تدعو عباس لمحاسبة المسيئين لقطر"، وجاء في التقرير أنْ الناطق باسم "حماس" سامي أبو زهري اعتبر رفض محمود عباس إساءة بعض أبناء الشبيبة الفتحاوية لقطر وقيادتها أمراً غير كاف، ولا يعفيه من المسؤولية كونه رئيساً لحركة فتح.

وجاء تصريح أبو زهري رداً على قيام مجموعة من حركة الشبيبة بإحراق دمية تمثل أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني، بعد تمثيل إعدام الدمية، عقب مناظرة انتخابية جرت في جامعة فلسطين التقنية – خضوري بطولكرم، شمال الضفة الغربية.

وغداة القمة العربية، التي عُقدت في العاصمة القطرية الدوحة، أوردت "الأقصى" بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٦ بياناً لحركة حماس رحبت فيه "بدعوة أمير دولة قطر لعقد قمة عربية مصغرة في القاهرة لتسريع إنجاز المصالحة الفلسطينية، وعقد قمة عربية مصغرة في القاهرة بأقرب فرصة بمشاركة دول عربية وحركتي حماس وفتح".

وعلى الرغم من أن "الأقصى" أوردت خبر مباركة "حماس" لجهود المصالحة المرتقبة، وبما أنها الذراع الإعلامية للحركة فإنّ أخبارها لا تصب في هذا الاتجاه وهو إنهاء الانقسام، فقد امتنعت الفضائية عن بث خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس في القمة، في الوقت الذي بثت فيه خطاب الرئيس المصري محمد مرسي، بينما قامت فضائية "فلسطين اليوم" ببث خطاب الرئيس عباس كاملاً بينما امتنعت عن بث خطاب الرئيس المصري.

تباينت ردود فعل القناتين حول تعديل المبادرة العربية، إثر الزيارة التي قام بها الوفد الوزاري العربي التابع لجامعة الدول العربية إلى الولايات المتحدة بقيادة رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني والأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي لتقديم مقترح جديد للمبادرة العربية والتي نصت على إقامة دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل

"جزئي" للأراضي مع إسرائيل.

فقد جاء في الخبر الأول في نشرة أخبار "فلسطين اليوم" بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣٠، عند الساعة ٢٠:٢٥ مساءً، أنّ " داوود شهاب الناطق الرسمي باسم حركة الجهاد الإسلامي وصف المبادرة بأنها "بيع جديد" للقضية الفلسطينية و"بلفور آخر"، بينما كانت "الأقصى" أقل حدة، فقد ورد على شاشة القناة في اليوم نفسه تصريح لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل من قطر.

عاجل: مشعل "وجودنا السياسي في قطر لا يمنعنا من رفض المبادرة المقترحة".

كما نفى عضو المكتب السياسي لحركة حماس عزت الرشق خلال تقرير بثته "الأقصى" بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٠ تقارير إعلامية عن توتر بين حركته ودولة قطر بعد رفض الحركة مبدأ تبادل الأراضي بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.

لاحظ الباحث، أن القناتين أبرزتا رفض الحركتين للمقترح الجديد، إلا أنّ حركة الجهاد الإسلامي كانت أقوى بكثير في تعبيرها السياسي من "حماس" بسبب قرب الجهاد من إيران ورفضها المواقف السياسية لدولة قطر.

وعلى الرغم من غياب أي تقارير إخبارية عن قطر بعكس إيران في فضائية "فلسطين اليوم"، فقد لاحظ الباحث وجود عشرات التقارير الإخبارية في موقع "الأقصى"[٦٩] عن قطر، من بينها حلقتان بعنوان "شكراً قطر"، لمناسبة زيارة أمير قطر إلى قطاع غزة، وتبرعه بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار لإعمار القطاع.

وكانت "الأقصى" بثت تقريراً إخبارياً، بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٤ تحت عنوان "زيارة أمير قطر أعادت فلسطين لعمقها"، أكد فيه رئيس المجلس التشريعي عزيز دويك أن زيارة الأمير لقطاع غزة "أعادت القضية الفلسطينية إلى عمقها العربي والإسلامي".

٤.٣.٥ مصر:

وإلى الملف المصري، ففي مساء يوم الإثنين الموافق ٢٠١٣/٢/١٨، أورد التلفزيون الإسرائيلي ٣٣ باللغة العربية، في نشرته الإخبارية المسائية، عند الساعة السابعة مساءً، تقريراً مفصلاً عن كيفية قيام قوات الأمن المصرية بضخ مياه الصرف الصحي في الأنفاق التي تصل مدينة رفح المصرية برفح على الجانب الفلسطيني لوقف عمليات "التهريب من مصر إلى قطاع غزة، وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع فإنّ فضائية "الأقصى" لم تشر إلى هذا التقرير، على الرغم من قيام الباحث برصد نشرات أخبار الفضائية بشكل لا لبس فيه، طيلة ساعات المساء.

لذلك، استغربت صحيفة "القدس العربي" اللندنية في ٢٠١٣/٢/١٩ في افتتاحيتها التي جاءت تحت عنوان "صمت حماس على إغلاق الأنفاق": "صمت حكومة حماس على مثل هذه الخطوات من الحكومة المصرية، وهي التي كانت تملأ الدنيا صراخاً كلما اقترب نظام الرئيس

مبارك من الأنفاق في محاولة لإغلاقها".[٧٠]

وفي مقابلة خاصة مع فضائية "فلسطين اليوم" بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٧ حول الموضوع، قال الناطق الرسمي باسم حركة حماس سامي أبو زهري: "هناك حملة إعلامية ضد حماس، من بعض الجهات، لتحريض الجيش المصري على إغلاق الأنفاق".

تفادى أبو زهري القول إنّ الحكومة المصرية هي المسؤولة عن تدمير الأنفاق، واستعاض بدلاً من ذلك: "هناك جهات" تقوم بتحريض المؤسسة العسكرية على إغلاق الأنفاق، وكأنّ حركة حماس، لا تريد التطرق إلى الحكومة المصرية التي يسيطر عليها الإخوان المسلمون، أو الإشارة إلى أن لها دوراً في إغلاق الأنفاق.

٥.٣.٥ تركيا:

تناولت "فلسطين اليوم" في برنامج "إستراتيجيا" بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣ من الساعة ٢١:٠٠ – ٢٢:٠٠ مساءً دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط.

استضافت الفضائية الباحث اللبناني أمين حطيط الذي شكك في دور تركيا، واعتبر دورها السياسي مشبوهاً، وقال: "أردوغان كان يتشدد لفظياً ضد إسرائيل، ولكنه كان يوقع العقود السياسية والاقتصادية ويجري المناورات العسكرية معها في الخفاء".

وأضاف: "لو كانت تركيا مخلصة لقامت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل كما فعلت إيران عام ١٩٧٩".

كما أفردت قناة "الأقصى" بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٣ مساحة واسعة لخطاب هنية حول زيارة أردوغان المرتقبة إلى غزة، بينما أفردت "فلسطين اليوم" مساحةً كبيرةً أيضاً، ولكن في الاتجاه الآخر، فقد أوردت خبراً مفاده أن "الشيخ خالد البطش القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، بين أنّ اعتذار "إسرائيل" لتركيا على حادث الاعتداء على سفينة مرمرة التي حاولت الوصول إلى شواطئ قطاع غزة "اعتذار وهمي ولفظي" جاء بضغط وإلحاح من الرئيس الأميركي باراك أوباما على "إسرائيل"، بهدف فك العزلة عنها".[٧١]

وأوضح البطش في تصريحٍ له عبر صفحته على "الفيس بوك": إنّ" الاعتذار يهدف لتجديد التعاون الأمني والسياسي والعسكري مع تركيا من جهة، ولمنع تركيا من الذهاب أكثر من اللازم في علاقاتها مع البعد الإسلامي (إيران والبعد العربي مصر)".[٧٢] مشدداً على أنّ" الإيحاء أن ذلك "نصر" لتركيا إيحاء كاذب وغير صحيح، ولا يعتقد أن فك الحصار سيكون إحدى نتائجه أو أنه على الأبواب بفضل هذا الاعتذار، مبيناً أن المستفيد هو العدو الصهيوني... ولتقوية الإسلام المعتدل حسب وجهة نظر أميركا".[٧٣]

٦.٣.٥ السلطة الوطنية الفلسطينية

بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٧ بثت فضائية "فلسطين اليوم" برنامجاً بعنوان "المنتدى" تطرقت فيه إلى عدة عناوين إخبارية، منها:

"رئيس الوزراء سلام فياض يفتتح معرض فلسطين الرابع للعلوم والتكنولوجيا في مدينة رام الله بمشاركة وزيرة التربية والتعليم لميس العلمي".

تحاول "فلسطين اليوم" قدر المستطاع أنّ تكون حيادية، فهي تقول مثلاً "رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية" أو "رئيس الوزراء في قطاع غزة"، بينما تقول "الأقصى" عند ذكر إسماعيل هنية "رئيس الوزراء الفلسطيني"، بدلاً من المُسمى الشائع في الإعلام "رئيس الوزراء في الحكومة المقالة" وعند ذكر سلام فياض، تقول "حكومة فياض" أو حكومة رام الله.

كما أبرزت "الأقصى" في تمام الساعة ١٩:١١ مساء، الموافق ٢٠١٣/٥/٤ تصريح سلام فياض لصحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، الذي كان على النحو الآتي:

"تركت الحكومة لأن القيادة الفلسطينية فاشلة و"فتح" في طريقها للانهيار".

وعلى صعيد الأسرى في السجون الإسرائيلية، قامت فضائية "الأقصى" في بث حي ومباشر، في تمام الساعة ١٤:٢٣ ظهراً، الموافق ٢٠١٣/٢/٢٢ بنقل مواجهات بين شبان فلسطينيين وقوات من الجيش الإسرائيلي تضامناً مع الأسرى المضربين عن الطعام، وفي طليعتهم الأسير سامر العيساوي في مدينة الخليل، جنوب الضفة، بعد ذلك تدخلت الشرطة الفلسطينية لمنع متظاهرين من الوصول إلى نقاط الاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي، وركزت فضائية "الأقصى" على هذه المشاهد كثيراً، بعكس فضائية "فلسطين اليوم".

كما نقلت فضائية "فلسطين اليوم" مؤتمراً صحافياً من مدينة رام الله وسط الضفة الغربية في تمام الساعة ١١:٢٠ ظهر يوم الأحد، الموافق ٢٠١٣/٢/٢٤، إثر مقتل الأسير عرفات جرادات من مدينة الخليل تحت التعذيب في المعتقل الإسرائيلي، شارك فيه وزير شؤون الأسرى والمحررين في السلطة الوطنية عيسى قراقع ورئيس نادي الأسير قدورة فارس، وفي الوقت نفسه نقلت فضائية "الأقصى" التابعة لـ "حماس" مؤتمراً صحافياً للناطق باسم الحركة سامي أبو زهري من مدينة غزة للتعقيب على الحدث ذاته.

وهذا ينطبق على نشرة الأخبار، ففي تمام الساعة ١٨:٢٠ مساءً، الموافق ٢٠١٣/٢/٢٥، لم تبرز فضائية "الأقصى" تصريح الرئيس الفلسطيني محمود عباس حول ظروف استشهاد جرادات في المعتقل الإسرائيلي، بينما أبرزت فضائية "فلسطين اليوم" في الوقت نفسه التصريح، حيث قال عباس: "لن تجرنا إسرائيل نحو المربع الأول، ولكنها تتحمل المسؤولية، إنها تقتل الأطفال اليوم".

كما أوردت "الأقصى" خبراً عاجلاً بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٦، كان على النحو الآتي:

"اجتماع للمجلس التشريعي لمناقشة أوضاع الأسرى"

والمقصود هنا اجتماع لنواب حماس من قطاع غزة.

انعكس الانقسام الفلسطيني على معظم مجالات الحياة، بما في ذلك تقسيم الشهداء من الأسرى، فقد أبرزت فضائية "الأقصى" بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢ عند الساعة ١٠:٣٠ صباحاً الخبر الآتي:

"أسرة الشهيد أبو حمدية تحمّل الاحتلال المسؤولية والسلطة أهملته"

كما أوردت القناة نفسها بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣ عند الساعة ٢٠:٠٦ مساءً، خبراً على شريط الأخبار:

"كتائب القسام تزف الشهيد ميسرة أبو حمدية وتؤكد أنه من مجاهديها الأوائل"

بينما أبرزت قناة "فلسطين اليوم" بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣ أن الشهيد ميسرة أبو حمدية الذي استشهد بسبب مرض السرطان في مستشفى سوروكا الإسرائيلي كان ضابطاً برتبة "لواء" في صفوف جهاز "الأمن الوقائي" التابع للسلطة الوطنية.

من الواضح تماماً هنا أنّ فضائية "الأقصى" تتبنى الخطاب الإعلامي لحركة حماس وتساهم كوسيلة إعلامية في حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني، وأنها غير منفتحة على أخبار السلطة الوطنية أو زعمائها، بينما تحاول فضائية "فلسطين اليوم" الناطقة باسم حركة الجهاد الإسلامي تغطية الأحداث في الأراضي الفلسطينية بطريقة "محايدة" قدر الإمكان.

وبعكس الفرق الواضح بين خطابي الفضائيتين، في القضيتين السابقتين، فإن الخطاب يتوحد عندما يتعلق الأمر بالاعتقالات السياسية من السلطة الفلسطينية، فقد بقي الخبران الآتيان أكثر من يومين على فضائية "الأقصى" بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٥.

"محكمة الخليل تقرر تمديد اعتقال عواد الرجبي المعتقل السياسي لدى السلطة لمدة ٤٨ ساعة"

"الأمن الوقائي ينقل ٣٠ معتقلاً أمنياً من رام الله وغيرها إلى وقائي أريحا"

وبتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٦ خُصص برنامج "حدث وأبعاد" على "فلسطين اليوم" للاعتقالات السياسية، حيث ساوى القيادي في حركة الجهاد الإسلامي نافذ عزام بين "الاعتقالات السياسية التي تقوم بها كل من السلطة الفلسطينية وإسرائيل".

من خلال ما سبق نستنتج الآتي: أنّ الأخبار تُحرر في القناتين على قاعدة الولاء السياسي، وليس بطريقة مهنية، وهذا "يُخالف المسؤولية أمام الأصول المهنية للإعلام وأمام الضمير"،[٧٤] وسواء كان أساس الأخلاق عند الإعلامي العقل أو الشرع أو الواجب، فإن أي تغيير في الخبر، يُعد مخالفة صريحة للأسس الثلاثة آنفة الذكر، وهو ما قد ينفي عن الإعلامي، مهنيته (في حال اعتماد العقل) أو إيمانه (في حال اعتماد الشرع) أو أخلاقه (في حال اعتماد الواجب).

لكن، لاحظ الباحث أن فضائية "فلسطين اليوم" تستخدم مصطلحات إعلامية أكثر منها سياسية، إذا ما قورنت بفضائية "الأقصى"،

فقد جاء في برنامج "حدث وأبعاد" على فضائية "الأقصى" بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣، عند الساعة ٢٠:٤٦ مساءً أنّ المسألة ليست مصالحة أو خلافاً سياسياً على مشروعين، وإنما هي خلاف على الشرعية وتمثيل الشعب الفلسطيني، إلا أن القناتين، تستخدمان مصطلحات مختلفة، ذات دلالة سياسية للتعبير عن موقفين سياسيين مختلفين.

٧.٣.٥ قطاع غزة

وإلى تغطية زيارة الشيخ يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين إلى قطاع غزة بين ٨-٢٠١٣/٥/١٠ في الفضائيتين.

فقد أوردت "فلسطين اليوم" خبراً يوم الأربعاء، عند الساعة ١٣:٠٦ ظهراً، الموافق ٢٠١٣/٥/٨، حول الزيارة جاء فيه: "رُفعت يافطات ترحيب، لكن فصائل فلسطينية اعتذرت عن استقباله لأسباب تتعلق بمواقفه السياسية والفتاوى التي أصدرها قبيل وأثناء الربيع العربي والتي اتهمته بالسماح بالتدخل العسكري الأجنبي ضد بعض الدول العربية".

في المقابل، أوردت "الأقصى" خبراً عن الزيارة، مشيدة بها، وبين وزير الأوقاف والشؤون الدينية في قطاع غزة إسماعيل رضوان أن الزيارة "تؤكد أن القضية الفلسطينية تكسب بُعداً أصيلاً". دون أن تتطرق القناة إلى المواقف المناهضة للزيارة.

كما قامت "الأقصى" يوم الجمعة، عند الساعة ١٣:٢٠ ظهراً، الموافق ٢٠١٣/٥/١٠، ببث خطبة القرضاوي من المسجد العمري بغزة حيث قال: "كل من يُؤيد بشار الأسد بالسلاح أو المال أو العتاد سَيأخذه الله"، في حين امتنعت "فلسطين اليوم" عن نقل الخطبة، ونقلت اعتصاماً تضامنياً مع الأسير المريض معتصم رداد من بلدة صيدا بمدينة طولكرم شمال الضفة الغربية.

هنا نلاحظ أن تغطية الزيارة، لم تتم بشكل "مهني"، وإنما لها علاقة بالتوجهات السياسية للضيف"، كيف؟

لقد وصف القرضاوي خلال خطبة له في مسجد عمر بن الخطاب بالدوحة ،"حزب الله" بـ"حزب الشيطان"، وقال: "وقف حسن نصر الله يباهي بأنه سيقاتل في سورية، سيبوء هو وجيشه بالخسران، سيهزمه الله، سيأخذه الله أخذ عزيز مقتدر"،[٧٥] ولهذا غطت "فلسطين اليوم" المقربة من إيران وسورية وحزب الله الزيارة بشكل "جزئي"، بعكس فضائية "الأقصى".

٦. النتائج:

١. يوجد تداخل مباشر وواضح بين السياسة والإعلام في فضائيتي "فلسطين اليوم" و"الأقصى"، كما أنّ الخطاب الإعلامي للقناتين هو الخطاب الإعلامي نفسه لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وهذا الخطاب هو انعكاس كلي لمجمل العلاقات السياسية مع دول المنطقة مثل إيران وسورية وقطر

ومصر وتركيا، الأمر الذي أوجد أكثر من خطاب إعلامي.

٢. خطاب الفضائيتين يكتسب سلطته من خارجه، وما تقوم به اللغة ليس أكثر من كونها ترمز لتلك السلطة وبنيتها.

٣. تُحرر الأخبار في القناتين، وخاصة في "الأقصى" على قاعدة الانتقائية في التعامل مع الأخبار، وهذا يعني أنّ الأداء الإعلامي غير مهني تماماً، فهو إعلام حزبي يقوم على معايير الانتماء للحزب أو الحركة والولاء السياسي، فبدلاً من أن تقوم القناتان بمراقبة المؤسسات السياسية، تقومان بالدفاع عن تلك المؤسسات أمام أي أزمة سياسية، وهذا يعني أنّ الخطاب الإعلامي يصبح محل تساؤل ونقد أخلاقي.

٤. تقوم فضائية "الأقصى" في بعض الأحيان بـ"تحريض" علني على العنف، وإثارة النعرات الحزبية، وتعميق مفاهيم نفي الآخر.

٥. تُظهر "الأقصى "أحياناً أنّ الخلاف الفلسطيني، ليس خلافاً سياسياً حول مشروعين بقدر ما هو خلافٌ على الشرعية وتمثيل الشعب الفلسطيني، وهذا يمثل تناقضاً مع ميثاق حركة حماس، التي أفردت في ميثاقها (المادة ٢٦) مساحة كبيرة لمنظمة التحرير الفلسطينية، واعتبرتها من أقرب المقربين.

٦. فضائية "فلسطين اليوم" أكثر انفتاحاً تجاه أخبار السلطة الوطنية أو زعمائها مقارنة بفضائية "الأقصى".

٧. لعبت الفضائيتان دوراً كبيراً في إظهار معاناة الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي.

٧. المراجع

كتب بالعربية:

- أدونيس ١٩٨٤: الثابت والمتحول، دار الساقي، بيروت.
- أركون، محمد وآخرون ١٩٩٤: الإسلام والأخلاق والسياسة، مركز الإنماء القومي، اليونسكو، باريس.
- بشارة، عزمي وآخرون ٢٠١٢: العرب وإيران، مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- البدراني، فاضل محمد٢٠١١: الإعلام وصناعة العقول، منتدى المعارف، ط١، بيروت، لبنان.
- براهم، سامي ٢٠١٢: الدين والسياسة بين تهافت العلمانيين وقصور الإسلاميين، منشورات كارم الشريف، تونس.
- بغوره، الزواوي: ٢٠٠٥: الفلسفة واللغة، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة، بيروت.
- بغوره، الزواوي ٢٠٠٧: ميشيل فوكو في

الفكر العربي المعاصر، ط٢، دار الطليعة، بيروت.
- البكاء، محمد ٢٠١٠: الإعلام واللغة، مستويات اللغة والتطبيق، دار نينوى، سورية.
- بوتومور، توم ٢٠٠٤: مدرسة فرانكفورت، ط٢، ترجمة: سعد هجرس، دار اويّا، ليبيا.
- بوحناش، نورة ٢٠١٣: الأخلاق والحداثة، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب.
- بوشيخ، حسينة ٢٠١١: برامج الرأي في قناة الجزيرة الفضائية، الوسام العربي، منشورات زين، الجزائر، بيروت.
- الجابري، محمد عابد ٢٠٠٩: العقل الأخلاقي العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية.
- حجازي، عبد الرحمن ٢٠٠٩: الإعلام الإسلامي، بين الواقع والمرتجى، دار المعرفة، بيروت.
- الحميري، عبد الواسع ٢٠٠٨: الخطاب والنص، المفهوم والعلاقة والسلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- خالفي، حسين ٢٠١١: البلاغة وتحليل النص، الفارابي ومنشورات الاختلاف، بيروت، الجزائر.
- أبو زيد، نصر حامد ٢٠٠٧: نقد الخطاب الديني، ط٣، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- شربل، غسان ٢٠٠٦: حركة حماس وتحرير فلسطين، حوار مع خالد مشعل، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.
- الشرفا، وليد ٢٠١٠: دوائر الإقناع في خطاب حركة حماس، أوراد للبحوث، رام الله.
- الشرفي، سلوى ٢٠١٠: تحليل الخطاب، الرسائل السياسية في وسائل الإعلام، مركز النشر الجامعي، تونس.
- عبد الرحمن، طه ٢٠٠٠: سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- العمور، ثابت محمد ٢٠٠٩: مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين، حركة حماس نموذجاً، مركز الإعلام العربي، القاهرة.
- كريم، زيد عباس ٢٠٠٨: الفلسفة الأخلاقية، دار التنوير، بيروت، لبنان.
- كوش، عمر ٢٠٠٢: أقلمة المفاهيم، تحولات المفهوم في ارتحاله، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.
- نافعة، حسن ٢٠٠٦: مبادئ علم السياسة، ط٢، دار الشروق، القاهرة، مصر.
- هارلند، ريتشرد ٢٠٠٩: ما فوق البنيوية، فلسفة البنيوية وما بعدها، ط٢، ترجمة لحسن احمامة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية.

الكتب الإنجليزية:

- Bourdio ,Pieer 1998 : On Television , London, Pluto Press .
- Fiske, John;Hartley , John 1982 : Reading Television , Newyork ,Methuen &C.oltd.
- Hroub , Khaled 2000 : Hamas : Political Thought and Practice , Institute for Palestine Studies , Washington , DC.

الكتب الألمانية :

- Tibi,Bassam 2003 : Die fundamentalistische Herausforderung, Der Islam und die Weltpolitik, VerlagC.H.Beck, München.

– الطيبي، بسام ٢٠٠٣: التحديات الأصولية، الإسلام والسياسة الدولية، ميونخ، ألمانيا.

أطروحات ماجستير:

– أشنيور، رائد كامل ٢٠١٠: "التقارب بين إيران وحماس: بين الضرورة والخيار"، أطروحة ماجستير، إشراف: د . روجر هيكوك، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، غير منشورة.

– حميدان، زياد محمد ٢٠١٠: "بنية خطاب حركة حماس، قراءة سوسيولوجية"، أطروحة ماجستير، إشراف: د. إسماعيل الناشف، جامعة بيرزيت، غير منشورة.

– أبو الرب، محمد ٢٠١٢: "الجزيرة وقطر، خطابات السياسة وسياسات الخطاب، أطروحة ماجستير، إشراف: د. وليد الشرفا، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، دار إفريقيا الشرق، المغرب.

– شديد، عامر عفيف ٢٠١٠: "الخطاب السياسي لحركة حماس، قبل وبعد انتخابات ٢٠٠٦، حدود الثبات والتغير"، أطروحة ماجستير، إشراف د. سمير عوض، كلية الدارسات العليا، جامعة بيرزيت، غير منشورة.

دراسات إعلامية:

– الحروب، خالد؛ قنيص، جمان ٢٠١١: الإعلام الفلسطيني والانقسام، مرارة التجربة وإمكانيات التحسين"، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله.

– حمدان، منتصر ٢٠١٢: دور الإعلام الفلسطيني في تعزيز الانقسام، فضائيتا فلسطين والأقصى نموذجاً، إشراف: إياد البرغوثي، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، رام الله.

دراسات سياسية:

- Ezbidi ,Basem : Democracy as a Minor Necessity in Hamas's Narrativ," Popular Protest, Politics and Post-Islamism in the New Middle East , I.D.Tors, London,2013 .

صحف عربية:

– جريدة القدس، العدد ١٥٦٥٣، التاريخ ٢٠١٣/٣/٧.

مجلات:

- الجابري، محمد عابد: "الفقه والعقل والسياسة"، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء العربي، العدد ٢٤، بيروت، شباط، ١٩٨٣.
- أبو عامور، محمد سعد: "التحول في العلاقة بين الإعلام والسياسة"، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٢، شتاء ٢٠٠٢.
- هواش، محمد: "هل يلتحق قطاع غزة بمصر"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٢٠، ٢٠١٢.

قنوات تلفزيونية:

- الأقصى، فلسطين اليوم، الميادين، معاً.

مواقع إلكترونية:

- http://paltoday.tv
- http://gate.ahram.org.eg/News/341718.aspx 4. 5. 2013

المقابلات :

- باسم الزبيدي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، ٢٠١٣/٦/٩.
- حكم عبد الهادي، إعلامي من تلفزيون "دويشي فيللي" الألماني، بون، ٢٠١٣/٥/٣١.
- صادق جلال العظم، أستاذ الفلسفة والعلوم السياسية في جامعة دمشق، برلين، ٢٠١٣/٤/٢٠.

الهوامش

١ بدعم من معهد الإعلام في جامعة بيرزيت.

٢ هارلند، ٢٠٠٩، ط٢، ص ٢٠.

٣ بورديو ١٩٣٠– ٢٠٠٢، يعتبر من أبرز المراجع في علم الاجتماع في فرنسا، من مؤلفاته: " العنف الرمزي".

٤ حميدان، زياد محمد ٢٠١٠: "بنية خطاب حركة حماس، قراءة سوسيولوجية"، أطروحة ماجستير، إشراف: د. إسماعيل الناشف، جامعة بيرزيت، غير منشورة، ص ١٢.

٥ أبو عامور، محمد سعد: "التحول في العلاقة بين الإعلام والسياسة"، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٢، ٢٠٠٢ ص ٩٠.

٦ بشارة، عزمي وآخرون، ٢٠١٢ ، ص ٢٤.

٧ شربل ٢٠٠٦، ص ٩٠.

٨ من المعروف أن حركة حماس خرجت من دمشق بعد الأزمة السورية، بينما بقيت مكاتب حركة الجهاد الإسلامي في سورية.

٩ شربل ٢٠٠٦،٩١.

10 Hroub2000,P.57.

١١ أشنيور ٢٠١٠، "التقارب بين إيران وحماس: بين الضرورة والخيار" أطروحة ماجستير، إشراف: د. روجرهيكوك، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، ص ٧.

١٢ شديد ، عامر عفيف ٢٠١٠ : "الخطاب السياسي لحركة حماس، قبل وبعد انتخابات ٢٠٠٦، حدود الثبات والتغير"، أطروحة ماجستير، إشراف د . سمير عوض، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، ١٠٢.

١٣ العوا، من مواليد ١٩٤٢، مفكر إسلامي من مصر.

14 Tibi 2003 ,p. 228 .

١٥ عبد الرحمن ٢٠٠٠، ص ٢٠٠.

١٦ الحميري ٢٠٠٨ ، ص٤١

١٧ م . س ٤٦.

١٨ م .س ١٣٧.

١٩ محمد عابد الجابري ١٩٣٦ – ٢٠١٠، مفكر مغربي.

٢٠ بغوره ٢٠٠٧، ط٢، ص ٥٠.

٢١ فوكو ١٩٢٦– ١٩٨٤، يعتبر من أبرز فلاسفة فرنسا في القرن العشرين.

٢٢ بغوره ٢٠٠٧، ط٢، ص١٠٤.

٢٣ أركون وآخرون، ١٩٩٤، ص ١٦.

٢٤ نيتشه ١٨٤٤ – ١٩٠٠، فيلسوف ألماني.

٢٥ إدوار سعيد ١٩٣٥ – ٢٠٠٣، مفكر فلسطيني.

٢٦ ريكور ١٩١٣– ٢٠٠٥، عالم لسانيات فرنسي.

27 Fiske؛ Hartley,p.38.

٢٨ دريدا ١٩٣٠– ٢٠٠٤ ، فيلسوف فرنسي من مواليد الجزائر، صاحب نظرية التفكيك.

٢٩ لاكان ١٩١٠ –١٩٨١، محلل نفسي فرنسي، كتب عدة كتب حول مدرسة التحليل النفسي لسيغموند فرويد.

٣٠ البكاء ٢٠١٠، ص ١١.

٣١ بغورة ٢٠٠٥ ، ص ١٦٥.

٣٢ خالفي ٢٠١١، ص ٢٧.

٣٣ أبو الرب ٢٠١٠، ص ٢٤.

٣٤ الجابري، " الفقه والعقل والسياسة "، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ٢٤، شباط ١٩٨٣، ص ١٩.

٣٥ أبو زيد ١٩٤٣ – ٢٠١٠، مفكر مصري، من أشهر كتبه: "نقد الخطاب الديني".

٣٦ أبو زيد ٢٠٠٧، ط٣، ص ١٤.

٣٧ القرضاوي من مواليد عام ١٩٢٦، يُعتبر من أبرز المراجع السنية في العالم الإسلامي.

٣٨ أبو الرب ٢٠١٠، ص ٣٤.

٣٩ أدونيس ١٩٨٤، ص ١٣.

٤٠ براهم ٢٠١٢، ص ٢٩.

٤١ الشرفا ٢٠١٠، ص ٨.

٤٢ نافعة ٢٠٠٦، ص ١٤.

٤٣ الجابري ٢٠٠٩، ط٣، ص ٢٠.

٤٤ عبد الرحمن ٢٠٠٠، ص ١٨.

٤٥ سبينوزا ١٦٣٢ –١٦٧٧ ،فيلسوف هولندي ، من أهم فلاسفة القرن السابع عشر.

٤٦ كريم ٢٠٠٨ ، ص ٢١ .

٤٧ كانط ١٧٢٤ – ١٨٠٤ ،فيلسوف ألماني ، يُعتبر من فلاسفة التنوير في القرن الثامن عشر.

٤٨ بوحناش ٢٠١٣ ، ٣٦ .

٤٩ عبد الرحمن ٢٠٠٠ ،ص ٥٤ .

٥٠ البدراني ٢٠١١ ، ص ٢٥ .

٥١ حجازي ٢٠٠٩، ١٧٦.

٥٢ بوشيخ ٢٠١١، ص ٣١.

٥٣ العظم، من مواليد دمشق عام ١٩٣٤، أستاذ الفلسفة والعلوم السياسية في جامعة دمشق، من أشهر كتبه "نقد الفكر الديني".

٥٤ مقابلة حصرية أجراها الباحث مع صادق جلال العظم في العاصمة الألمانية برلين، بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٠.

٥٥ الشرفي ٢٠١٠، ص ٥.

٥٦ عبد الهادي إعلامي ألماني من أصل فلسطيني، عمل لسنوات طويلة في إذاعة "دويشي فيللي" الألمانية، ويُعتبر أحد الوجوه العربية البارزة في وسائل الإعلام الألمانية.

٥٧ مقابلة حصرية أجراها الباحث مع الإعلامي عبد الهادي، وقد أُجريت المقابلة في مدينة برلين بتاريخ ٢٠١٣/٥/٣١.

58 Bourdio 1998,p.250.

٥٩ الحروب، قنيص ٢٠١١، ص ١٥.

٦٠ فضائية "فلسطين اليوم"،٢٠١٣/٤/٢٤.

٦١ فضائية "الأقصى"، ٢٠١٣/٤/٢٤.

٦٢ م.س.

63 Ezbidi 2013,p.45.

٦٤ حمدان ٢٠١٢، ص ٥٦.

٦٥ العمور ٢٠٠٩، ص ٢٩٠.

٦٦ شربل ٢٠٠٦، ص ٩٧.

٦٧ مقابلة حصرية أجراها الباحث مع د. باسم الزبيدي بتاريخ ٩,٦,٢٠١٣.

68 http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2317915&language=ar .19.6.2013 .

69 http://aqsatv.ps

70 www.alquds.co.uk.19.2.2013.

71 http://paltoday.tv/index.php?act=post&id=3915. 23.03.2013

72 Ibid.

73 Ibid.

٧٤ الجابري ٢٠٠٩، ط٣، ص ٧٩.

75 http://gate.ahram.org.eg/News/341718.aspx 4. 5. 2013

بين الانتفاضة والهبّة الجماهيرية، وعودة الروح الكفاحية

عبد الغني سلامة*

مقدمة

يمكن النظر إلى الأحداث الجارية في الأراضي الفلسطينية والمتصاعدة منذ بداية تشرين الأول ٢٠١٤ على أنها حلقة جديدة في سلسلة شبه متصلة امتدت على مدار قرن من الزمن من الهبّات الشعبية والاحتجاجات والإضرابات والانتفاضات المتلاحقة، بما في ذلك الثورة الفلسطينية الحالية، والثورات الفلسطينية المتعاقبة التي ظهرت قبل النكبة، وكانت كلها حراكاً جماهيرياً منظماً حيناً، وعفوياً حيناً، لكنه كان دوماً ضد الاحتلال والظلم والاستبداد واستلاب الحقوق وتهديد الوجود الوطني.

وإذا كان من السهل تحديد موعد بدايات الانتفاضات والهبّات السابقة، فإنه وكما كتب د. عاطف أبو سيف، من الصعب تحديد متى توقفت تماماً. هذه المرة، كسابقاتها، عرفنا بالضبط متى بدأت هذه الموجة من الحراك الشعبي، ولكن وبعد مضي شهر على اندلاعها، فإن الفلسطينيين لم يتفقوا بعد على تسمية محددة لها؛ فمنهم من اعتبرها هبّة جماهيرية مؤقتة، وآخرون موجة غضب مثل سابقاتها، وآخرون اعتبروها بداية الانتفاضة الثالثة. وعلى الرغم من أهمية التسمية، فإن الأهم من ذلك هو فهم هذه "الهبة الجماهيرية" الهادرة بشكل صحيح، وتحليلها بشكل علمي وموضوعي، ووضع منطلقات وأسس راسخة لكيفية تصعيدها، وجعلها ضرباً من الكفاح الشعبي المتواصل،

* باحث في الشؤون السياسية.

واستثمارها سياسياً بما يليق بتضحياتها.

الرئيس الفلسطيني محمود عباس أسماها هبّةً جماهيريةً غاضبةً، معتبراً إياها رداً طبيعياً على الغطرسة الإسرائيلية، رئيس الوزراء السابق د. سلام فياض اعتبرها انتفاضة جديدةً، مقراً بأنه لم تتوافر لها بعد حالة من الإسناد والمشاركة المجتمعية كما حصل للانتفاضة الأولى، ولم تأخذ الطابع العسكري الذي طغى على فعاليات الانتفاضة الثانية، إلا أن فيها الكثير مما يُذكِّر بجوهر سابقتيها، كما يذكر بجوهر هبّة النفق في العام ١٩٩٦، وهبّة يوم الأرض في العام ١٩٧٦، والثورة الفلسطينية المعاصرة التي انطلقت عام ١٩٦٥، وثورة "الستة وثلاثين"، وما تلاها، وهبة البراق في العام ١٩٢٩، وثورة يافا عام ١٩٢١، وتنسحب المقاربة هذه أيضاً، بطبيعة، الحال على الحراك الشعبي المبدع الذي انطلق في بلعين في بداية العام ٢٠٠٥ وامتد ليشمل العديد من مناطق التماس.[١]

وسائل الإعلام الفلسطينية تتعامل معها على أنها انتفاضة شعبية؛ وكنوع من التصعيد والتحريض تقوم بتقسيم الشاشة إلى نصفين أو إلى أربعة أرباع، وفي كل قسم ينقل مراسلوها الأحداث من مناطق مختلفة على الهواء مباشرة، ومعظم المحللين والمراقبين أجمعوا على أنها حرّكت المياه الراكدة، وأعادت القضية إلى الواجهة، وجددت إيقاد شعلة الكفاح الفلسطيني، مع كثير من العبارات الإنشائية والصور الشعرية التي تحمّل الانتفاضة ما هو فوق طاقتها، أو تُسقِط عليها مواقفها السياسية، وطبعاً مع انقسام في الآراء بين من يدعو لتسليحها وعسكرتها، وبين من يؤكد أهمية سلميتها وطابعها الشعبي. ومن يدعو لتصعيدها باعتبارها لحظةً تاريخيةً مواتيةً، ومن يدعو لتهدئتها، لأن الظروف غير ناضجة وغير مواتية لإشعال انتفاضة شعبية، قد تستطيع إسرائيل تجييرها بالكامل لصالحها، واستغلالها لتثبيت رؤيتها للحل النهائي، وفرض وقائع جديدة على الأرض. وإزاء ذلك كله، يبرز سؤالان: هل تحمل هذه الانتفاضة مقومات التصعيد والاستمرار؟ وماذا يمكن لها أن تحقق؟

البيئة السياسية التي جاءت فيها الانتفاضة

من حيث التوقيت، اندلعت فعاليات الانتفاضة مباشرة في اليوم التالي لخطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي قال فيه بوضوح إن الحل السياسي وصل طريقاً مسدوداً، وإن الفلسطينيين لا يمكن لهم أن يقبلوا باستمرار الوضع الراهن، وإن السلطة في حِل من التزامات أوسلو كافة لأن الطرف الإسرائيلي لم يلتزم بها، وإن على إسرائيل أن تتحمل مسؤولياتها كسلطة احتلال، داعياً مجلس الأمن إلى تأمين حماية دولية للشعب الفلسطيني. الجانب المهم والمؤثر في الخطاب،

أن الرئيس عباس الذي طالما عُرف عنه الصبر وطول النفس، وقناعته بالحل السلمي، ورغبته في إعطاء المزيد من الفرص للمفاوضات قد وصلت به الأمور إلى أن يقول: "لا يمكن أن نقبل باستمرار الوضع الراهن"، الأمر الذي رسّخَ قناعة لدى الجماهير بأن الحل السلمي قد انتهى تماماً، وأن الانتظار والرهان على المجتمع الدولي يعني تصفية القضية، وبالتالي فهذه اللحظة المناسبة للتحرك.

وبطبيعة الحال، فإن هذه القناعة لم تتولد تلك اللحظة، فهي تكونت وتراكمت عبر مرحلة زمنية سابقة، لكن خطاب عباس جاء ليعبّر بغضب ووضوح عما وصلت إليه الأمور، في ظل مرحلة سياسية قاتمة تعيشها المنطقة، وقد شهدت القضية الفلسطينية تراجعاً واضحاً في مكانتها وأهميتها في الأجندات الدولية، حتى أن الرئيس الأميركي أوباما لم يتطرق في خطابه أمام الأمم المتحدة بكلمة واحدة إلى القضية الفلسطينية، وفي مؤتمر "هرتسيليا" (الذي يعكس توجهات وأولويات السياسة الإسرائيلية) جاءت القضية في آخر أولويات الإستراتيجية الصهيونية للمرحلة القادمة، وبدا واضحاً أن العالم بشكل عام مشغول بقضايا أخرى، أهمها مكافحة "الإرهاب"، والتصدي لداعش، والتدخل الروسي المباشر في الأزمة السورية. أوروبا مشغولة بمعالجة قضايا اللاجئين السوريين. أما الدول العربية، فمشغولة بأزماتها: مصر، تعاني من آثار الربيع العربي وتبعاته، ومن صعود حركة الإخوان المسلمين وتراجعها، ومن موجة عمليات إرهابية في سيناء وداخل المدن المصرية. السعودية أيضاً مشغولة بمكافحة موجات الإرهاب التي ارتدّت إليها، واقتحمت عقر دارها، إلى جانب انشغالها مع بقية دول الخليج في الأزمة اليمنية والحرب على الحوثيين. ليبيا والعراق وسورية خارج دائرة التأثير، وغارقة في حروب وصراعات داخلية، وتعاني من فوضى أمنية وفقدان سيطرة الدولة على أجزاء واسعة من أراضيها. السودان بعد الانفصال، وأزمة دارفور، وقضية محكمة الجنايات الدولية، لم يعد بوسعه لعب دور إقليمي. وبقية الدول العربية، مشغولة بأولوياتها وقضاياها الداخلية. القوى الإقليمية الفاعلة والقادرة على لعب دور مؤثر هي إيران وتركيا، ولدى الجماهير قناعة بأنهما تتحركان فقط لتحقيق مصالحهما الخاصة، على حساب الشعب الفلسطيني وقضيته ودم أبنائه.

على الصعيد الداخلي، ما زال الانقسام على حاله، وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على إعلان حكومة الوفاق الوطني فما زال قطاع غزة خارج نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية، ولا تستطيع الحكومة فعل شيء فيه دون موافقة "حماس" التي تسيطر فعلياً على كل شيء هناك، وما زال القطاع تحت حصار مشدد، وقد تعرض لثلاث حروب مدمرة، أتت على بنيته التحتية، وإلى اليوم، لم تبدأ عمليات إعادة الإعمار... في الضفة الغربية تستمر سياسات

الاستيطان، ومصادرة الأراضي، والقمع والاعتقالات وهدم البيوت، وعمليات التهويد في القدس، والاقتحامات المتواصلة لباحات المسجد الأقصى من عصابات المستوطنين... .

الوضع السياسي في حالة ركود وشلل تام، بعد أن توقفت المفاوضات دون نتيجة، والأفق السياسي مغلق كلياً، أمام تعنت حكومة نتنياهو اليمينية، وأمام تواطؤ المجتمع الدولي، وتساهله مع الممارسات الإسرائيلية، التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وأمام حالة الضعف والتشرذم العربي التي لم يسبق لها مثيل.

يكاد الفعل الفلسطيني ينحصر في التحركات السياسية والدبلوماسية والقانونية على الساحة الدولية، وعلى الرغم من أن هذا الحراك حقق إنجازات مهمة على صعيد كسب المزيد من الاعترافات بدولة فلسطين، وتعميق عزلة إسرائيل الدولية، فإن إسرائيل ممعنة في سياساتها التوسعية والقمعية، غير آبهة بالقانون الدولي.

فقدت الفصائل الفلسطينية، وفي مقدمتها "فتح" و"حماس" الكثير من شعبيتها وقدرتها التنظيمية وجاذبيتها للاستقطاب، ولم تعد بالدرجة نفسها من التأثير والفاعلية في الساحة الداخلية، وبقية الفصائل في وضع أكثر سوءاً .. ولم تعد تواكب التطورات المذهلة والمتسارعة التي تتبلور كل ساعة من حولها.

ومن الواضح أن بقاء هذا الوضع ليس في مصلحة الفلسطينيين أبداً، بل إن استمراره يعني إنهاء القضية، وتثبيت الحل الدائم الذي طالما حلمت الحركة الصهيوني به، وأنه بعد سنوات قليلة لن يجد الفلسطينيون ما يفاوضون عليه، وستكون قدرتهم على الفعل والحركة أقل، وربما غير مجدية، وهذا ما دفع الرئيس عباس إلى أن يعلن بكل وضوح أنه لا يمكن السماح باستمرار الوضع الراهن، ولا القبول به، وهذا ما جعل الجماهير الفلسطينية تخرج بغضب، لتعلن عن بدء مرحلة كفاحية جديدة.

سمات الحراك الجماهيري (الانتفاضة الثالثة)

سأجازف بتسميتها "انتفاضة"، على الرغم من قناعتي بأنها "هبّة جماهيرية" هادرة وواعدة، ستأخذ شكل الموجات المتلاحقة، وستؤسس لمرحلة كفاحية جديدة بأدوات وأساليب مختلفة، لكن هناك بعض السمات التي ميزت الفئات الاجتماعية المنخرطة بقوة في فعالياتها، وأبرزها:

١. الأغلبية الساحقة من المشاركين من فئة الشباب والفتية الذين تتراوح أعمارهم بين الـ ١٥ والـ ٢٢ سنة، وهي المرحلة العمرية التي يكون فيها الشباب في ذروة نشاطهم وحماستهم، ويكون اندفاعهم متحرراً من معايير الربح والخسارة، بحيث تستوي لديهم حسابات الموت والحياة، وأحياناً تكون شجاعتهم ضرباً من التهور. هذا

الجيل الشاب، يعاني فقدان الأمل من عملية التسوية، أي من إسرائيل، ومن اتفاق أوسلو، ومن خيارات القيادة الفلسطينية، ومن عجز النظام السياسي الفلسطيني عن تقديم برامج وخطط وطنية، وخاصة لفئة الشباب، في إطار فكري سياسي مقاوم، أو في إطار خطط تنمية وطنية تمنحهم الأمل بالمستقبل، وهذا ما يفسر روح التمرد والغضب المختزنة لدى هؤلاء الشبان، ولا مبالاتهم إزاء أي اعتبار.

٢. معظمهم غير منتم لأي فصيل أو حزب سياسي بالمعنى التنظيمي، حتى لو كان أي ناشط منهم مقرباً من هذا التنظيم أو ذاك، أو يحمل راية فصيل معين في المواجهات، إلا أن حداثة عمره تعني أنه لم يتشرب بعد مفاهيم أي فصيل وشعاراته، وهو بالكاد يعي التوجهات العريضة للفصائل بشكل عام؛ ما يعني أن الأيديولوجيا والشعارات السياسية ليست المحرك والدافع والمحرض لهم.

٣. وطالما أنهم غير منتمين لفصيل، فهذا يعني استحالة ضبط تحركاتهم أو احتوائها، أو حتى التنبؤ بها، وهذا أكثر ما يقلق إسرائيل، وربما يثير قلق بعض صناع القرار في السلطة الوطنية، خاصة أولئك الذين لا يؤمنون بخيار الانتفاضة.

٤. ينتمي هؤلاء الشبيبة إلى مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، من المخيمات والمدن والأرياف، منهم من ينتمي للطبقات المسحوقة والمهمشة، ومنهم من ينتمي لعائلات ميسورة الحال وحتى ثرية، ومن الفئات المثقفة والمتعلمة، ما يعني تهافت مقولة أن الفقر والبطالة واليأس هي الدافع المحرك لهم؛ بل إن تحليلاً سريعاً لشخصيات من استشهدوا في المواجهات الأخيرة، سواء في التظاهرات أو خلال تنفيذهم عمليات طعن، يؤكد أنهم كانوا وحتى لحظة استشهادهم في كامل أناقتهم، وإقبالهم على الحياة، وكان منهم نشطاء وفنانون وقادة اجتماعيون.

٥. من بين أهم الدوافع التي أخرجتهم لساحات المواجهة تنامي مشاعر الغضب والسخط التي تكونت وتراكمت في وعيهم ومن خلال مشاهداتهم لاعتداءات الجيش والمستوطنين وممارساتهم الاستفزازية، وبالتالي نشأ لديهم وبشكل تلقائي الشعور بالتحدي والتصدي المقترنين بحالة من الغضب الواعي. ولم تكن تلك المشاعر منقطعةً عما تراكم في وعيهم مسبقاً من إحساسهم بالمسؤولية الوطنية والدينية تجاه ما يجري في القدس من عمليات تهويد، واقتحامات متكررة للأقصى، وسياسات الاستيطان وهدم البيوت... واللافت للانتباه أنهم نجحوا وببراعة في تحويل تلك المشاعر – بالإضافة لإحساسهم باليأس والإحباط نتيجة لانغلاق الأفق السياسي وغياب أي فعل فلسطيني مؤثر، وتراجع دور القيادة،

وتواضع أداء الفصائل – إلى يأس إيجابي، دفعهم للخروج مفعمين بالأمل والتحدي، لذلك شهدنا الكثير من المظاهر الحضارية الإيجابية في المواجهات، مثل الرقص والدبكة وإقامة الاحتفالات والغناء الجماعي ولعب كرة القدم أمام الجنود، واجتراح أشكال مقاومة إبداعية غير مألوفة، ومواجهة الاعتقالات بالابتسامة، ما يدل على تطور حالة متقدمة من الوعي الوطني.

لكن هذا لا ينطبق على الحالات جميعها، إذ علينا الانتباه إلى مسألة غاية في الأهمية، وهي أن التحريض الإعلامي المباشر، والتعبئة التي مارستها وسائل الإعلام المختلفة، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال الصور والأفلام القصيرة، كان لها الدور الأكبر في تحريك مشاعر الغضب، والتحريض على الخروج لدى قطاعات واسعة من الشباب، لذلك، شاهدنا الكثير من ردود الأفعال المباشرة، والتي كان أكثرها متسرعاً، ودون تخطيط، فمثلاً صور عمليات الإعدام الميداني، والتنكيل بالجرحى والمعتقلين، وصور الشهداء لعبت دوراً تحريضياً كبيراً، ومثل ردود أفعال كهذه، تكون عفوية، وعاطفية، لا تدوم طويلاً، وذات أثر مؤقت.

٦. مشاركة واضحة وقوية للمرأة الفلسطينية، خاصة الشابات، وطلبة الجامعات، وبشكل مختلط ودون مشاكل، وهذا له دلالات اجتماعية بالغة الأهمية. وهذه المشاركة لم تكن رمزية، على الرغم من أهمية هذا الجانب، بل كانت مشاركة فعلية مؤثرة، وصلت حد تقديم شهيدات ومعتقلات.

٧. بعد موجة الطائفية والتطرف الديني والمذهبي التي اجتاحت المنطقة.. جيل الشباب الفلسطيني المنتفض، ممن يدخل حيز الفعل لأول مرة، يمارس النضال الوطني كمناضل وطني فلسطيني؛ يقاوم الاحتلال وينشد الحرية، وليس الجهاد الديني بالمفهوم السائد .. فهو يريد أن يكون جزءاً من العالم المعاصر، مندمجاً في الحضارة الإنسانية لا معادياً لها، جيلاً حراً واثقاً من نفسه، يفخر بفلسطينيته وكوفيته، ولا يحمل سوى علم فلسطين.[٢]

٨. هؤلاء الشبان والفتية ولدوا بعد توقيع اتفاقية أوسلو، أي فترة وجود السلطة الوطنية، وهذا يعني أنهم لا يحملون في ذاكرتهم القصيرة تجارب الانتفاضتين الأولى والثانية، ولا يعرفون إلا القليل عن فترة العمل الفدائي في الأردن ولبنان والمواجهات العسكرية مع الجيش الإسرائيلي ومعارك بيروت وغيرها.

٩. وإلى جانب قلة خبرتهم، فهم لم يتلقوا أي تدريبات عسكرية أو أمنية أو تنظيمية، ويستخدمون أسلحة بدائية، ذات فعالية متواضعة من الناحية العسكرية، الأمر

الذي كان يعني في بعض الأحيان، خسارة شباب بعمر الورد، دون مقابل، للأسف الشديد.

١٠. فعاليات الانتفاضة تجري دون قيادة، دون ناطق إعلامي، ودون تنسيق بين المناطق والفعاليات، ودون رؤية سياسية واضحة، أو إستراتيجية بعيدة المدى، ودون تخطيط مسبق، والأخطر من ذلك أنها دون هدف سياسي محدد.

١١. معظم فعاليات الانتفاضة إما فردية، وإما جماهيرية عفوية وإما بدعوات من مجالس الطلبة في الجامعات (وهي مجالس مسيّسة، وتتبع الفصائل)، والملاحظ أن الفئات الاجتماعية الأخرى ما زالت في حالة من الترقب والانتظار، ولم تخرج وتشارك بقوة كما حصل في الانتفاضات السابقة.

النقاط من ١ إلى ٧، تصبُّ في الجانب الإيجابي لإدامة الهبّة الجماهيرية، وتزيد من فرص تعميمها وشموليتها للوصول إلى انتفاضة شعبية عارمة، خاصة إذا توافرت مجموعة شروط، أهمها انخراط الفصائل بشكل جدي، وتوفير حاضنة سياسية وقيادة ميدانية. بينما النقاط من ٨ إلى ١١ تحمل في ثناياها عوامل خفوت الفعل الجماهيري، وربما توقفه – مؤقتاً – خاصةً إذا لم يتم تداركها.

مستقبل الفصائل الفلسطينية على ضوء الانتفاضة

يرى بعض المحللين أن الانتفاضة الحالية خرجت عفويةً دون قرار سياسي، ودون دعوة من الفصائل، ومعظم فعالياتها تتم بمبادرات فردية. وهذا الطرح من الناحية النظرية صحيح، ولكنّ بعضاً من هؤلاء يطرحون آراءهم بطريقة تدين الفصائل، وبما يوحي أنها انتهت صلاحيتها، ولم تعد مطلوبة، وأن الشعب قادر على اجتراح أدواته النضالية، واستكمال مسيرته الكفاحية دونها.

وبالعودة للانتفاضات السابقة، سنجد أنها فعلاً اندلعت بشكل عفوي، ومن دون أن يرصدها أحد، وكانت عبارة عن انفجارات شعبية حقيقية؛ فالانتفاضة، أو أي فعل جماهيري، لا تحتاج حتى تندلع لقرار سياسي أو تنظيمي، فهي تأتي عادة فجأة، في لحظة غير متوقعة؛ وإذا انطلقت فلا يكون بمقدور أحد أن يوقفها. ولكن تلك اللحظات التي هيأت للانتفاضات لم تأت اعتباطاً ولا مصادفةً، إنما أتت تتويجاً لتراكمات معينة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فجاءت بعد نضوج جملة من الظروف والمقدمات، وكانت بحاجة فقط إلى شرارة حتى تنفجر، كانت هذه الشرارة في الانتفاضة الأولى حادث سير متعمداً، وفي الانتفاضة الثانية زيارة شارون الاستفزازية لباحة الأقصى. وفي كل مرة كانت بعد انطلاقتها تجد الحاضنة التنظيمية التي توفر لها مقومات الصمود والاستمرار والتصعيد.

لم تنخرط الفصائل الفلسطينية بقوة في فعاليات الانتفاضة الحالية، على الرغم من أنها باركتها وأيدتها منذ البداية، وبكل بلاغة اللغة، ودعمتها إعلامياً وسياسياً، وبمشاركات رمزية لقياداتها وكوادرها، ودعت لإدامتها وتصعيدها.. لكنها تأخرت في مواكبتها، وتبنّي برامج كفاحية ترتقي إلى مستوى الحدث (تنظيمية وميدانية وجماهيرية وإعلامية) وإعادة طرح خط سياسي يتناسب مع قوة الحدث الجديد.

في غزة، على الرغم من خروج آلاف المواطنين واشتباكهم مع الجنود على السلك الشائك الفاصل بين القطاع وإسرائيل، فإن خطاب "حماس" الرسمي كان يركز على أن ما تقوم به جماهير غزة هو تضامن مع انتفاضة الضفة. وهذا يعني أن "حماس" لا تريد نقل الانتفاضة إلى غزة، ولا تريد التصعيد وزج غزة في المعركة، لأن هذا يعني المجازفة بخسارة حكمها للقطاع غير الراغبة في التخلي عنه، وتريد إبقاء الانتفاضة في الضفة، وتصعيدها هناك. وعلى صعيد آخر يمكن قراءة موقف حركة فتح الفعلي من خلال متابعة حجم مشاركتها المحدود في الفعاليات الميدانية واقتصاره على فئة الطلبة والشباب، وكذلك مشاركة التنظيمات الأخرى التي ظلت محدودة أيضاً، لأنها تعرف أن مساهمتها في الأحداث لن تمكنها من تغيير المعادلة القائمة، ومن هذا يمكن الاستدلال على اتفاق ضمني بين الفصائل على عدم خروج الأمور عن السيطرة، وأن ما يحدث هو فعل ميداني محدود وليس انتفاضة شاملة. فالرئيس أبو مازن كان واضحاً منذ البداية بأن ما يجري ليس إلا هبّة شعبية غاضبة.[٣]

ومع ذلك، من الظلم تجاهل الدور التاريخي لفصائل العمل الوطني الذي مهّد لمثل هذه اللحظة، فلولا تضحيات ونضالات هذه الفصائل لما أمكن انطلاق أي انتفاضة، ومن الخطأ أيضاً تجاهل دورها الحالي والمستقبلي وأهمية حضورها لإدامة الانتفاضة وتعميمها، وتسليحها ببرامج سياسية.

كما أنه من الإجحاف إنكار وجودها الحالي ومشاركتها في فعاليات الانتفاضة، وإن كانت هذه المشاركة لا تليق بتاريخ هذه الفصائل وإرثها، ولا ترقى للمستوى المأمول منها.

من ناحية ثانية، يتوجب علينا فهم العلاقة بين الفعل النضالي من جهة، وبين وجود الفصائل نفسها من ناحية ثانية بشكل صحيح، أي فهم الدور الوظيفي لأي فصيل وطني باعتباره مجرد أداة ووسيلة وإطار عام للفعل النضالي وحاضنة تنظيمية وسياسية تؤطر الفعل الجماهيري وتعطيه فاعلية سياسية، وأن الفصيل نفسه لم يكن هدفاً بحد ذاته في أي لحظة، وبناءً عليه فإن أي مرحلة ستستدعي أدواتها وأساليبها، حتى لو كان ذلك يعني استبدال الفصائل بأدوات كفاحية

جديدة، أو أن تقوم الفصائل بالتطور والتكيف مع الواقع الجديد، لأنها إذا لم تفعل ذلك، ولم تطور أساليبها وآليات عملها وخطابها السياسي وبنيتها التنظيمية، فإن الأحداث ستتجاوزها، والجماهير ستجد بدائل عنها، وستصبح مجرد تاريخ.

الدور الإسرائيلي في تفجير الانتفاضة

في الوقت الراهن، تواجه إسرائيل مأزق "اللاحل" والفراغ السياسي الناجم عن توقف المفاوضات دون نتيجة، وتعاني من عزلة سياسية تتصاعد يوماً بعد يوم، والخشية من سقوط الحكومة، خاصة أن نتنياهو لا يمتلك أي رؤية لأي حل سياسي، وما يعمق من أزمة إسرائيل، أن الخطاب السياسي للقيادة الفلسطينية المعتدل جداً (إلى حد اللامعقول أحياناً) قد أفقد إسرائيل إمكانية المراوغة والتذرع بعدم وجود شريك، واللعب على قصة الإرهاب الفلسطيني، على الرغم من أنها حاولت الكثير في سبيل ذلك، فإنها أخفقت، حتى أنها فشلت في انتزاع موقف أميركي ضد حكومة التوافق الوطني.

كما أن عزلتها السياسية تتعمق أكثر فأكثر بسبب ممارساتها الاستفزازية، وما تنقله وسائل الإعلام عنها، ويكشف صورتها الحقيقية كدولة احتلال ونظام "أبارتهايد" أولاً، وثانياً نتيجة نشاط دؤوب لحركة مقاطعة إسرائيل المطالبة بفرض عقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها، والتي تعرف اختصاراً بـ"BDS". وقد أخذ القلق الإسرائيلي يتصاعد من تزايد حملات المقاطعة الدولية لها، خاصة في مجالات الاقتصاد والثقافة والجامعات والبحث العلمي، حتى أن الكنيست عقدت أكثر من جلسة لمناقشة مكانة إسرائيل في الساحة الدولية على خلفية تزايد النداءات المقاطعة لها في العالم، والمطالبة بعزلتها، كما حذر باحثون ومفكرون وصناع قرار من أن هذا الحراك يهدد مكانة إسرائيل، ويضع سمعتها على المحك، فمثلاً صرح الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين بأن "المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل تشكل تهديداً إستراتيجياً من الطراز الأول للنظام الصهيوني برمته"، كما وزعت وزارة الخارجية الإسرائيلية وثيقة سرية على سفراء إسرائيل حول العالم وسُرّبت للإعلام الإسرائيلي، حذرت فيها من خطورة تنامي مقاطعة إسرائيل خلال العام ٢٠١٥، الأمر الذي من شأنه أن يمس اقتصادها ومنظومتها الأمنية، وحذرت من تواصل وتفاقم المد السياسي المناهض لإسرائيل.[٤]

لذلك، ومن أجل الالتفاف على عزلتها، ومواجهة مشكلاتها؛ فإن إسرائيل وكما جرت العادة، تصدر أزماتها إلى الخارج، أي من خلال افتعال الحروب، أو تفجير الموقف الأمني، واستدراج ردات فعل فلسطينية لجر المنطقة إلى دائرة العنف وإشاعة الفوضى، أو

من خلال افتعال قضية أمنية، أو استغلال أي عملية عسكرية قد ينفذها الفلسطينيون. لكنها لا تفضل خيار الانتفاضة الشعبية.

فعلى سبيل المثال، في حزيران ٢٠١٤، استغلت إسرائيل قصة اختفاء المستوطنين الثلاثة، وصعّدت من إجراءاتها العدوانية الاستفزازية في الضفة الغربية، ولما كادت تتحول إلى انتفاضة شاملة، حوّلت مدافعها باتجاه قطاع غزة، وهذا ربما لأن إسرائيل تفضل حرباً في غزة على انتفاضة في الضفة، خاصة إذا اشترك فيها المقدسيون وفلسطينيو الداخل. وفي الانتفاضة الحالية، سعت سلطات الاحتلال للحيلولة دون تحولها إلى انتفاضة شعبية شاملة، فقدمت بعض التسهيلات لتخفيف حدة الاحتقان والغضب الشعبي؛ مثل تراجعها عن نيتها تقسيم الأقصى زمانياً، والسماح للمصلين بدخوله من كل الأعمار، وتخفيف الحواجز على الطرقات بين المدن، على عكس ما فعلت في الانتفاضة السابقة. لأنها تريد حصر المواجهات في نطاق معين.

ما يعني أن الانتفاضة ليست هي الخيار المفضل للإسرائيليين، وتفضل المواجهة العسكرية المفتوحة، لكنها (أي إسرائيل) لديها القدرة على تفريغ أي انتفاضة من محتواها الشعبي، وحرف مسارها، وتشويه صورتها، وجعلها وبالاً على الفلسطينيين، أو على الأقل تراهن على ذلك.

صحيح أن إسرائيل – ومنذ نشـأتها – تثبت في كل يوم أنها دولة احتلال، وأنها نظام تمييز عنصري، وتمارس الإرهاب المنظم، ولا تتورع عن ارتكاب أفظع الجرائم، ولا تعبأ بالقانون الدولي، تقتل بكل حقد، تهدم البيوت فوق ساكنيها ثم تجبرهم على دفع تكاليف الهدم!! وهذه الممارسات العدائية يعيشها ويعاني منها الشعب الفلسطيني بشكل يومي.

لكنها دأبت في السنوات الأخيرة على تصعيد ممارساتها العدوانية بشكل استفزازي وممنهج، فهي لم تكتفِ بإطلاق مستوطنيها ليعيثوا في الأرض فساداً، بل إنها تتستر على جرائمهم (كما حدث في حرق الفتى أبو خضير، وحرق عائلة دوابشة)، وتوفر لهم الحماية في اعتداءاتهم المتكررة على المواطنين، وتشجعهم على اقتحامات الأقصى، حتى وصلت الأمور إلى تنفيذ إعدامات لشبان في الشارع وبدم بارد، واعتقالات تعسفية تطال حتى الأطفال.

كما أنها تسعى بشكل محموم لتحويل الصراع إلى صراع ديني، فمن ناحية تشترط على الفلسطينيين الاعتراف بيهودية الدولة كمدخل للتسوية، ومن ناحية ثانية تركز في عدوانها على الأماكن الدينية، وتسعى لتكريس التقسيم الزماني للمسجد الأقصى، وتطلق مستوطنيها بكل جنونهم وتعصبهم الديني وخرافاتهم وأوهامهم التاريخية، ليحرقوا المساجد والكنائس.. وتفعل كل ما من شأنه استفزاز المشاعر الدينية، واستحضار المفاهيم التلمودية لإشعال حرب دينية.

وإزاء هذه الاستفزازات المتعمدة برزت وجهتا نظر، الأولى: أن حكومة نتنياهو لا تمتلك أي رؤية إستراتيجية أو سياسية، وكل ما تسعى إليه هو الإبقاء على الوضع الراهن، للبقاء في السلطة، وأنها مقابل ذلك ترضخ لإملاءات المستوطنين، واليمين الديني المتطرف، وقد انحدرت بمستوى تعاطيها السياسي مع الأحداث إلى أن أقصى ما توصلت إليه من قرارات في اجتماع "الكابينت": عدم تسليم جثامين القتلى الفلسطينيين، وهدم بيوتهم، وتنفيذ عمليات إبعاد عن الأقصى لعشرات الناشطين، وغير ذلك من إجراءات تدل على مدى قصر نظر الحكومة، بل وسخافتها؛ لأنها تدرك تماماً أن مثل هذه الإجراءات إنما تزيد من حالة التوتر والغضب وتستدرج ردود فعل عنيفة من الفلسطينيين.

الثانية، مفادها أن السياسة الإسرائيلية العليا لا تمثلها خيارات الحكومة وحدها؛ بل هي محصلة رؤى وتوجهات مؤسسات الكيان كافة (الحكومة، الجيش، الموساد، الكنيست، مؤتمر هيرتسليا...) وبالتالي فإن ما يجري هو سياسة ممنهجة مدروسة يُراد منها جر المنطقة إلى دوامة عنف جديدة.

أي أنه في الحالتين، نخلص إلى أن إسرائيل تتعمد وبشكل مدروس استفزاز الفلسطينيين، لجرهم إلى الحلبة التي تتفوق فيها؛ أي إلى دائرة العنف والحرب والمواجهة العسكرية المباشرة؛ غير آبهة بنتائج ذلك على سمعتها الدولية.

وما يدعم فرضية أن إسرائيل تستدرج ردات فعل شعبية غاضبة، هو أن الانتفاضة الثانية وعلى الرغم من أنها كانت متوقعة أكثر من سابقتها؛ فإن الواقع كشف لاحقاً عن أن آرييل شارون هو الذي لعب دوراً متعمداً في التمهيد لاندلاعها، وذلك من خلال الزيارة الاستفزازية التي قام بها للمسجد الأقصى، وكان متوقعاً أن يقابلها المواطنون الفلسطينيون بالحجارة، وكانت إسرائيل قد أعدت القناصة ليقوموا بدورهم بإشعال الفتيل، حيث كانوا يتخذون مواقعهم، ما أدى إلى سقوط ٤٧ فلسطينياً خلال ثلاثة أيام. وفي أثناء انتفاضة الأقصى، كانت إسرائيل تستدرج ردود الفعل الفلسطينية وتتعمد التصعيد العسكري كلما سادت فترة من الهدوء، وبالتزامن مع الحراك السياسي الدولي (والأميركي خاصة)، إلى أن حققت معظم غاياتها.

الانتفاضة بين التصعيد والتهدئة

تعالت مع بدء الانتفاضة بعض الأصوات منادية بضرورة تسليحها، وتصعيد العمليات العسكرية، ومطالبة الأجهزة الأمنية بالاشتباك المسلح والمباشر مع الجيش والمستوطنين، والدفاع عن المدن والقرى الفلسطينية، متسائلة أين هي عشرات قطع الأسلحة الرشاشة التي يحملها الملثمون (خاصة في الجنازات)!؟ بمعنى أدق يطالب هؤلاء بعسكرة الانتفاضة.

أمام هذه الأسئلة، إذا استثنينا الدعوات المشبوهة (لمن تجندهم إسرائيل لدوافع معروفة)، والإيحاءات المبطنة التي تستهدف انتقاد السلطة وإحراجها واتهامها بالعمالة والخيانة (لأصحاب المواقف المسبقة، والخصوم السياسيين)، فإننا أمام دعوات (بحسن نية) لتكرار الخطأ القاتل نفسه، الذي حوّل الانتفاضة السابقة إلى خسائر فلسطينية بالمعاني كلها .. وفي السياق نفسه فإن تحميل الانتفاضة الحالية ما لا طاقة لها به، سواء بالترويج لإمكانياتها على تحقيق أهداف غير واقعية على المدى القصير، أو من خلال الدفع باتجاه عسكرتها سيؤدي إلى إجهاضها.

نتفهم تماماً المشاعر الوطنية الغاضبة التي تريد تصعيد الانتفاضة بشتى السبل، وصولاً إلى إلحاق هزيمة منكرة بالاحتلال، وأن ذلك بطبيعة الحال سيتضمن تقديم خسائر وتضحيات وشهداء... لكن من غير المعقول عدم الاستفادة من دروس الانتفاضة السابقة، وتكرار الخطأ نفسه وتوقع نتائج مغايرة.

تعمد إسرائيل دوماً إلى الخيار العسكري وافتعال الحروب، ليس من أجل توحيد جبهتها الداخلية وحسب؛ بل وأيضاً لأن إسرائيل تعتاش على الحروب، حيث إنها في أجوائها وتحت ظلالها تقضم المزيد من الأراضي، وتستقدم المزيد من المستوطنين. وهذا يتناسب مع طبيعة دورها الوظيفي، وطبيعة تركيبتها السياسية، ولأنها من خلال الحروب وبسبب تفوقها العسكري تحقق في كل مرة مزيداً من الإنجازات الميدانية على أرض الواقع باتجاه الحل الذي تسعى إليه.

ولو تتبعنا مسار الأحداث في العقود الأخيرة، لوجدنا كيف كانت إسرائيل تفتعل الأحداث في كل مرة لجر المنطقة إلى دائرة العنف، وأن هذا الأمر هو الذي أطال من عمرها، وأكسبها الكثير من التعاطف الدولي، (خاصة بسبب قدرات الإعلام الصهيوني)، ومنعَ تناقضاتها الداخلية من الظهور إلى السطح لتفعل فعلها في مصير الدولة، وأعطاها المبررات للتهرب من استحقاقات العملية السلمية التي تستخدمها كغلاف لتجميل صورتها، والتمويه على طبيعتها العسكرية التوسعية.

ولو عدنا قليلاً بالزمن، بنظرة تأمل موضوعية، لوجدنا أن إسرائيل حققت أهم منجزاتها السياسية، وثبتت كل ما تريد على أرض الواقع (مصادرة أراض، زيادة الاستيطان، بناء الجدار، إغلاق مؤسسات القدس وتهويدها .. إلخ) في الفترة نفسها التي بلغ فيها الكفاح الفلسطيني المسلح أوجه، أي عندما كان العنف المتبادل في أعلى درجاته، وكانت العمليات التفجيرية في قلب المدن الإسرائيلية، أي في ذروة الانتفاضة، وكل ما حققته إسرائيل لاحقاً إنما بني على تلك الفترة.

ولكن هذا لا يعني أبداً، أنه طالما إسرائيل تستفيد من التصعيد العسكري، فإن على الفلسطينيين تفويت الفرصة على أعدائهم، وبالتالي عليهم الاستكانة والتزام الهدوء...

فمثل هذا الطرح لا يغدو عن كونه استسلاماً مذلاً.

وبدلاً من المواجهة العسكرية غير الكفؤة، والتي سيدفع فيها الفلسطينيون ثمناً باهظاً؛ عليهم اللجوء للعمل الشعبي الجماهيري؛ أي الهبّات والانتفاضات وممارسة أشكال المقاومة الشعبية كافة، وإذا صاحبها عمليات جانبية من دهس وطعن بالسكاكين أو غير ذلك فدورها ينبغي أن يظل ثانوياً وليس رئيساً، ويجب ألا تكون سمة ظاهرة للانتفاضة، للإبقاء على طابعها الشعبي، ولإتاحة المجال لمزيد من الفئات الاجتماعية للانخراط فيها. وفي هذا الإطار، ينبغي إدراك أن المقاومة الشعبية لا تؤدي إلى توقف الحياة الطبيعية (كما يحدث أثناء الحروب)، وإضافة إلى ذلك، فإن هذا النمط من الكفاح الشعبي يحرم إسرائيل من إمكانية الاستفادة من قدرات جيشها الهائلة، ويسلبها إمكانية اتهام الفلسطينيين بالإرهاب، ويكشف صورتها البشعة أمام العالم، ومن جهة ثانية يُكسب القضية الفلسطينية المزيد من الأنصار على الساحة الدولية، وقد أثبتت التجربة أن القوّة الحاسمة في المعارك الإستراتيجية هي قوّة الجماهير الشعبية.

ليس شرطاً أن تحقق أي هبّة جماهيرية الأهداف العليا للشعب الفلسطيني دفعة واحدة، على الرغم من أنها تسعى إلى ذلك، وهي إن أخفقت مرة فإنها ستضيف مدماكاً جديداً في البناء الكلي، عبر عملية تراكمية مستمرة، وإن تراجعت قليلاً فإنها ستتصاعد من جديد، وستأخذ شكل الموجات المتلاحقة والمتصاعدة، وصولاً للانتفاضة الشعبية الشاملة، والتي أهم ما يميزها امتلاء الشوارع بالجماهير، وتحت شعار واحد وعلم واحد، وبقيادة ميدانية موحدة، من أجل إنهاء الاحتلال ودحره وتفكيك المستوطنات وتحرير الأسرى.

حصاد الانتفاضة في شهرها الأول

أكثر من سبعين شهيداً، وآلاف الجرحى والمعتقلين حصيلة الشهر الأول من الانتفاضة (مقابل ١٢ قتيلاً إسرائيلياً ونحو ١٢٠ جريحاً)، وهذه التضحيات الغالية مثل سابقاتها تمهد الطريق للوصول للحرية والاستقلال، ولكن مرحلياً حصدت الانتفاضة نتائج وطنية وسياسية، بالغة الأهمية، أبرزها:

١. بانتشار فعالياتها في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل الفلسطيني المُحتل، وعدم اقتصارها على القدس، تكون الانتفاضة قد أعطت إشارات قوية على توحّد الشعب الفلسطيني نحو هدف واحد، هو إنهاء الاحتلال، وكسرت رهان الاحتلال الإسرائيلي الذي دأب في سياساته على تقسيم الشعب الفلسطيني وتفتيته إلى أقاليم جغرافية وسياسية متباعدة.

٢. أوصلت الانتفاضة رسالة لجميع الأطراف الدولية، ولصنّاع القرار الإسرائيليين أن

الأراضي الفلسطينية رمالٌ متحركة، وألا أحد بوسعه أن يبني عليها شيئاً دون رضا وموافقة الشعب الفلسطيني، كما أثبتت الضفة الغربية أنها هي المؤثر الأساسي القادر على تحريك الجماهير داخل الخط الأخضر، وأن الجدار لم يؤثر في مدى التواصل والتضامن والتعاضد بين الفلسطينيين داخل وخارج جدار الفصل العنصري، وأن حراك الجماهير في غزة وتضامنهم مع الضفة أكد أن الانقسام لم يؤثر على وحدة الشعب وتماسكه.

٣. أعادت الانتفاضة تدوير البوصلة إلى حيث يجب أن تكون؛ أي نحو القدس، وباتجاه مقارعة الاحتلال ومقاومته، وأرجعت مسألة العلاقة مع إسرائيل إلى نصابها الحقيقي: مقاومة شعبية ضد محتل مستعمر استيطاني، والإعلان عن بدء تغيير الصيغة السابقة التي بدت كما لو أن الشعب مستكين، والسلطة تقوم بدور حماية الاحتلال، بمعنى أن الانتفاضة أسست لمرحلة جديدة في العلاقة مع إسرائيل، على المستويين الشعبي والرسمي، وغيرت فلسفة العلاقة مع إسرائيل من مجرد تفاوض إلى اشتباك، والتأكيد على أن طبيعة العلاقة بين السلطة وإسرائيل يجب أن تقوم على أساس قدرة السلطة على إعادة توجيه بوصلة الصراع في اللحظات التي تصل فيها المفاوضات إلى طريق مسدود، باتجاه الاشتباك، وعلى أساس الحق في الدفاع عن النفس.

٤. جاءت الانتفاضة لتحمل رسالة راسخة ومتجددة تؤكد خسران الرهان الصهيوني على قدوم أجيال فلسطينية عزيمتها أقل من الأجيال التي شهدت النكبة وبدايات العمل الفدائي وانطلاقة الثورة، أجيال سوف تنسى ما حدث، وتقبل الوضع القائم على أساس الهزيمة والرضوخ لاشتراطات الاحتلال. فأتت في ظرف دقيق لتنعش الأمل بأن الشعب لا يزال مصمماً على تحقيق أهدافه على الرغم من الأثمان الغالية، ولم يعد قادراً على الانتظار، وأن القيادة الجديدة للمرحلة المقبلة يمكن أن تنبثق من رحم هذه الموجة الانتفاضية وأخواتها الآتيات حتماً.

٥. ضربت الانتفاضة صميم الفكرة الصهيونية التي جاء بها أحد قادة الفكر الصهيوني المتطرف في عشرينيات القرن الماضي "جابوتنسكي" في نظريته المعروفة بـ"الجدار الحديدي"، والذي قال فيها: "إن الفلسطينيين لن يقبلوا بمستوطنين غرباء ليأخذوا أرضهم، وسوف يقاومونهم بكل قوة، ولهذا لا بد من إخضاعهم بالقوة الجبارة، حتى يفهموا أن بينهم وبين هؤلاء المستوطنين جداراً من الحديد لا يمكن قهره ولا اختراقه. وستنتهي مقاومة الفلسطينيين بعد أن يدموا رؤوسهم وهم

يضربونها في الجدار الحديدي، إلى أن يقتنعوا بالهزيمة. بعدها، وبعدها فقط، يمكن التفاوض معهم وبحسب شروطنا نحن". نظرية "جابوتنسكي" هذه احتلت مع الزمن قلب الإستراتيجيات الإسرائيلية، يمينها ويسارها، وكل ما فعله الفلسطينيون من هبّات وانتفاضات، ومن مقاومة سلمية أو غير سلمية، هو تمرد على هذه النظرية، وتأكيد على أنها لم تنجح ولن تنجح طالما هناك شعب حي في فلسطين وأجيال شابة متمسكة بفكرة المقاومة والهوية الوطنية.[٥]

٦. أعادت الانتفاضة ترتيب مسألة الأولويات والقضايا التي تشغل الإقليم والعالم، وأعادت فلسطين وقضيتها وحقوقها على رأس الأجندة السياسية، بعد أن كادت تضيع وتختفي في غمار الحروب والصراعات الإقليمية، وبعد أن حلت بدلاً منها قائمة طويلة من القضايا والأزمات التي شغلت الدول والرأي العام.

في ظل الوضع السياسي الحالي الصعب والمعقد، وانشغال العالم بموضوع داعش والإرهاب، وفي ظل حالة التمزق والضعف العربي، والحالة السياسية التي يعيشها الإقليم والعالم، والتي أشرنا إليها في سياق هذه الدراسة، قد يصعب على هذه الانتفاضة تحقيق اختراق كبير ورئيس في المعادلة السياسية القائمة، وقد يكون من غير الحكمة تحميلها أثقالاً سياسيةً تفوق قدرتها، ولكن، وإضافة للمنجزات المهمة المذكورة أعلاه، يمكن رفع سقفها السياسي، والبناء عليها لتحقيق الأهداف الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وهذا يتطلب أولاً تطوير الانتفاضة لتصبح شعبية شاملة، وإنهاء الانقسام، ودخول الفصائل الوطنية بكل قوتها، ثم تبني خطاب سياسي يرتقي إلى مستوى الحدث.

خلاصة

"يرمى كل فعل ميداني سواء أكان جماهيرياً أم رسمياً إلى لفت انتباه الفاعلين السياسيين إلى ضرورة تغيير الوضع القائم. وحتى مفهوم الثورة الداعية إلى التغيير ترمي إلى إحداث مثل هذه الالتفاتة؛ لأن الفعل ليس مجرد تكامل الظروف الميدانية في سياق محدد، بل هو تكامل بين الرغبة والدافع خلف الفعل وبين تبلور المواقف تجاهه، وفي الحالة الفلسطينية يصعب فصل الحراك الشعبي عن الحراك الدولي، لأن القضية الفلسطينية صنعتها الأطراف الدولية ضمن مخطط دولي؛ وبالتالي فإن حلها سيكون في الساحة الدولية. والحراك (الشعبي أو الرسمي) بهذا المعنى هو تحميل العالم مسؤوليته تجاه مأساة الشعب الفلسطيني. والانتفاضة الفلسطينية الحالية مثل بقية الانتفاضات والهبّات السابقة تسعى إلى تسليط الضوء على الواقع المرير الذي يعيشه الشعب

الفلسطيني، وللقول إن الأمور لم تعد تحتمل".[٦]

اليوم، وبعد مرور شهر على بدء الموجة الانتفاضية، فإنها ما زالت مشتعلة، ولكنها ليست بالزخم الجماهيري نفسه الذي ظهر في بدايات الانتفاضتين السابقتين، ومن أجل تحويلها إلى انتفاضة شعبية شاملة، قادرة على تحقيق منجزات سياسية، فإنها يجب أن تتحول إلى انتفاضة شعبية شاملة، وهذا الأمر بحاجة إلى هدف قابل للتحقيق، وقيادة مؤمنة بها ومستعدة لدفع ثمن النضال، وروافع سياسية وتنظيمية واقتصادية وفكرية، وجبهة وطنية عريضة قادرة على تعميق الطابع الشعبي للانتفاضة، بحيث تصبح انتفاضة الشعب كله.

وحتى تنجح الانتفاضة، ولا تذهب تضحياتها سدى، فإن أول شرط لتحقيق ذلك هو الاستفادة من دروس الانتفاضات السابقة، ومن مجمل التجربة الكفاحية الفلسطينية، حتى لا نظل نكرر أخطاءنا، وبالتالي لا نحصد سوى المزيد من الهزائم والتراجع. الانتفاضة الأولى بدأت رائعة وشعبية وهادرة، لكنها سرعان ما أخذت تتآكل؛ أرهقتها الإضرابات والإغلاقات، والنَّفَس الحزبي والرؤى الضيقة، والعقليات المنغلقة، وفي آخر سنواتها بدأت بوصلتها بالانحراف، أخذت تركز على "تنظيف الجبهة الداخلية"، وهذا لم يكن أكثر من مجرد شعار خادع للتغطية على الإخفاق في إحراز النصر الذي وعدت به الشعارات الكبيرة .. في النتيجة غرقت المدن والبلدات الفلسطينية في الفوضى الأمنية والقتل على الشبهة .. الخطأ نفسه تكرر في انتفاضة الأقصى!! الوقوع في فخ "المهابط الثورية"، والبحث عن إنجازات أسهل وأسرع !!

في انتفاضة الأقصى، كان يخرج من بين جموع المتظاهرين ملثمون مدججون بالسلاح الآلي، ويصوبون نيرانهم على الجنود!! لم تكن الخسائر فقط في من يستشهد على الفور؛ بل في تفريغ الانتفاضة من محتواها الجماهيري، وعسكرتها، ومواجهة العدو في الساحة التي يتمناها، حيث يتفوق علينا مائة ضعف!!

ثم جاءت فصائل أخرى، ورفعت سقف المشاركة الشعبية إلى حد المستحيل، بموجة من العمليات التفجيرية، كانت في أغلبها في المكان الخطأ، وفي الزمان الخطأ، أعطت إسرائيل كل ما ترغب به من سلاح سياسي وإعلامي ارتد علينا، وألحق بنا هزيمة قاسية.

جعلنا الأيديولوجية أهم من الإنسان، والشعب في خدمة الشعار السياسي، ولم نقدر قيمة الحياة، وما زلنا نكرر الخطأ نفسه؛ ندفع شبابنا وأطفالنا إلى أكثر النقاط سخونة، نقدمهم قرابين رخيصة، لنكتب فيهم قصائد الرثاء، ومدح الشهادة، والتغني ببطولاتهم، وتداول صورهم على الفيسبوك، حتى لو كان ثمن ذلك خسارة شبان بعمر الورود، أو التسبب بإعاقات دائمة... في حين أن الأمر بالنسبة للطرف الآخر لم يكن سوى تدريب للجنود على قنص أهداف متحركة، لا يترتب عليه أي نتائج، حتى لو كان قتلاً بدم بارد.

عندما تطغى روح التعصب الحزبي من منطلق تنافسي فئوي يصبح إصدار البيان أهم من مضمونه، ويصبح هدف وجود الحزب نفسه واستمراريته مبرراً للوسائل أياً كان شكلها، وحتى لو اشتملت على التضحية بالجماهير، أو تعطيل مصالحها، أو دفع الشبان والفتية لمواقع التهلكة. وبالإضافة لكون هذا النمط من التفكير غير مقبول إنسانياً أو أخلاقياً، فإن من شأنه أن يؤدي أيضاً إلى إجهاض الانتفاضة بدلاً من إذكاء روحها.[٧]

فهل تتجاوز هذه الانتفاضة أخطاء الماضي، وهل تتمكن من فرض الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وبلورة إستراتيجية جامعة تتمكن من إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني بما يساهم في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي؟

حتى الآن يبدو أن الهبة الانتفاضية تفتقر لبعض مقومات الاستمرار المهمة، أبرزها وجود انقسام في الرأي حول جدوى الانتفاضة، وهذا الانقسام ليس على مستوى القيادة وحسب، بل هو ممتد للأوساط الشعبية، وليس هناك تأييد واضح وكاف من القيادة لها، مع عجز الفصائل عن قيادتها. ومن ناحية ثانية، فإن أغلبية الفعاليات الانتفاضية تتم بصورة فردية غير منظمة، على شكل ردات فعل متأثرة بتحريض مباشر من الإعلام، وتجري دون خطة، أو برنامج عمل، أو تنسيق بين المواقع، والأهم من ذلك دون قيادة ميدانية، ودون هدف سياسي واضح ومعلن ومتفق عليه.

وبالنسبة لعمليات الطعن والدهس، فإن أكثرها تمت لأسباب ثأرية، بدافع الغضب، وكان المنفذون ضحايا مباشرين لاعتداءات الجيش والمستوطنين، هم أو أقاربهم. وطبعاً، لا خلاف على حق كل إنسان بالدفاع عن نفسه، ولكن هناك فرقاً كبيراً من حيث الكفاءة والفعالية والأثر بين العمليات الفردية ذات الطابع الثأري الانفعالي، وبين العمل العسكري المدروس والمنظم.

وفي سياق متصل، ينبغي إدراك أن أغلبية عمليات الطعن كانت بتلفيق من سلطات الاحتلال، بمعنى أن الضحية الفلسطيني لم يكن بصدد تنفيذ أي عمل عسكري، وربما كان يتجنب ذلك، فقامت قوات الاحتلال بإعدامه بدم بارد، ثم تلفيق تهمة الطعن لتبرير عملية قتله أمام الإعلام العالمي، وإظهار الإسرائيلي في صورة الضحية.

حتى الآن، هناك وحدة موقف وانسجام بين القيادة والجماهير في الرؤية تجاه المقاومة الشعبية، وتجاه سلمية الانتفاضة، التي هي عنوان هذه الهبة وأسلوبها ووسيلتها.. لكن الانتفاضة بحاجة لقيادة تولد من رحمها، وتعبّر عنها، فبعد مرور أكثر من شهر، من الملاحظ غياب أي قيادة ميدانية لفعاليات الانتفاضة، إلا أن هذا الأمر لن يطول كثيراً، فمن المرجح أن تفرز الانتفاضة قيادة جديدة، وفي تحليل للباحث ماجد كيالي، خلص إلى نتيجة مفادها أن هذه الانتفاضة توفر البيئة

المناسبة لخروج قيادات فلسطينية شابة تجدد روح الكفاح الوطني، وتبعث الحياة في أوصال البنى التنظيمية للأحزاب والفصائل ومؤسسات منظمة التحرير بعد أن أصابها التكلس والوهن. وحسب رأيه، فإن القيادة الحالية الهرمة تكافح بعناد للإبقاء على الوضع الراهن، والحيلولة دون تجديد القيادة، ويقول إن أحد أسباب فتح قناة "أوسلو" هو خشية القيادة الفلسطينية من إمكانية نشوء قيادة بديلة، وبالمحصلة، أدى هذا التخوف إلى إحباط مشروع توليد قيادة جديدة، وتالياً كبح إمكانية تطوير الحركة الوطنية الفلسطينية، بإبقائها على ما كانت عليه، من النواحي كلها. مضيفاً: "حتى في الانتفاضة الثانية وعلى الرغم من ظهور "حماس"، وقتها، كلاعب جديد، ومنافس على القيادة، فإن هذا التغير لم يحفزّ القيادة على التغيير السياسي الفلسطيني، حتى أن هذا لم يحصل لا بعد خسارة "فتح" الانتخابات التشريعية، لمصلحة "حماس" (٢٠٠٦)، ولا بعد سيطرتها الأحادية على غزة (منذ ٢٠٠٧)، ما يبين مدى تكلس البنى السياسية الفلسطينية".[٨]

ويضيف كيالي: "بالمحصلة، الوضع الفلسطيني اليوم يقف إزاء جيلين، الأول بين الـ١٥ والـ٢٥، والثاني في أواخر الستينيات والسبعينيات، أي بين جيل فتي وشاب، وجيل ولغ في الشيخوخة، علماً أن هذا لا ينطبق على العمر فقط، إذ إنه يشمل الأهلية النضالية وأنماط التفكير، وطرق العمل. فنحن إزاء جيل يعيش على القديم، وجيل يتوق إلى التحرر من كل شيء، وقلب الطاولة على كل شيء.

ويقول كيالي إن قدرة الفصائل الفلسطينية على التحكم بالهبّة الشعبية، أقل بكثير من السابق، بل إن أي محاولة في هذا الاتجاه قد تفضي إلى نتائج عكسية. والأجدى بالقيادة الفلسطينية العمل على احتضان هبّة الشبان بدل احتكار قيادتها، والعمل على ترشيدها بدل كبحها، وتدعيم طابعها الشعبي لا تحويلها إلى حالة فصائلية. باختصار، ترك هذه الهبّة تطور ذاتها بذاتها وفق الطاقة المختزنة عند الشبان. ففي عمر هؤلاء، ظهرت القيادات الحالية للحركة الوطنية الفلسطينية في منتصف الستينيات، أي قبل نصف قرن.[٩]

وختاماً، الانتفاضة الحالية، كسابقتيها وسائر هبات الشعب الفلسطيني وثوراته، لا تعني تخلي الفلسطينيين عن مطلب السلام، وإنما هي تعبير صارخ عن رفضهم المطلق للاستكانة أو الاستسلام في وجه منطق القوة المتمثل في جبروت الاحتلال وطغيانه.

وحتى لو خبت أو توقفت هذه الموجة من الانتفاضة؛ فبكل تأكيد ستتلوها موجات أخرى، وستظل المواجهات مستمرة بين الفلسطينيين وجيش الاحتلال حتى جلائه كلياً. وحتى ذلك الوقت سيظل الفلسطينيون يعيشون كما لو أنهم في انتفاضة مستمرة.

الهوامش

١ سلام فياض، وداعاً للبكائيات، العربية نت، 25-10-2015. http://rrr.re/5er9.

٢ فضل عاشور، نقلاً عن صفحته الخاصة. https://www.facebook.com/fadel.abujamal/posts/1009815489041030?pnref=story

٣ عاطف أبو سيف، الحراك الدولي والحراك الشعبي، "الأيام"، 26-10-2015، http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=10052124y268771620Y10052124

٤ زهران معالي، - "BDS" تؤرق إسرائيل، وطن للأنباء – إرم، http://www.wattan.tv/news/135343.html

٥ خالد الحروب، عناد شبان فلسطين يقلب الأجندة، "الأيام"، 26-10-2015. http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=10051d6dy268770669Y10051d6d

٦ عاطف أبو سيف، الحراك الدولي والحراك الشعبي، "الأيام"، 26-10-2015، http://www.al-

٧ سلام فياض، وداعاً للبكائيات. العربية نت، 25-10-2015. http://rrr.re/5er9

٨ ماجد كيالي، تمرد شبابي على شكل هبة، الحياة، 31-10-2015، http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/11838530

٩ ماجد كيالي، تمرد شبابي على شكل هبة، الحياة، 31-10-2015، http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/11838530

المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على النظم السياسية في الدول العربية (مصر - دراسة حالة)

إكرام عمر*

١. مقدمة

بدأت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية التفكير في وضع أسس لنظام دولي جديد ينأى بالعالم عن ويلات الحروب والدمار، ويعيد تنظيم العلاقات الدولية بشقيها السياسي والاقتصادي، فكانت الفكرة أن الإعداد لهذا النظام يشمل جانبين: الأول سياسي يتبلور بفكرة إيجاد منظمة تعنى بأمور السلم والأمن، فكانت هيئة الأمم المتحدة التي أنشئت عام ١٩٤٥ كبديل لعصبة الأمم المتحدة، أما الجانب الاقتصادي، فقد وضعت أسسه مخرجات مؤتمر برتن وودز (١٩٤٤) والذي تمخّض عنه إنشاء مؤسستين، هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،[١] وحيث إن هاتين المؤسستين قائمتان على الفكر الليبرالي القاضي بتحرير الأسواق وتدفق رؤوس الأموال بين الدول بحرية ودون تدخل حكومي مباشر، وهو الأمر الذي عده البعض شكلاً من الإمبريالية الاستعمارية (تحدث عنها لينين في كتابه" الإمبريالية المرحلة العليا من الرأسمالية") التي تهدف إلى تقليص دور الدولة والحد من سيادتها، تأتي الدراسة للبحث في التأثير السياسي لهذه المؤسسات على الدول العربية من خلال الإجابة عن السؤال الآتي: كيف تؤثر المؤسسات المالية الدولية في النظم السياسية للدول العربية بشكل عام ودولة مصر بشكل خاص؟

أقدمت المؤسسات المالية الدولية، أوائل الثمانينيات – وبعد أزمة الديون الخارجية التي تشكلت بسبب عجز المكسيك (التي كانت من

* كاتبة وباحثة فلسطينية.

أكبر البلدان المدينة) عن الوفاء بديونها – على إنشاء نظام تسهيلات التعديل الهيكلي الذي يتضمن تقديم الدعم للدول النامية ذات الدخول المنخفضة والتي تتعرض لأزمة مدفوعات دولية، وذلك وفق مشروطيات يتوجب على الدول المقترضة الالتزام بها.[٢] وحول تأثير برنامج التعديل الهيكلي (التكيف الهيكلي) على مصر بشكل خاص والدول العربية بشكل عام تفترض الدراسة: أن التزام مصر بتنفيذ مشروطيات المؤسسات المالية الدولية (برنامج التكيف الهيكلي) يساهم في زعزعة نظامها السياسي.

تبحث الدراسة في أقسامها الثلاثة في السياسات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية التي تعد مشروطيات التعديل الهيكلي إحداها، حيث يتناول القسم الأول طبيعة السياسات الاقتصادية لهذه المؤسسات وتأثيراتها على اقتصاد الدول المقترضة. في حين سيتناول القسم الثاني تأثير السياسات الاقتصادية ومشروطيات المؤسسات المالية الدولية على الأنظمة السياسية. أما تأثير السياسات الإصلاحية للمؤسسات المالية الدولية على النظام السياسي في مصر فسيبحثها القسم الثالث من الدراسة.

٢. السياسات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية:

تعتبر المؤسسات المالية الدولية (مجموعة البنك الدولي للإنماء والتعمير وصندوق النقد الدولي) إحدى الجهات التمويلية التي تلجأ إليها الحكومات في حال تعثر اقتصادها وتعرضها إلى أزمات مالية، ولعل السبب في التوجهات الحكومية نحو هذه المؤسسات، يعود إلى أنها تقدم للبلدان النامية قروضاً "بأسعار فائدة منخفضة، واعتماداتٍ دون فوائد."[٣]

حددت المادة الأولى في الاتفاقية التأسيسية لصندوق النقد الدولي، أهداف إنشاء الصندوق بـ"تشجيع التعاون النقدي الدولي، وتيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، والعمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على ترتيبات منظمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء، والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وتقصير أمد الاختلال في ميزان المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء".[٤] إلا أن هناك من رأى أن هذه المؤسسات تساهم في زعزعة الأنظمة الداخلية في البلدان المدينة كون الصندوق يسهم "في دعم اتجاهات النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، وتحقيق مزيد من الدافع والحافز لدى الدول للخضوع الطوعي لهذا النظام، والانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي من خلال وظائفه الرئيسة المتمثلة في تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستعادة توازنها وتحقيق استقرار سعر صرف عملاتها، وتحرير المدفوعات الجارية، وإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية".[٥]

يرى البعض أن مؤسسات البنك الدولي

(البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار) تعمل على تحقيق الهيمنة الاقتصادية على العالم من خلال إحداث تغيرات أهمها: زيادة الاعتماد المتبادل داخلياً وخارجياً، وزيادة انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية، وزيادة استقطاب المشروعات للرؤى الابتكارية الغربية".[٦]

وربما يعود السبب في تبني وجهة النظر السابقة من البعض إلى أن ارتباط القوة التصويتية للدولة العضو في صندوق النقد الدولي بحصتها أو مساهماتها فيه، وفر للدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، سيطرة كبيرة على النظام الاقتصادي الدولي منذ البداية.[٧] فقد مكنت حصص الدول الأعضاء (الكوتا) التي شكلت الموارد الأساسية لصندوق النقد الدولي الدول آنذاك بمن أن يكون لها دور المسيطر، "فالولايات المتحدة وبريطانيا العظمى اتفقتا على تحديد موارد الصندوق بحدود ٨ مليارات دولار بحيث تكون حصة الولايات المتحدة مليارين ونصف المليار وحصة المملكة المتحدة نحو نصف هذا المبلغ، وتأتي بعد ذلك حصة الاتحاد السوفياتي، تليها الصين التي حددت بنحو نصف حصة الأخير".[٨] حيث "بلغت حصة الدول الصناعية وحدها ما يعادل ٦٠٪ في الوقت الذي لا تزال فيه حصة الدول النامية ٤٠٪، وبذلك يصبح للدول الصناعية حق الفيتو على أي قرار لا يصدر بناء على مصالحها ورغباتها".[٩]

لكن على الرغم من ذلك، فإن المؤسسات المالية الدولية تعد ملجأ طوعياً للدول التي تعاني من مشاكل مالية واقتصادية وعجز في ميزان مدفوعاتها، وبالتالي تشكّل هذه الأهداف حلولاً لاقتصاديات الدول المدينة، وحتى نستطيع فهم دور هذه المؤسسات لا بد من استعراض طبيعة السياسات الاقتصادية للمؤسسات المالية.

٢-١. طبيعة السياسات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية

تستوجب عملية الانضمام إلى مؤسسات برتن وودز والاستفادة من القروض والمشاريع التي تقدمها قبول الدولة العضو بالسياسات الاقتصادية والمالية لهذه المؤسسات والتي من أهمها: "برنامج التعديل الهيكلي" التصحيح أو الإصلاح الاقتصادي، أو التكيف الهيكلي، وهي مفاهيم ارتبطت بالمشروطيات التي وضعتها مؤسسات برتن وودز على الدول الأعضاء للحصول على قرض، بحيث تتضمن هذه الشروط التزام الدولة بعملية إصلاح اقتصادي يحددها الصندوق، وبذلك يتوجب على الدولة المدينة بناءً على اتفاق مبرم مع الصندوق، تنفيذ جملة من السياسات والتوجيهات الاقتصادية الاجتماعية، وهو ما يسمى سياسة الإصلاح الهيكلي، حيث تلجأ الدول إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي وتصاغ مطالب الصندوق

في البرنامج المشار إليه على أن تضمن معايير لتقييم الأداء يتوقف عليها حصول الدولة على الاعتمادات المالية المرصودة لتنفيذ البرنامج. ويوفد الصندوق بعثة فنية كل ستة أشهر للقيام بعملية التقييم، ومعرفة مدى التزام الدولة ببنود البرنامج المتفق عليه، والشروط الواردة فيه بموجب وثيقة تعرف بـ"خطاب النوايا".[١٠]

يتضمن برنامج التصحيح الهيكلي عدة متطلبات مثل "تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب".[١١] بالإضافة إلى التزام الدولة بتخفيض النفقات الحكومية، وتتضمن على سبيل المثال: تقليص التقديميات الاجتماعية للمواطنين، ورفع الدعم عن مواد أساسية وغذائية، وزيادة الضرائب على المواطنين".[١٢]

يعتبر مطلب خصخصة الدولة لقطاعها العام وتحويل المؤسسات الحكومية إلى قطاع خاص وتخفيض عجز موازنتها العامة، بالإضافة إلى تخفيض سعر عملتها المحلية وتعويمها جزءاً أساسياً في تدابير وإجراءات برنامج التصحيح الهيكلي المفروض على الدولة اتخاذه حتى يتسنى لها الحصول على تسهيلات وقروض المؤسسات المالية الدولية.

إن فتح الأسواق وإلغاء الرسوم الجمركية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية بغية الوصول إلى حرية التجارة والتحول نحو التصدير هي إجراءات تتوافق مع الفكر الليبرالي الذي يهدف إلى جعل السوق مفتوحاً وهي في الوقت نفسه جزء من العولمة الاقتصادية التي تتبناها وتقوم عليها المؤسسات المالية الدولية، فإزالة معوقات التجارة والحد من القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال هي أحد الأهداف الرئيسة للنظام الاقتصادي العالمي وجزء من سياسات المؤسسات المالية الدولية.

٢-٢. التأثيرات الاقتصادية لسياسات المؤسسات المالية الدولية

تسعى المؤسسات المالية عبر سياساتها إلى توفير رزمة من المنح والقروض إلى الدول المدينة، وذلك لإجراء إصلاحات اقتصادية، فالبنك الدولي يقوم "بالإقراض إلى الحكومات التي تندرج تحت فئة الدخول المنخفضة، والمتوسطة لتنفيذ مشروعات الاستثمار التي تتمثل بشكل عام في الأشغال العامة مثل شبكات المياه، والطرق، والمدارس. كما تمنح القروض أيضاً لتخصص في أغراض الإصلاح الاقتصادي والسياساتي الذي يطلق عليه في الغالب "التكييف الهيكلي" أو "الإقراض لأغراض السياسات التنموية".[١٣]

تشير بعض التجارب السابقة لعملية الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها بعض الدول إلى أن تنفيذ مشروطيات التعديل الهيكلي تساعد الدول المدينة على إعادة توازنها المالي، بحيث إنه من الممكن أن تشهد تعافياً اقتصادياً جراء تطبيق هذه السياسات، ولعل التجربة التركية في الإصلاح الاقتصادي "من التجارب الناجحة التي تمكنت في نحو عشر سنوات – وهي

فترة ليست بالطويلة في عمر الأمم – من أن تحقق تقدماً كبيراً على مستوى التنمية والإنتاج والتصدير والسياحة، وأن تنجز نقلة حقيقية في المؤشرات المالية والنقدية والمصرفية كافة، وانعكس ذلك بشكل واضح على مستوى معيشة السكان والخدمات المقدمة خاصة في التعليم والصحة إلى جانب توفير فرص العمل والحد من البطالة".[١٤]

"بدأت تركيا تجربتها الإصلاحية مديونة لصندوق النقد الدولي بنحو ٢٣ مليار دولار إلا أنها تمكنت من تعديل بعض النقاط الخاصة بالبرنامج الاقتصادي والمالي الذي كان متفقاً مع الصندوق على تنفيذه حتى تتمكن من تحقيق رؤيتها الخاصة في الإدارة المالية والنقدية وذلك وفقاً لآليات السوق واقتصادياته واعتماداً على جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمارات المحلية".[١٥]

وعليه، فقد نجحت تركيا في تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي بعد أن "غيرت الحكومة مجموعة من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد لعلاج الاقتصاد التركي، فتم – على سبيل المثال – ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشكلاته".[١٦]

وبالتالي ساهمت المؤسسات المالية الدولية في تقدم الاقتصاد التركي الذي كان "في سنة ٢٠٠٢ يقبع في المرتبة السادسة والعشرين على مستوى العالم، وأصبح في السنوات الأولى للحكومة الحالية[١٧] في المرتبة السابعة عشرة على مستوى العالم. فأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين".[١٨]

مما سبق يمكن القول إن لسياسات الإصلاح التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية جدوى اقتصادية تمكن الدولة من التغلب على المشكلات الاقتصادية التي من الممكن أن تواجهها جراء تنفيذ مشروطيات التعديل الهيكلي، فدعم القطاع الخاص وخصخصة القطاع العام سيساهم في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، في الوقت نفسه من الممكن أن يساهم ذلك في زيادة فرص العمل الناجمة عن زيادة الاستثمار في القطاع الخاص.

٣. تأثير برامج المؤسسات المالية الدولية على النظم السياسية

يرى روبرت غيلبين في كتابه الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية أنه "في العالم الواقعي المنقسم بين عدد مختلف وأحياناً متضارب من الدول والجماعات يكون للأسواق تأثير مختلف عن ذلك الذي تتوخاه النظرية الاقتصادية ويؤدي إلى نشوء ردود أفعال سياسية قوية، فالفعاليات الاقتصادية تؤثر في الرفاه السياسي والاجتماعي والاقتصادي

للمجموعات والدول المختلفة بشكل متفاوت والعالم الواقعي ميدان لولاءات مستقلة وغالباً ما تكون متضاربةً وكذلك لحدود سياسية حيث تحدد تقسيم العمل".[١٩]

يملي صندوق النقد الدولي مجموعة من الشروط يمكن في حال نفذت في مجتمع الدول النامية أن تحدث اضطرابات داخلية، خاصة أن شعوب هذه الدول بطبيعة الحال تعاني من الفقر وتدني مستوى المعيشة، وبالتالي فإن عملية رفع الدعم عن السلع الأساسية وخصخصة القطاع العام من شأنها أن تؤدي إلى تأجج الوضع الداخلي في هذه الدول وربما تلك الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الهيكلي كانت دافعاً لاعتبار البعض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مفجر الثورات، فلو نظرنا إلى التأثير الذي يمكن أن يحدثه تحويل الملكية العامة إلى خاصة لوجدنا أنها "عملية بالغة التعقيد في الدول النامية، إذ يعترضها كثير من العقبات الاقتصادية والسياسية والإدارية، فمن حيث المشاكل الاقتصادية، تتلخص في ضرورة توافر درجة عالية من الخبرة الفنية لتقييم أصول القطاع العام وتحديد السعر المناسب لها، أضف إلى ذلك مشكلة نقص مواد الميزانية العامة اللازمة لتمويل تكاليف خصخصة الملكية، مثل رفع مكافآت إنهاء الخدمة للعاملين الذين يتم الاستغناء عنهم".[٢٠]

في المقابل، وبالاستناد إلى أن من مشروطيات المؤسسات المالية الدولية التوجه نحو خصخصة القطاع العام، نجد أن هذا المطلب من شأنه أن يساهم في تخفيض الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى تنمية القطاع الخاص الذي سيعمل على توسيع قاعدته الإنتاجية وبالتالي ضخ المزيد من الأيدي العاملة في السوق.

يدعو برنامج التعديل أو التصحيح الهيكلي في مؤسسات برتن وودز الدولة إلى التخلي عن الدعم المالي للسلع الأساسية الضرورية في حياة الناس كالخبز والأرز وغيرها،[٢١] وهو ما يدفع البعض إلى معارضة هذه السياسات، الأمر الذي قد يهدد شرعية حكومة الدولة، ولعل "أزمة الخبز" التي أطلقت على التظاهرات التي حدثت في الأردن عام ١٩٨٩ مثال على ذلك، ففي ذلك العام تم البدء بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي برعاية صندوق النقد الدولي في ظل حكومة الشريف زيد بن شاكر القصيرة العهد، تضمن البرنامج ارتفاعاً في الأسعار شمل عدداً كبيراً من السلع الأساسية. فقامت تظاهرات ضخمة احتجاجاً على غلاء الأسعار كانت أسوأ اضطرابات داخلية تشهدها البلاد منذ العام ١٩٧٠، وتسببت تلك الاضطرابات في إجراء تغييرات كاسحة في مناصب كبار المسؤولين الحكوميين والإداريين كان من بينها منصب وزير المالية ومحافظ البنك المركزي وأجريت انتخابات عامة في تشرين الثاني عام ١٩٨٩.[٢٢]

تمثل الجزائر حالة أخرى لتأثير السياسات المالية لصندوق النقد الدولي على استتباب الأمن الداخلي واستقرار النظام السياسي،

فكانت "أكثر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اقتراضاً من الصندوق، حيث وصلت قيمة إجمالي القروض إلى ما يقارب ٣ مليارات دولار، كما كانت من أكثر الدول معاناة من العواقب السياسية المترتبة على الاشتراطات التي يضعها الصندوق، وقد تمثلت هذه العواقب في حدوث عدد من الوفيات وصل إلى ٢٠٠ حالة أثناء حالة الشغب التي اندلعت عام ١٩٨٨ نتيجة زيادة الأسعار وارتفاع معدلات البطالة التي جاءت عقب التعديل الهيكلي. وتأتي المغرب والأردن واليمن في المراتب التالية من حجم الاقتراض من الصندوق في المنطقة".[٢٣]

تحدث الصحافي الأسترالي "جون بيلجر" في كتابه حكام العالم الجدد عن تأثير المؤسسات المالية الدولية، حيث قال: "هناك نظام للنهب، أجبر أكثر من تسعين دولة على تنفيذ برامج "التعديل الهيكلي منذ الثمانينيات لتوسيع الفجوة بين الغنى والفقر على نحو غير مسبوق على الإطلاق"[٢٤] ويضيف بيجلر إن "ثلاثي واشنطن "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والخزانة الأميركية "يهيمن على أكثر الجوانب ضآلة في السياسات الحكومية بالدول النامية ويستمد هؤلاء نفوذهم من الديون غير المسدودة".[٢٥]

وحول علاقة المؤسسات المالية الدولية وسياساتها الاقتصادية بالأنظمة السياسية، يقدم بيلجر ثلاثة أمثلة على بلدان عربية وإسلامية تأثرت بعولمة الاقتصاد هي أفغانستان والعراق وإندونيسيا. وسنكتفي بسرد النموذج الإندونيسي.

كان أحمد سوكارنو، أول رئيس لإندونيسيا، مناضلاً شيوعياً يحظى بشعبية، ومن مؤسسي حركة عدم الانحياز، ورفض مشاريع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبالتالي كانت هذه الصفات الأسباب التي أدت إلى دعم أميركا وبريطانيا للانقلاب الذي نفذه أحد مساعدي سوكارنو، وهو سوهارتو، الذي قام بمذابح ضد الأبرياء لمجرد أنهم شيوعيون وعمل انقلاب على سوكارنو بتواطؤ أميركي. فتبنى سوهارتو مشاريع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعمدت هذه المؤسسات إلى دعم حكمه الذي قام بانقلاب على السلطة الشرعية لسوكارنو، فخلال فترة حكمه (٣٥ عاماً) انهمر سيل من رأس المال العالمي إلى إندونيسيا وتقاسمت الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأوروبا وأستراليا والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ثروات إندونيسيا من خلال إنشاء المجموعة الدولية الحكومية لإندونيسيا IGGI.[٢٦]

تعكس حالة إندونيسيا التي أطلق عليها بيلجر اسم "التلميذ النموذج" تأثير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في النظام السياسي للدولة، كونها عمدت بسياساتها إلى التدخل في الشؤون الداخلية لإندونيسيا ولم تلتزم بإقامة مشاريع تنموية، فكانت نتيجة سياسات المؤسسات المالية في إندونيسيا أن ثارت الجماهير ضد سوهارتو ضد ديكتاتوريته فأطاحت به، بعد الأزمة الاقتصادية التي أحاطت بإندونيسيا.

شبَه أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت د. علي الجرباوي في مقاله "الأجندة الخارجية للإصلاح"، سياسات المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ونوادي البنوك التجارية الدولية بأنها "عصي وجزرات" بمعنى أن الحوافز تتصاعد كلما كانت الدول إيجابية في تعاطيها مع التعليمات من حيث تطبيقها لإرشادات ووصفات هذه المؤسسات، في حين تتكاثف الضغوط على المجتمع غير المتعاون أو الممانع.[٢٧]

يمكن للقروض الممنوحة للدولة أن تعرض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوط والتدخل الأجنبي، لذلك يري البعض أن هذه "الأموال قادرة على التأثير في الأنظمة الداخلية للدول وتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المدينة بتوجهات معينة في سياساتها العامة، وهو ما يشكل مساساً بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي وفرض تبعيتها للبنك الدولي والدول المحركة له، مما يعني أنه يجب على دول العالم الثالث النضال ضد هذه السياسات والعمل على حل مشكلة المديونية من خلال تنمية القدرات الداخلية لهذه الدول، بما يتيح لها الاستغناء عن المنح والقروض التي يتم الحصول عليها من البنك الدولي ضمن شروط وقيود تكرس واقع تبعيتها، نتيجة ازدياد دوره المالي الذي أصبح أكثر أهمية في السياسات المالية؛ مما عزز من تبعية البنوك الداخلية لسياساته".[٢٨]

إن اختيار واعتماد المؤسسات المالية الدولية مصطلح "الإصلاح" لتوصيف سياساتها وتدخلاتها في الدول إنما يأتي "لأمرين: الأول أن المصطلح يتسم بالإيجابية ويسهل عملية التدخل. فهل يعقل أن يقف أحد علناً ضد الإصلاح إلا إذا كان متورطاً أو سلبياً؟ أما الأمر الثاني فهو القوة التي يتمتع بها هذا المصطلح من ارتباطه بمفاهيم تملك رصيداً وبريقاً بين الناس مثل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والعدالة والحكم الصالح والشفافية والمساءلة والمحاسبة والرقابة والاستقامة".[٢٩]

على الرغم من أن النماذج السابقة تعكس تجربة بعض الدول في مجال الإصلاح الاقتصادي الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية في بعض الدول، فإنه لا يمكن تعميم هذه التجارب على الدول المستفيدة من مشروطيات التعديل الهيكلي كافة، ولعل هذا ما يفسره نجاح التجربة التركية في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بينما فشلت دول أخرى.

٤. سياسة المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على النظام السياسي في مصر:

انضمت مصر لصندوق النقد الدولي منذ البدايات الأولى لتأسيسه، أي منذ العام ١٩٤٥، وبالتالي فقد أصبحت عضواً في البنك الدولي، وذلك لأنه وبموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ينبغي لأي بلد يرغب

في الانضمام إلى البنك أن يصبح أولاً عضواً في صندوق النقد الدولي. كما أن الانضمام إلى المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مشروط بالانضمام إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير.[٣٠] وبالتالي باتت مصر جزءاً من المنظومة الاقتصادية العالمية وإحدى الدول العربية المستفيدة من برامج المؤسسات المالية الدولية وقروضها.

٤-١. السياسات الاقتصادية الإصلاحية في مصر:

وقعت مصر في أيار عام ١٩٦٢ "أول اتفاق للتثبيت مع الصندوق، وكان ذلك في أعقاب تدهور محصول القطن وانخفاض حصيلة البلاد من النقد الأجنبي عام ١٩٦١، وبمقتضى هذا الاتفاق يقدم الصندوق لمصر تسهيلات قدرها ٢٠ مليون جنيه إسترليني، وفي مقابل ذلك التزمت الحكومة المصرية بتخفيض الجنيه المصري من ٢,٢٤ دولار إلى ٢,٣٠ دولار للجنيه".[٣١]

واصل صندوق النقد خلال سبعينيات القرن الماضي نشاطه في تحويل مصر نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث ساهم الصندوق في تكوين ما يسمى "المجموعة الاستشارية لمصر" وهي تكتل من الدائنين"، ومقدمي المساعدات، الغرض منه فرض سياسات وأولويات اقتصادية معينة مقابل تقديم الموارد المالية.

لعب صندوق النقد الدولي دوراً بارزاً في مداولات واجتماعات المجموعة الاستشارية لمصر، وطالب الصندوق مصر بضرورة اتخاذ "خطوات جادة للإصلاح الاقتصادي"، وتمثلت استجابة مصر لهذه المطالب في خطابي النوايا اللذين قدمتهما للصندوق في أيار ١٩٧٦ وحزيران ١٩٧٨,[٣٢]

عانى الاقتصاد المصري في العقد الثامن من القرن الماضي من اختلالات هيكلية انعكست في انخفاض معدل النمو وزيادة في عجز ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة بلغت نحو ٢٠٪، كما شهدت الفترة نفسها ارتفاعاً في معدل مستويات التضخم تراوحت بين ٢٠٪-٣٠٪ إضافة إلى تراكم المديونية،[٣٣]ولمعالجة هذه الاختلالات لجأت الحكومة المصرية لتبني برنامج إصلاح اقتصادي، فوقعت مصر بداية عام ١٩٩١ مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اتفاق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتمثلت الأهداف الرئيسة للبرنامج في السياسات الآتية: الإصلاح المالي، الإصلاح النقدي، تحرير التجارة الخارجية، تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، إصلاح القطاع العام والبدء ببرنامج الخصخصة.[٣٤]

شكلت زيادة المديونية الخارجية لمصر من نحو ١,٦ مليار دولار عام ١٩٧١ إلى نحو ٢٨,٦ مليار دولار عام ١٩٨٢ وعدم ملاءمة المناخ الاقتصادي والاجتماعي في مصر لجذب

المزيد من رؤوس الأموال العربية والأجنبية وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة بالإضافة لارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة مشروعات الدولة وحدها على استيعاب الوافدين الجدد في سوق العمل... العوامل الداخلية التي دفعت الحكومة المصرية لتوقيع الاتفاق مع صندوق الدولي، أما على المستوى الخارجي فكان تفاقم المديونية الخارجية وتضاؤل القدرة على الاستمرار في السداد وإعراض الجهات المانحة عن تقديم المساعدات لمصر دون إصلاح، وفقدان مصر معظم الأسواق التقليدية لصادراتها السلعية نتيجة التغييرات المتلاحقة في النظام الدولي، هي الأسباب التي ساهمت في دفع مصر باتجاه توقيع الاتفاقية.[٣٥]

شكلت هذه الاتفاقية بداية جديدة لمرحلة التحول إلى إعمال آليات السوق واتخاذ السياسات اللازمة لتصحيح الاختلالات النقدية والهيكلية، والاتجاه نحو خصخصة النظام الاقتصادي، بمعنى فتح مجال أوسع أمام وحدات القطاع الخاص في مجالات الاستثمار والإنتاج والتشغيل في مقابل تراجع دور الدولة في هذه المجالات.[٣٦]

يتكون برنامج إعادة الهيكلة الذي قام صندوق النقد الدولي بطرحه من مجموعة سياسات هي:[٣٧]

١. سياسات إصلاح المؤسسات العامة لرفع كفاءتها الإنتاجية وتخصيص بعضها.
٢. سياسات تحرير الأسعار.
٣. سياسات تحرير التجارة الخارجية.
٤. تحرير النظام النقدي والمصرفي من أجل زيادة تعبئة المدخرات من خلال تحرير أسعار الفائدة، وإعادة هيكلة أو تخصيص بعض البنوك المملوكة للدولة والتي ربما تظهر ضعفاً في أدائها الاقتصادي.

٤-٢. تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على النظام السياسي المصري

مضت المؤسسات المالية الدولية في برنامجها الذي يهدف إلى إصلاح وتعديل السياسات المصرية الداخلية، ولكن لم تعد مشروطيات التعديل الهيكلي خياراً مصرياً بقدر ما هو إلزام وتدخل من المؤسسات الدولية في الشؤون الداخلية المصرية، وذلك ما ظهر في تصريح المدير القطري المسؤول عن مصر واليمن وجيبوتي في البنك الدولي هارتفيج شافر خلال ورشة عمل بعنوان "تفاوت الفرص والعدالة الاجتماعية في مصر"، حيث أكد أن دور البنك يتمثل في تقليص حجم الفقر، ودعم تكافؤ الفرص، والرخاء، والعدالة الاجتماعية، والحصول على فرص متساوية دون أي تمييز، بالإضافة إلى دور الممول الموفر للمصادر التي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية. والعمل على مشاركة المجتمع في صنع القرار واتخاذه.[٣٨]

يرى البعض أن المؤسسات المالية الدولية تهدف من وراء تنفيذ سياسة التكيف الهيكلي

إلى "إضعاف قوة تدخل الدولة في إدارة نظامها الاقتصادي ليسهل أمام رؤوس الأموال الأجنبية أن تتعامل مع هذه الدولة من موقع قوي، بعد أن تتوافر لديها الامتيازات والضمانات كافة. كما وتهدف هذه السياسة إلى إجبار الدولة على فتح أبواب تجارتها الخارجية على مصراعيها، حيث تم ربط مساعدات المؤسسات المالية الدولية لمصر بمدى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وفي حال عدم التطبيق تتم معاقبة مصر بعدم شطب أو إلغاء أو إجراء تخفيضات لديونها المستقبلية".[٣٩]

نفذ البنك الدولي وكذلك صندوق النقد الدولي في مصر سياسة "العصي والجزرات"، ففي العام ١٩٩٤ طالب البنك الدولي الحكومة المصرية برفع الدعم عن أسعار الطاقة والمياه التزاماً بالبرنامج الزمني لخصخصة القطاع العام، كما طالب الصندوق الحكومة المصرية بتخفيض أسعار الفائدة على الإيداعات بالجنيه المصري، ما يؤدي إلى الإقبال على الدولار، بالإضافة إلى بيع القطاع العام لاستكمال برنامج الديون الخارجية، وإزاء تأخر تنفيذ مصر هذه المطالب جمد البنك ٢٠٠ مليون دولار من مساعداته لمصر.[٤٠]

تمت عملية التزام مصر بتنفيذ مشروطيات المؤسسات المالية بناءً على عملية تعاقدية يمكن لكلا الطرفين أن يضع شروطه فيها، وهذا ما لم تقم به مصر قبل أن تبدأ تنفيذ سياساتها الإصلاحية.

شكلت سياسات المؤسسات المالية الدولية في مصر شكلاً من أشكال التدخل في الشؤون المصرية عبر رسم السياسات الاقتصادية وفرضها، الأمر الذي ساهم في تقليص قدرة مصر على اتخاذ قرارها لاقتصادي بمفردها، هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فإن الآثار المترتبة على تنفيذ مشروطيات برنامج التكيف الهيكلي (الخصخصة، رفع الدعم الحكومي) فمن شأنها أن تساهم في إيجاد فجوة في مستوى المعيشة للأفراد وزيادة في معدلات البطالة وهو مما لا شك أنه سيعمل على خلق طبقة تعارض سياسة الحكومة الاقتصادية وبالتالي إمكانية فقد الحكومة المصرية شرعيتها وسيادتها الداخلية.

ولحل هذه الإشكاليات التي تواجه الحكومة المصرية جراء تنفيذ سياسات الدعم "اقترح بعض الخبراء الاقتصاديين أن يعاد النظر في سياسات الدعم وأن يستبدل به إنفاق اجتماعي موجه، بحيث تستفيد منه الفئات المستحقة والأكثر حاجة للدعم. وللحيلولة دون تدهور الأوضاع السياسية والاضطرابات التي قد تنتج عن سياسة النظام في ترشيد الدعم، على الحكومة أن تجري حملة قومية تقوم فيها بتوعية المواطنين بالآثار السلبية المترتبة على سياسات الدعم الحالية، وضرورة إصلاحها، وما سيترتب على هذه الإصلاحات من منفعة مباشرة للمواطنين، وحل للأزمة الاقتصادية بشكل عام".[٤١]

وكتطبيق عملي لهذه السياسات الإصلاحية "قام النظام السياسي في غانا في العام ٢٠٠٥ بإجراء بحث مستقل، أوضح أن المستفيدين الحقيقيين من الدعم هم الطبقات الأغنى من السكان. وتم عرض هذه النتائج على المواطنين، إلى جانب حزمة السياسات والإجراءات التي ستستخدم لتعويض المواطنين الأكثر فقراً عن الدعم بطرق أخرى، وإبراز درجة فساد وعدم كفاءة نظام الدعم المطبق حالياً".[٤٢]

تخصص المؤسسات المالية الدولية معظم مشاريعها للبنية التحتية والتنمية الاجتماعية، كتمويل مشروعات الصرف الصحي ومكافحة الأمراض كمرض البلهارسيا ودعم برامج تنظيم الأسرة، في حين يتم تهميش المشاريع الإنتاجية؛ ما يؤدي إلى مضاعفة العبء على الاقتصاد المصري لسداد هذه الديون وتقليص قدرة مصر على السداد، ما يؤدي إلى خضوع مصر للتدخلات المستمرة في سياساتها الاقتصادية ويحرمها من استقلالية قرارها الاقتصادي.[٤٣] لكن على الرغم من أن المؤسسات المالية الدولية "تؤثر على شكل ونوع المشروعات التي تتبناها حكومات هذه الدول، وهذه الدول تساند القطاع الخاص"،[٤٤] فإن إمكانية الاستفادة من هذه المشروعات قائمة ما دامت توفر بنية تحتية توفر للقطاع الخاص بيئة استثمارية ممكنة للأعمال، وهو ما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستقبلي.

على الأرض، هناك من يربط بين الثورات الداخلية التي شهدتها مصر والسياسات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة المصرية خاصة أن الشعار الرئيس لثورة ٢٥ يناير هو (عيش – حرية – عدالة اجتماعية)، حيث ارتبطت تلك الاحتجاجات بشكل رئيس بقطاعات أو طوائف معينة من المجتمع المصري، مثل العمال أو الموظفين بالقطاع الحكومي أو المدرسين، ثم سرعان ما أصبحت هذه الاحتجاجات السمة المميزة لمعظم القطاعات والطوائف العمالية. فقبل حدوث الثورة، شهدت الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ العديد من الاحتجاجات التي كان معظمها تطغى عليه الصبغة الاجتماعية، فقد كانت المطالب الغالبة لمعظم هذه الاحتجاجات ذات طبيعة اقتصادية ومالية تتمثل في المطالبة بزيادة الأجور والرواتب والمعاشات. وكانت هذه المطالب تأتي كرد فعل للسياسات النيوليبرالية والتحرير الاقتصادي والتي بدأت الحكومة المصرية في المغالاة بتطبيقها بدءاً من تولي أحمد نظيف رئاسة الوزراء في منتصف العام ٢٠٠٤. [٤٥]

ينظر البعض إلى أن الحكومة المصرية في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك قد أخفقت في تنفيذ عملية الإصلاح الاقتصادي التي تطلبها السياسات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية، وذلك كون "السياسات التي كانت تتبع في ظل نظام مبارك قبل الثورة تحقق أهدافاً سياسية على حساب الأوضاع الاقتصادية كمحاولة للتصدي للانتقادات الموجهة للنظام السياسي".[٤٦]

بعد قرابة ثلاثة أشهر من اندلاع ثورة يناير وبالتحديد في ٦ نيسان، قال مدير عام الصندوق دومينيك ستراوس خلال مقابلة مع صحافيين من الشرق الأوسط :

"إن أداء بلدان مثل مصر وتونس كان جيداً نسبياً في السنوات الأخيرة على مستوى الاقتصاد الكلي، لكن قوة النمو الكلي حجبت وراءها مشكلة كبيرة تتعلق بالمساواة داخل هذه الاقتصاديات. ولما كان عدم المساواة من شأنه أن يفضي إلى اضطرابات – مما يمكن أن يؤدي بدوره إلى مشكلات في الاقتصاد الكلي، فإن الصندوق كان ينبغي أن يوجه اهتماماً أكبر إلى توزيع الدخل".[٤٧]

على الرغم من أن تصريح مدير عام صندوق النقد الدولي، يُظهر أن الصندوق أغفل سوء توزيع الدخل بين الأفراد في مصر، الأمر الذي ساهم في إيجاد نوع من الظلم الاجتماعي داخل المجتمع المصري، فكانت النتيجة اندلاع الاضطرابات المصرية وما أعقبها من ثورة، فإنه لا يمكن القول إن هذه المسؤولية تتحملها المؤسسات المالية الإصلاحية للمؤسسات المالية الدولية، فالنظام السياسي كان يتوجب عليه تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية حتى لو أغفل ذلك صندوق النقد الدولي.

تكاد السياسات التي يتوجب على الدولة المقترضة تطبيقها تكون متشابهة، فإجراءات التصحيح التي يتضمنها برنامج التعديل الهيكلي تقوم بالأساس على تقليل النفقات الحكومية عبر تخفيض الدعم، وهي سياسات ليست حكراً على دولة دون سواها، فكافة الدول المدينة يتوجب عليها الإيفاء بهذه المشروطيات، لكن المثير للاهتمام أن هذه السياسات أخفقت في دول كالعراق ومصر والأردن، بينما نجحت في دول كتركيا وتشيلي مثلاً، والتي "تمكنت من تجاوز الأرجنتين لتصبح أغنى دولة في أميركا اللاتينية. فعلى مدى ثلاثة عقود، كان الاقتصاد في تشيلي يسجل نمواً هو الأسرع في المنطقة، وانخفض معدل الفقر بشكل كبير، وارتفعت مستويات المعيشة وتحسنت أوضاع المواطن التشيلي بشكل ملحوظ."[٤٨]

تحتاج عملية تقييم تأثير السياسات المالية إلى البحث في البيئة التي يتم فيها تنفيذ الإصلاحات، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظم السياسية القائمة في هذه الدول وطريقة تعاملها مع هذه المشروطيات.

حققت سياسات المؤسسات المالية الدولية نجاحات اقتصادية، يجب على الدول العربية وخاصة مصر الاستفادة منها، "فتركيا التي بدأت تجربتها الإصلاحية مع تولى حزب العدالة التنمية الحكومة في العام ٢٠٠٢ في وقت كان الاقتصاد التركي يعاني المشكلات نفسها التي يعاني منها الاقتصاد المصري الآن من عجز الميزانية والتضخم وانخفاض النمو وكذلك من وضع سياسي قد يكون أهدأ مما تعيشه مصر الآن، ولكنه كان به العديد من الضغوط والتحديات والانقسامات بين مؤيدي التجربة الإسلامية والمتخوفين والمعارضين بشدة

لها، إلا أن النجاح الذي تحقق بإحداث طفرة اقتصادية على المستويات كلها انعكست بشكل واضح وملموس على حياة السكان إلى جانب مراعاة جميع الاختلافات الفكرية والعقائدية والعمل على احتوائها مع تجنب صبغ شكل الحياة ونمط معيشة السكان بصبغة متشددة أو رؤية أحادية كان هو الطريق للوصول إلى هذا التقدم الذي تنعم به تركيا الآن".[٤٩]

ربما تحمل مشروطيات المؤسسات المالية الدولية مصر أعباء اقتصادية تساهم في زعزعة نظامها السياسي، إلا أن مواءمة هذه السياسات مع الواقع المصري ليست أمراً مستحيلاً، وهذا ما أشار إليه رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في مصر كريستوفر جارفيس حين قال:

"تواجه مصر ما يبدو أنه تحد كبير. فهي تحتاج إلى رفع النمو، وخلق فرص عمل جديدة، وتخفيض الفقر، ولكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى تخفيض عجز الموازنة وتحسين حساباتها الخارجية. ولكن، في الواقع، هناك طريقة للتغلب على هذا التحدي. فبعض سياسات الاقتصاد الكلي التي تساعد على تخفيض عجز الموازنة وتقليص مواطن الضعف الخارجية تساعد أيضاً على تحقيق النمو وخلق فرص العمل والحد من الفقر".[٥٠]

تظهر تجارب سياسات المؤسسات المالية التصحيحية إمكانية أن تكون هذه السياسات أداة اقتصادية فاعلة، حين تستغل من الأنظمة السياسة بطريقة تستطيع أن تغلب إيجابياتها على سلبياتها، كما أنها يمكن في الوقت نفسه أن تساهم في زعزعة الأنظمة الداخلية عندما تعجز الأنظمة الحاكمة عن مواءمة وتعديل هذه الإصلاحات وفق واقعها السياسي والاقتصادي، وربما هذا ما حدث في الحالة المصرية.

٥. خاتمة

بحثت الدراسة السابقة في تأثير المؤسسات المالية الدولية على سيادة الدولة العربية بشكل عام وسيادة مصر بشكل خاص، وبناءً على المعطيات التي قدمتها الدراسة يمكن القول:

- تفرض المؤسسات المالية الدولية على الدول المقترضة مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية تعرف ببرنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي، حيث تلتزم الدولة تنفيذ هذه السياسات مقابل الحصول على تمويل وقروض المؤسسات المالية الدولية.
- برنامج التعديل الهيكلي الذي تتبناه الدولة المقترضة يتضمن خصخصة القطاع العام ورفع الدعم الحكومي وتقليل النفقات الحكومية وتحرير التجارة الخارجية، وحيث إن هذه السياسات لا تراعي البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المقترضة، فالبرنامج من شأنه أن يساهم في إثارة القلاقل والاضطرابات في الدولة المدينة للصندوق، في حال لم تقم الدول بمواءمة

هذه السياسات مع واقعها السياسي كما فعل حزب العدالة والتنمية في تركيا.

- في الوقت الذي تعرضت فيه بعض الدول المقترضة من المؤسسات المالية الدولية لزعزعة أنظمتها الداخلية وتقليص سيادتها الداخلية (إندونيسيا)، كانت هناك دول مقترضة حققت نمواً اقتصادياً جراء تنفيذ سياسات المؤسسات المالية الدولية (تركيا) و(تشيلي).
- أظهرت الدراسة أن مشروطيات التعديل الهيكلي يمكن أن تحقق نجاحاً اقتصادياً يساهم في تحقيق استقرار سياسي يقوي الأنظمة الحاكمة كحزب العدالة والتنمية في تركيا، كما يمكن أن تزعزع النظام السياسي والأمن الداخلي للدولة كما في الأردن ومصر.
- يمكن لمصر الاستفادة من برامج المؤسسات المالية الدولية من خلال إجراء تصحيح اقتصادي يمكنها من تحسين مستوى معيشة الأفراد وهو ما سينعكس على أمنها الداخلي واستقرارها السياسي.

المصادر والمراجع

- البلاوي، حازم. النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة. الكويت: عالم المعرفة، ٢٠٠٠.
- بيلجر، جون. حكام العالم الجدد، ترجمة إسماعيل داوود. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.
- خولي، معمر. الإصلاح الداخلي في تركيا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة. ٢٠١١.
- الحجار، بسام. العلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
- الجرباوي، علي. "الأجندة الخارجية للإصلاح – الحالة الفلسطينية". المستقبل العربي، العدد ٣٣٥ (٢٠٠٧).
- عبد الله، محمد عيسى، وموسى إبراهيم. العلاقات الاقتصادية الدولية. بيروت: دار المنهل اللبناني، ١٩٩٨.
- عبدو، حسن. النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط. غزة: جامعة الأزهر، ٢٠١٠.
- عمارة، بثينة حسين. العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري. القاهرة: دار الأمين، ٢٠٠٠.
- العيسى، طلال ياسين. "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر: دراسة في

مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية"، مج ٢٦، العدد١ (٢٠١٠).

- غريفيشو مارتن، تيري أوكالاهان. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨.
- غيلبين، روبرت. الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٣.
- محمد، أسامة إبراهيم. صندوق النقد الدول كمصدر من مصادر التمويل، جامعة الإسكندرية، تاريخ الدخول ٢٠١٥/٣/١٢. file:///C:/Users/ikramo/Desktop/university/%D8%B3%D985%%D986% %D8%A7%D8%B120%%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D98%A/lwh]v%20hgfpe/1571)20%).pdf
- مهمائي، سعاد. تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية. الجزائر، جامعة الحج لخضر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
- مركز بنك المعلومات، المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ورقة للمنظمات غير الحكومية، 2007. www.bicusa.org/.../International+Financial+Institutions+and+the+Middle.
- مركز المشاريع الخاصة الدولية، الأردن مثال عملي، تقويم الإصلاح. http://www.ht.art0104/html/files/org.arabia-cipe.

الهوامش

١ حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي العالمي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، (الكويت: عالم المعرفة، ٢٠٠٠)،٣٧-٣٨.

٢ سعاد مهمائي، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية (الجزائر، جامعة الحج لخضر- باتنة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩)، ص٢٢. تاريخ الدخول٣-٣-٢٠١٥ file:///C:/Users/ikramo/Downloads/hsi%20%D9%%87%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%85%D98A%2 %D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%AF.pdf

٣ الموقع الإلكتروني للبنك الدول، ماذا نفعل، تاريخ الدخول 2-5-205. http://www.albankaldawli.org/ar/about/what-we-do

٤ المادة الأولى للاتفاقية التأسيسية لصندوق النقد الدولي، http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf

٥ حسن عبدو، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط. (غزة: جامعة الأزهر، ٢٠١٠) ١٣٢

٦ المصدر السابق،١٣٣.

٧ الببلاوي، النظام الاقتصادي العالمي، ٤٠.

٨ محمد عبد الله، وموسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية، ص١٩٥.

٩ الحجار، العلاقات الاقتصادية، ص١٨١.

١٠ المصدر السابق.

١١ سعاد مهمائي، تأثير برنامج التعديل الهيكلي.

١٢ مدونة أحمد فرحات السياسية، http://ahmadfar.blogspot.com/p/blog-page_758.html

١٣ مركز بنك المعلومات، المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ورقة للمنظمات غير الحكومية، 2007. www.bicusa.org/.../International+Financial+Institutions+and+the+Middle.

١٤ سارة العيسوي، البنك الدولي يشيد بالتجربة التركية في الإصلاح الاقتصادي ويدعو مصر للاستفادة منها، الأهرام اليومي، تاريخ النشر ٩ كانون الثاني ٢٠١٣، تاريخ الدخول 2-5-2015 http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1151135&eid=389

١٥ المصدر السابق.

١٦ معمر خولي. الإصلاح الداخلي في تركيا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تموز ٢٠١١. تاريخ الدخول 2-5-2015 http://www.dohainstitute.org/file/get/0592c628bb10-894f-4d51-b093-24d4b841/pdf.

١٧ المقصود بالحكومة الحالية الحكومة التي كانت وقت إجراء الدراسة (عام) ٢٠١١.

١٨ المصدر السابق.

١٩ روبرت غيلبين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية. (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٣)، ٤٠.

٢٠ سعاد مهمائي، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية،١٣

٢١ أسامة إبراهيم محمد، صندوق النقد كمصدر من مصادر التمويل، جامعة الإسكندرية، تاريخ الدخول ١٢-٣-٢٠١٥

file:///C:/Users/ikramo/Desktop/university/%D820%86%D8%A7%D8%B1%85%D9%%B3%D98A/lwh]%%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9pdf.(1)20%v%20hgfpe/157

٢٢ مركز المشاريع الدولية. "الأردن مثال عملي- تقويم الإصلاح"/http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0104.htm

تاريخ الدخول: ١٢-٣-٢٠١٥.

٢٣ مركز بنك المعلومات، المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ورقة للمنظمات غير الحكومية، ٢٠٠٧.

٢٤ جون بيلجر، حكام العالم الجدد، ترجمة إسماعيل داوود (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨).

٢٥ المصدر السابق.

٢٦ المصدر السابق.

٢٧ علي الجرباوي. "الأجندة الخارجية للإصلاح – الحالة الفلسطينية". المستقبل العربي، العدد ٣٣٥ (٢٠٠٧): ٧٠.

٢٨ الأهرام المسائي، القروض والسيادة الوطنية، تاريخ النشر ٨-٩- ٢٠١٢. تاريخ الدخول: 15-3-2015. http://www.ahramdigital.org.eg/Religion.aspx?Serial=1017728

٢٩ الجرباوي، الأجندة الخارجية، ٧٠.

٣٠ موقع البنك الدولي. الدول الاعضاء، http://www.members/leadership/about/ar/org.albankaldawli

٣١ عبد المجيد راشد، فخ التبعية – مصر وصندوق النقد الدولي- .. دراسة، الحوار المتمدن. تاريخ الدخول 14-3-2015.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=79437

٣٢ المصدر السابق

٣٣ محمود عبد العزيز توني. الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في مصر (١٩٩٠- ٢٠٠٣). (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ٢٠٠٥):

٣٤ المصدر السابق.

٣٥ أماني فوزي أحمد طه، الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصري، السياسة الدولية، تشرين الأول ٢٠١١. تاريخ الدخول14-3-2015. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=749759&eid=9436

٣٦ المصدر السابق.

٣٧ المصدر السابق

٣٨ أمينة عبد المنعم. معوقات صادمة : "مؤتمر" هل يستطيع البنك الدولي تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر؟ موقع مجلة السياسة الدولية، تاريخ الدخول ١٥-٥-٢٠١٥. http:// D8%/3086/51/www.siyassa.org.eg/NewsContent/686%D8%B4%D8%B7%D8%A9-%%%A3%D9

٣٩ موسى عبد المعطي عبد الكريم. المساعدات الأجنبية على مصر وتأثيرها على القرار السياسي المصري الخارجي، منذ عام ١٩٥٢ (بيرزيت، جامعة بيرزيت، ١٩٩٩): ٨٩-٩٠.

٤٠ المصدر السابق، ٩٠.

٤١ نوران شفيق علي، إصلاحات جذرية: متطلبات الخروج من المأزق الاقتصادي في مصر. موقع مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر ١٤-٤-٢٠١٤. تاريخ الدخول ١٤-٥-٢٠١٥.

٤٢ المصدر السابق

٤٣ عبد الكريم. المساعدات الأجنبية على مصر، ١٢٢.

٤٤ بثينة حسين عمارة. العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري. (القاهرة: دار الأمين، ٢٠٠٠)، ٨٧.

٤٥ محمد حسن يوسف. المطالب الفئوية في مصر بعد ثورة يناير.. المشكلة وسبل الحل. مركز الجزيرة للدراسات. ٦- ٥-٢٠١٥. تاريخ الدول 15-3-2015. http://studies.aljazeera.net/htm.2013568939844168/05/issues/2013

٤٦ علي، إصلاحات جذرية.

٤٧ نشرة صندوق النقد. أحداث الشرق الأوسط تبرز ضرورة النظر إلى الصورة الأكبر. ٨ نيسان ٢٠١١ تاريخ الدخول 18-3-2015. http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2011/car040811ba.pdf

٤٨ مازن ارشيد، كيف نجت تشيلي، العربي الجديد. تاريخ النشر٢٨ كانون الثاني ٢٠١٥ تاريخ الدخول ٣-٥-٢٠١٥

http://www.alaraby.co.uk/supplement/2015/1/28/%D9%83%D9%8A-%D9%81-%D9%86%D8%AC%D8%AA-%D8%B4%D9%8A%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

٤٩ العيسوي، البنك الدولي يشيد بالتجربة التركية في الإصلاح الاقتصادي.

٥٠ نشرة صندوق النقد الدولي، مصر تحتاج إلى إصلاحات دؤوبة لاستعادة استقرارها الاقتصادي، تاريخ النشر ١١ شباط. موقع صندوق النقد الدولي تاريخ الدخول 3-5-2015. http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2015/car021115aa.pdf

"السينما الفلسطينية" في الألفية الثالثة.. ترويج القضية برؤية مغايرة (الجزء الأول)

يوسف الشايب*

لا يمكن القفز للحديث عن الأفلام الفلسطينية في الألفية الثالثة، دون العودة إلى أبرز التجارب السينمائية في ثمانينيات القرن الماضي، كبدايات للسينما الفلسطينية الحديثة، وأيضاً سينما ما بعد أوسلو، إن جاز التعبير، لفهم أوضح للتطورات والتحولات في السينما الفلسطينية، أو بمعنى أدق للتجارب السينمائية الفلسطينية، كوننا، حتى اللحظة، ما زلنا نفتقد صناعة سينما في فلسطين، فما حققه المخرجون الفلسطينيون هو ثمرة جهود فردية أو جماعية لا تندرج في إطار الصناعة، بل إن مجملها ممولة من خارج فلسطين، ولولا انتماء هؤلاء المخرجين من الجنسين، لما ورد مصطلح فيلم فلسطيني أو سينما فلسطينية في المحافل العربية والعالمية، فيكفي فخراً أن فلسطين، ومن خلال هذه التجارب، كانت ولا تزال الدولة العربية الوحيدة التي نافست في القائمة القصيرة لجائزة أوسكار أفضل فيلم أجنبي، عبر فيلمي "الجنة الآن"، و"عمر"، فيما اعتبر فيلم "خمس كاميرات مكسورة" لعماد برناط – والذي نافس على القائمة القصيرة لأوسكار أفضل فيلم وثائقي – فيلماً فلسطينياً، وإن كانت الأفلام الوثائقية في المسابقة السينمائية الأبرز عالمياً لا تحمل اسم الدولة المنتجة، بل أسماء مخرجها أو مخرجيها.

ومع تراجع دور حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في الإنتاج السينمائي الذي عرف بالسينما النضالية، أو سينما القضية الفلسطينية وازدهر في سبعينيات وحتى

* صحافي وناقد سينمائي فلسطيني مقيم في رام الله.

منتصف ثمانينيات القرن الماضي، برزت السينما الفلسطينية الجديدة، التي جاء دورها لتقديم الخطاب القديم بشكل حديث، إن جاز التعبير، وهي التجربة التي بدأت مع ميشيل خليفي، خارج فلسطين، ورشيد مشهراي، في قطاع غزة والضفة الغربية، وإيليا سليمان وهاني أبو أسعد في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ (داخل الخط الأخضر)، مع تجارب أخرى لا يمكن تجاوزها، كتجربة المخرجة الفلسطينية مي المصري من بيروت.

تجربة ميشيل خليفي

وبالعودة إلى ما يمكن تسميته المرحلة التأسيسية للسينما الفلسطينية الجديدة، لا يمكن إهمال تجربة المخرج الفلسطيني المقيم في بلجيكا، ميشيل خليفي، الذي يمكن اعتبار فيلمه "الذاكرة الخصبة"، الذي بدأ العمل فيه عام ١٩٨٠، الفيلم التأسيسي لتيار السينما الفلسطينية الجديدة، إن جاز التعبير، ففي الفيلم محاكاة مباشرة وغير مباشرة في آن، عن واقع المرأة الفلسطينية التي تناضل في اتجاهين، أولهما تحسين ظروفها المعيشية في ظل مجتمع ذكوري، وثانيهما، وربما يكون الأول، في بعض الأحيان، نضالاتها ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي لم يكتف بسلب الأرض، بل سعى ولا يزال لسلب الماضي والواقع والمستقبل.

ولكون طبيعة هذه الدراسة، التي تأتي في أجزاء، تهدف إلى التوثيق أكثر من النقد السينمائي وتحليل المضمون، وإن كانت لن تخلو من لمحات في هذا الإطار، فإن التركيز سينصب على الجانب التوثيقي لا التحليلي، لاعتبارات عدة، على رأسها أن المكتبة الفلسطينية وحتى العربية تفتقد لتوثيق التجارب السينمائية الفلسطينية الحديثة، وخاصة في مرحلة ما بعد أوسلو، والألفية الثالثة.

ولهذا تبدأ بما قاله ميشيل خليفي عن فيلمه "الذاكرة الخصبة"، حيث أشار إلى أنه يمثل "النظر إلى الماضي بعيون الحاضر نحو مستقبل أفضل"، مستذكراً: أول عرض كان في مهرجان قرطاج السينمائي... كانت ردود الفعل الأولى عنيفة لدرجة أرعبتني، خاصةً عندما انتهى عرض الفيلم، وسادت حالة من الصمت في صالة العرض لأكثر من دقيقتين، قبل أن يبدأ الجمهور بالتصفيق، وهنا انتبهت إلى أن الصفحة انقلبت، وأنني أدخلت الجمهور غير الفلسطيني إلى مرحلة وعي جديدة.

وأضاف بالعامية الفلسطينية، وآثرت تحويلها للفصحى: "دخلنا مرحلة وعي جديدة لم نعد قادرين على التراجع عنها، فلأول مرة يرى الجمهور فلسطين ليس بصورتها النمطية كأرض، أو تاريخ أو تراث فحسب، بل كثقافة، وبشر، وأناس يقاتلون للحفاظ على كرامتهم".. "كنت أقول في نفسي: أريد أن أصنع فيلماً لفلسطين، وليس عنها، وفيلماً للمرأة وليس عنها، وهذا ما جعلني أتواضع أمام الواقع، وأتواضع أمام المرأة، وأتواضع أمام فلسطين،

شعرت هذه المرة بأن فلسطين ليست هي التي تخدمني، بل أنا الذي أخدمها، ومن هذا المنطلق تكوّنت رؤيتي السينمائية".[1]

أخذت المهرجانات والجوائز التي حصل عليها فيلم الذاكرة الخصبة عامين من حياة ميشيل، بعدها قرر أن يلمس الأرض ثانية في فيلم "معلولة تحتفل بدمارها"، حيث نرى مجدداً أن ذاكرة المكان ومفاتيحها هي الأرضية التي يتحرك عليها الفيلم، حين التقط خليفي حالة فلسطينية معاشة وذات دلالة، فمعلولة قرية أفرغت من سكانها لصالح قاعدة عسكرية إسرائيلية، حيث عمد إلى إحداث فرق بين التاريخ، وبين الأيديولوجي الذي يفرض على الطلاب، أو على القراء من كتب التاريخ، لصالح التاريخ المعاش، والكيفية التي يعيش فيها الإنسان، أو عاش، هذا التاريخ، وفي الحالتين اختلافات كثيرة، ولذا فقد آثر خليفي في هذا الفيلم الانتصار للتجربة الإنسانية في "معلولة"، وليس الانجرار وراء الخطاب السياسي، أو التربوي، أو الشعارات الرنانة.

وكان فيلم "عرس الجليل" في العام ١٩٨٧ الفيلم الروائي الأول والأكثر شهرة، وقد أخرجه وأنتجه خليفي بنفسه، حيث حصد الكثير من الجوائز العربية والعالمية، إلا أنه لم يحظ بالتسويق التجاري العربي المرجو على الرغم من اختراقه غير المسبوق لمهرجان كان السينمائي، حيث حاز هذا الفيلم الجائزة الأولى للنقاد الدوليين.

وروى خليفي حكاية لا يعرفها الكثيرون حول الفيلم، حين قال: بالصدفة، روى لي ابن زوج شقيقتي حكاية حقيقية حدثت في شمال فلسطين، عن عائلة زوجت ابنها، وفي "ليلة الدخلة" لم يتمكن من فض بكارة العروس... ما لفت انتباهي أن الجميع كان يضحك، وهذا أثرّ عليّ، وفكرت في تحويل هذه القصة إلى فيلم، بعد أن وضعتها في قالب ما يعيشه الفلسطيني تحت الاحتلال، وأن أعبر عن هذه المأساة الإنسانية من خلال العرس، الذي هو رمز للفرح.. أي كيف يمكن لعرس تحت الاحتلال أن يكون الإطار لعدد كبير من الشخصيات الفلسطينية المتناقضة... "عرس الجليل فض بكارة فلسطين بالمعنى السينمائي للكلمة، فهو عالج إشكالية البكارة أو العذرية، وهي في الفيلم قضية أساسية، فحمل الفيلم كما العرس كل هذه الدراما والتوترات والزخم الإنساني".

ولطالما أكد خليفي: منذ بداية عملي، كنت أؤمن بوجة نظر خاصة تقوم على فكرة فرنسية، مفادها باختصار، العمل على نقل التكنولوجيا والمعرفة من الشمال إلى الجنوب، فتكوّن لديّ هاجس واضح بأنني، وفي كل ما أصنعه، لابد أن أشرك معي أناساً من مجتمعي، سواء من لديه خبرة سينمائية، أو من ليست لديه، بحيث تتكون لديه مثل هذه المعرفة السينمائية من خلال أفلامي.[2]

وفي فيلم "نشيد الحجر"، في العام ١٩٩٠، قدم خليفي صورة عن الانتفاضة الفلسطينية

حيث مزج بين الأحداث الفادحة على واقع الأرض وقصة حب شاعرية لامرأة فلسطينية تبحث في علاقتها بحبيبها الذي كان قد اعتقل لأسباب نضالية.

ومن فرط اهتمام ميشيل خليفي بمجتمعه وتفاصيله الصغيرة، كان فيلمه البارز "حكاية الجواهر الثلاث"، في العام ١٩٩٤، حيث يذكر بما سرق من الوطن من جواهر، عن طريق الحكاية الشعبية الطفولية والحلم الذي يريد أن يتحد بالواقع.

وقال خليفي: ما همني في هذا الفيلم هو أن أعيد للطفل جمال الحياة، أن أعيد للطفل الحلم والنظر للمستقبل الذي يمنحه إمكانية ألا يبقى سجين الواقع.. حاولت في حكاية الجواهر الثلاث، ومن خلال الحكاية والخرافة وألف ليلة وليلة، أن أستنبط عناصر القصة وأعطيها هذا المبنى الذي هو بالنسبة لي كان مهماً، لعلي أعطي للطفل الفلسطيني والطفل العربي، من خلاله، حقه بالحلم.

وأضاف: أعلم أن هناك كثيرين في العالم يقولون إنه لولا الصراع العربي الإسرائيلي، لما عرف الفلسطينيون، أنا أرى الصورة مغايرة، فلو لم يأت اليهود إلى فلسطين، لما ذكرهم أحد، فقد كانوا في أوكرانيا، وبولونيا، وروسيا، ولم يكن أحد يذكرهم .. العالم اهتم بهم بعد احتلالهم لفلسطين، وبعد أن استعمروها على حساب سكانها الأصليين، وأنا أحدهم، لأن فلسطين مكان جغرافي مهم، وله رمزيته على أكثر من مستوى.[٣]

واعتبر العديد من النقاد، وهم على حق إلى درجة كبيرة، "أن بدايات السينما الفلسطينية الحديثة، كانت على يد المخرج الفلسطيني ابن الناصرة ميشيل خليفي، الذي تعلم في مدارسها الابتدائية والثانوية، ثم سافر إلى بلجيكا، في العام ١٩٧٠، لدراسة السينما في بروكسل، كما وعمل في التدريس هناك، وفي مساعدة الإخراج، ومن ثم الإخراج... ومما ساعده في صقل تجربته السينمائية عمله في السينما والتلفزيون البلجيكيين قبل الانتقال لصناعة أفلام فلسطينية".[٤] وفي حوار حديث معه، شدد خليفي على أن السينما الفلسطينية، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، ابتعدت إلى حد كبير عن النمطية والتنميط، وانتصرت لصورة الفلسطيني الإنسان، مشيراً إلى أن السينما الفلسطينية في ستينيات القرن الماضي وحتى نهاية السبعينيات كانت سينما نضالية، ومرتبطة إلى حد كبير بالحركات والمنظمات السياسية كحركة فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية بالدرجة الأولى، وحاولت أن توثق العمل النضالي الفلسطيني ما قبل انتشار التلفزيون، وأعتقد أن انتشار التلفزيون، وطواقم التلفزيونات العالمية، وما ملكته من إمكانيات، وقدرتها على التصوير في فلسطين، ونقل الواقع الفلسطيني، عوامل كلها ساهمت، إلى جانب التحولات السياسية، في تلاشي حقبة السينما النضالية بالتدريج.[٥]

وأشار خليفي: أعتقد أن في كل فيلم لي

كان ثمة نوع من التحديث، وبالنسبة لي أي عمل إبداعي ناجح يجب أن يغوص في التجربة المستقبلية، وليس في الماضي، وبالتالي علينا أن نخلق أفكاراً جديدة، وأشكالاً جديدة، فمن رتابة الواقع لم يعد الإنسان يستطيع رؤية الأشياء الجميلة... أصلاً مأساة الشعوب العربية حالياً، أنها لا ترى الجمال في مجتمعاتنا وتاريخنا، بل تتعامل مع الأمور كأننا في مأتم، ففي فيلم "عرس الجليل" صوّرت جماليات الجسد العاري للرجل والمرأة كما خلقه الله. [٦]

ونختم بما قاله خليفي، والذي تحتاج تجربته السينمائية إلى دراسة أو دراسات منفردة، رداً على الجموح الذي كان يتملكه في ثمانينيات القرن الماضي، مقارنة بتجربته في السنوات الأخيرة، التي سنتحدث عنها لاحقاً: ثمة علاقة جدلية بين أفلامي والواقع، الذي بات يبشر بوجود فاشية عربية بكل معنى الكلمة، وهذا يحد بطبيعة الحال من حرية التعبير، كاشفاً وهو الذي تعرض أكثر من مرة للتهديد بالقتل من جنود الاحتلال خلال تصوير أفلامه، عن تهديدات من متطرفين وصلت حد الاغتيال على أفلام صنعها في السابق.[٧]

المشهراوي ابن الأرض المحتلة

حين كان في التاسعة عشرة، أخرج رشيد مشهراوي فيلماً قصيراً من أربع دقائق بعنوان الشركاء (١٩٨١)، وبعده بخمس سنوات، أخرج فيلمه القصير الثاني جواز السفر (١٩٨٦) حول زوجين علقا في المعبر الحدودي بين إسرائيل والأردن، وذلك لأن الزوج أضاع جواز سفره.. وفي العام ١٩٩٢ أخرج فيلما كوميدياً قصيراً بعنوان الساحر، قبل أن يهاجر إلى هولندا في العام ١٩٩٣، حيث أقام لثلاث سنوات، وأسس مع هاني أبو أسعد شركة أفلام أيلول التي أنتجت أفلاماً بالتعاون مع شركة أفلام أركوس الهولندية. وفي العام ١٩٩٦ استقر ابن مخيم الشاطئ للاجئين في مدينة رام الله، وأسس مركز الإنتاج والتوزيع السينمائي في محاولة لتطوير طواقم إنتاج محلية، وقام بإنتاج فيلم متوسط الطول بعنوان رباب (١٩٩٧).[٨]

وفي هذا الإطار، من المهم أن نقول إن سينما رشيد مشهراوي، إذا ما استثنينا محاولاته في ثمانينيات القرن الماضي، تندرج في إطار ما يمكن تسميته "سينما ما بعد أوسلو"، وإن واصل مشواره في الألفية الثالثة باقتدار بين أفلام روائية وتسجيلية ووثائقية طويلة وقصيرة، فأشهر فيلمين له في البدايات كانا "حتى إشعار آخر" (١٩٩٤)، و"حيفا" (١٩٩٦)، قبل أن يدخل الألفية الثالثة بجملة من الأفلام، نتحدث عنها لاحقاً.

واعتبر الناقد السينمائي المصري سمير فريد، فيلم "حتى إشعار آخر"، أول فيلم فلسطيني، لأنه أنتج في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبطاقم فلسطيني.[٩]

ويتحدث فيلم "حتى إشعار آخر"، وأنتج بداية تحت عنوان "منع تجول"،[١٠] عن ممارسات

الاحتلال، وبالتحديد سياسة فرض منع تجوّل، أو حظر تجوّل على الفلسطينيين، بحيث يمنعون من ممارسة شؤون حياتهم اليومية بشكل اعتيادي (حتى إشعار آخر).. وهي جملة متكررة يعرفها الفلسطينيون في الأرض المحتلة، ولا يزالون، إذ لطالما انهالت عليهم من مكبرات الصوت، بألفاظ عربية متكسرة أو سليمة أحياناً، معلنة بداية فصل من المعاناة، لا يدرك أحد منهم متى ينتهي.

وتدور أحداث الفيلم في مدينة غزة، وبالتحديد في أحد مخيماتها، مطلع التسعينيات، وتحديداً في العام ١٩٩٣، أي خلال الفصول الأخيرة من عمر الانتفاضة الأولى، أو الكبرى، أو انتفاضة الحجارة، على اختلاف التسميات، والتي انطلقت في العام ١٩٨٧.

وفي الفيلم يتمحور الحديث بالصوت والصورة حول أسرة أبو راجي، وهو حلاق فلسطيني شبه مقعد، يعاني من آلام عاتية في الظهر، أدّت إلى عطب أصاب عموده الفقري (ديسك)، ولهذا فهو يمضي طيلة الفيلم تقريباً بلباس النوم (البيجاما)، بحركته المحدودة المتوجِّعة، ويعيش في أحد مخيمات غزة مع عائلته المكوَّنة منه وزوجته وخمسة أبناء أبرزهم، في الفيلم، الفتى الصغير المسمى "رادار"، والذي يمارس حقيقة هذا الدور (دور الرادار) فهو من يراقب جنود الاختلال، وينقل الرسائل للفدائيين وأهل المخيم، ويتسلق الجدران، ويعتلي الأسطح، وهو أيضاً الذي يعرف أنواع الطلقات من صوتها، وينفذ المهمات السرية، فضلاً عن محاولاته قراءة رسائل أخيه للأسرة، مرّة تلو الأخرى.

في بداية الفيلم يتسلَّم الفتى "رادار" رسالة قادمة من أخيه الغائب في ألمانيا لداعي الدراسة.. هذه الرسالة ستتحوّل في الفيلم إلى رمز التواصل، سواء مع الغائب، أو مع عالم الحرية، التي يتنعّم بها بعيداً عن وطأة المحتل الإسرائيلي، وكأنها نافذة لعالم الخلاص من هذا المحتل، والشروع ببناء المستقبل الباهر، المستند إلى التحصيل العلمي.

والفيلم يرسم عمق التلاحم بين أهالي المخيم، في صورة تواصل وتشارك فريدة، أسست لتلك القدرة الهائلة التي امتلكها الفلسطينيون على الثبات والصمود، ما أعجز القوة العاتية وكسر عنهجية جيش الاحتلال، ويظهر السرّ العميق في تلك القوة التي يمتلكها المخيم الفلسطيني في وجه الاحتلال.

ويذهب الفيلم نحو غايات مضمونية عليا، حيث استطاع المخرج بذكاء وتحركات فنية لافتة، بالنظر إلى ظروف الفيلم وشروطه، أن يجعل فيلمه هذا معبِّراً عن القضية الفلسطينية، والإنسان الفلسطيني، ومدى بشاعة الاحتلال، دون اللجوء أبداً إلى المباشرة في الخطاب، أو الشعارات في التناول، بل عبر دفق التفاصيل الصغيرة والمعبِّرة، والشخصيات في إطارها الحياتي اليومي.. ونجح في تقديم فيلم ذكي مبدع، من خلال استخدامه الكثير من الوسائل والأساليب الفنية المعبرة والدالة،

سواء بالموسيقى المرافقة، وأغاني فرقة صابرين بصوت الفنانة الفلسطينية المتألقة كاميليا جبران، أو عبر توظيف الإضاءة بشكل لافت بنجاحه ودلالاته، أو من خلال تتالي الأحداث والتحولات الدرامية، أو تناوب الشخصيات، كل بدورها، على أخذ مكان الصدارة في أحداث الفيلم، أو عبر الدوران في زوايا المكان، وتفصيلاته، من الباحة الخارجية (الحوش) إلى غرفة راجي وزوجته، وغرفة أكرم و"الرادار"، إلى غرفة الصبية سلمى، والإطلالة عبر طاقة المطبخ، أو تسلق الجدار، لنطلّ على الحارة، أو بيت الجيران.

وهنا ننقل رأي الناقد بشار إبراهيم في الفيلم، الذي فاز بجائزة النقاد والأنتيجونة الذهبية بمهرجان مونبلييه السينمائي في العام ١٩٩٤، كما هو، حيث قال: "على الرغم من أن الفيلم يدور في مكان ضيق ومحدود، وأن مدته لا تتجاوز (٧١ دقيقة) فإنه وبلغة سينمائية رفيعة، وتكثيف عالٍ، واقتراحات ذكية، استطاع المخرج مشهراوي فتح بيت أبو راجي، ليطلَّ على المخيم، وليفضح ممارسات جيش الاحتلال، سواء عبر النافذة المفتوحة على نافذة صديقة طفولة رادار، أو الطاقة المفتوحة على بيت الجار خليل، أو من فوق الحيط الفاصل، والمفتوح في آن واحد، على بيت الجارة، أو على الشارع". [١١]

أما فيلمه حيفا، فيقول رشيد مشهراوي عنه: موضوع هذا الفيلم جاء من كوني لاجئاً فلسطينياً.. أصلي من يافا وأقيم في مخيم للاجئين في غزة، فإذا نظرنا إلى ما يحدث الآن في مناخ حوارات ومشاريع السلام في المنطقة، ونلاحظ كيف أن "البلاد" بدأت تنقسم، فيما بدأت الحدود بين إسرائيل والبلدان العربية المجاورة تأخذ شكلاً رسمياً يريده الكثيرون، الآن، نهائياً، وخصوصاً فيما يتعلق بمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، يمكننا أن نفهم كيف أن هذا الوضع قد أوجد صداماً داخلياً عند غالبية الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال في الأراضي المحلية أو من خارجها، فهم يريدون من ناحية، حلاً سياسياً ولذلك كانت الانتفاضة، ومن ناحية ثانية يريدون دولة فلسطينية وهو أمر في غاية الصعوبة على الرغم من المستجدات... علينا، من ناحية أخرى أن ندرك كم أنه من المستحيل على الفلسطينيين أن ينسوا الماضي، خصوصاً إذا كانوا من سكان مدن مختلفة تسيطر عليها إسرائيل مثل يافا وحيفا وعكا والمجدل وغيرها. هذا كله جعل الحوار في الشارع الفلسطيني غير واضح، وجعل الأفكار غير متسلسلة، بحث إن بإمكانك أن تجد الشخص نفسه يوافق ويعترض، ويسالم ويحارب، ويبدو وطنياً ومتنازلاً وغير متنازل، وحالماً وواقعياً... .[١٢]

وأضاف: أنا شخصياً أؤمن بأن من المستحيل لمشاريع السلام أن تصبح سلاماً حقيقياً، وذلك بسبب معرفتي بواقع اللاجئين وآمالهم وأحلامهم، فأنا أنتمي إليهم أولاً وأخيراً. وأعرف أن من المستحيل أن يتنازل الإنسان الفلسطيني

والإنسان بشكل عام عن تفكيره وأحلامه، فأنا أنتمي إليهم أولاً وأخيراً. وأعرف أن من المستحيل أن يتنازل الإنسان الفلسطيني والإنسان بشكل عام عن تفكيره وأحلامه وماضيه، على الرغم من التغيّرات الجغرافية التي تدور في المنطقة. قد أكون أطلت في هذا الشرح السياسي لكني أعتقد أنه لا بد منه لكي أضع فيلمي في مكانه الصحيح، فأنا أرى أنه فيلم يرتبط، مباشرة، باللحظة الآتية، لأن الشعب الفلسطيني يمر بمرحلة مهمة جداً، يمكن اعتبارها من أهم المراحل التي واجهته، وهي ترتبط ارتباطاً مفصلياً بالماضي والحاضر والمستقبل. وهنا أصل إلى موضوع الفيلم الأساسي. فالماضي، في الفيلم، ممثل بامرأة عجوز تنتظر أولادها الموزعين بين سورية والأردن وكندا، وهي التي اعتادت ألا تخرج من بيتها منذ العام ١٩٤٨، تعيش انتظارها ٢٤ ساعة في اليوم. والحاضر في الفيلم يمثله الشارع الفلسطيني المليء بالتناقضات في وجهات النظر المتعلقة بما يدور في المنطقة، وتمثله خاصة عائلة أبو السعيد.. وأما المستقبل، فهو، بالنسبة إليّ الحلم، وهو يتمثل في الفيلم بشخصية "حيفا"، الدور الذي يلعبه الفنان محمد بكري... "حيفا" هو شخصية الفيلم المركزية وهو الذي، وسط انشغال الجميع بالسياسة وأشياء أخرى مثل الزواج والحب والطلاق والعلاقات الاجتماعية، يدق على الذاكرة منادياً ومكرراً نداءه المتواصل "يافا .. حيفا .. عكا". إن نداءه هذا يأتي دائماً في اللحظات الحساسة من الفيلم كرد فعل لما يدور في الشارع وعالم السياسية والتسويات". [١٣]

وقارن مشهراوي بين فيلميه التأسيسيين "حتى إشعار آخر" و"حيفا"، وقال: في "حتى إشعار آخر"، كان هناك واقع فرض نفسه على الفيلم، حيث إن كوني ذا تجربة كبيرة في منع التجول وحياة الفلسطينيين خلال منع التجول، جعلني قريباً جداً من المواد التي أشتغل عليها. فبدت الأمور وكأنني أحقق فيلماً في بيتي، وعن أهلي وأسرتي، وعن نفسي أيضاً. كان التوجه هناك على شكل إعادة رسم للواقع وإلقاء الضوء على التفاصيل الإنسانية الصغيرة، والتعامل معها والتعامل مع الإنسان كإنسان وسط وضع معين، عليه أن يدبر حياته فيه بشكل يومي وسط الاختناق والاحتلال والمآسي المضادة التي ينسى الناس أن الفلسطيني يمكن أن يعيشها أيضاً. أما في فيلم حيفا، فهناك قصة وسيناريو من كتابين مأخوذين من الواقع، ولكن بشكل لا يشبه الواقع تماماً. بشكل يتحدث عن الواقع بصورة أخرى.. هنا يتمحور العمل كله من حول شخصية "حيفا" التي لا وجود لها بالضرورة في أي مخيم فلسطيني، بل توجد كمجرد فكرة تذكر بالحلم والذاكرة والضمير. كذلك فإن خروجي من مأزق ومنطق منع التجول أعطاني إمكانات أكثر لاستخدام السينما نفسها واستغلال إمكاناتها وتقنياتها وعناصر تشكيل لغتها الحقيقية من تصوير وتمثيل ومونتاج وصور وموسيقى لأصل في

النهاية إلى التغبير عن الفكرة، لكن من خلال أشكال تعبيرية أعتقد أنها أتت متقدمة، على الأقل، عما كان سبق لي أن حققته".[١٤]

وللتعرف إلى سينما مشهراوي، ورؤيته في هذا الإطار، يتحتم علينا اقتباس أقوال له تعكس هذا التوجه، حيث قال ذات لقاء: تناول القضية الفلسطينية بالسينما أمر في غاية الصعوبة، خاصة أن الحالة الفلسطينية مطروحة بشكل كبير في الإعلام، حيث يهيّأ للناس ممن يرونها في شاشات التلفزيونات، ويقرؤون عنها أنهم يعرفون الكثير، ونحن في فلسطين نعتقد أنهم لا يعرفون عنا شيئاً أو الكثير .. السينما صنعت وطناً فلسطينياً قوياً، عبر إنعاش الذاكرة الجغرافيا .. عملياً السينما الفلسطينية استطاعت تحقيق وطن فلسطيني "لم يستطع أن يحققه الساسة، سواء بالمفاوضات أو حتى الانتفاضة.. السياسيون لم يتمكنوا من تحقيق الوطن الموجود في السينما، لأن السينما تحافظ على الذاكرة". [١٥]

ويقول بصوته الجهور: السينما الفلسطينية التي أصنعها ليست ردة فعل لأي فعل يمارسه الاحتلال ضدنا، هي فعل بحد ذاته، يمكنني أن أصنع فيلماً عن الفلسطينيين كحياة، كمجتمع، كعلاقات، وكعادات وتقاليد، ولكن لو رحل الاحتلال وتكوّنت دولة فلسطينية، يمكن أن يقول البعض إنه لم يعد للسينما دور، وليس من الضروري صناعة أفلام بعدها".. هذا غير صحيح، "لدينا شعب له عادته وتقاليده ولغته وتاريخه وحيزه الجغرافي، لذا أخذت قراراً بأنه لا بد من صناعة سينما فلسطينية لا تتعاطى بشكل مباشر في الاحتلال، ولا تتجاهله".[١٦]

ويعترف مشهراوي: لم أقرر، ولم أحلم بأن أكون مخرجاً، قبلت أن يطلق عليّ لقب مخرج بعد فيلمي الثاني أو الثالث.. أصنع الأفلام كي أتعامل مع مواضيع فنية بالحياة، ولهذا أستعين بالسينما كي أحكي الحكاية.[١٧]

ويواصل مشهراوي اعترافاته: الطريقة التي أصنع فيها أفلامي خرجت بشكل تلقائي، وبالتالي لم أختر لها قالباً بعينه، هناك عدة عناصر ساهمت في ولادة نواة سينما لديّ، أولها ربما أن فلسطين، وخاصة داخل الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، لم يكن فيها، حين بدأت العمل، أي حركة سينمائية تذكر، بل ولا أجهزة يمكن من خلالها صناعة فيلم سينمائي، ولا كوادر بشرية مؤهلة أو طواقم تخرج معها بفيلم سينمائي، وهنا أتحدث عن طواقم فلسطينية "بحتة"، ولم يكن هناك مختبرات ولا مونتاج بمستوى عالٍ، ولا دور عرض تستطيع بعد أن تنتهي من فيلمك أن تعرضه للجمهور فيها، بمعنى عملت في وضع يمكن وصفه بـ"الزيرو".[١٨]

"في أفلامي دائماً ثمة مجال مفتوح، وخاصةً في حالة الفيلم الروائي السينمائي الطويل، للواقع أن يتدخل.. حين أكتب السيناريو أرجع كثيراً للوراء، أرجع لحياتنا .. أتذكر كيف كان والدي مولعاً بالتلفزيون في سبعينيات القرن الماضي، والذي كان مشغولاً (أي التلفزيون)

ببث خطابات كل الرؤساء العرب والأجانب وهم يتحدثون عن تحرير فلسطين ومناصرة الشعب الفلسطيني والنضال الفلسطيني.. كان والدي "يبصق" على التلفزيون، وكان شقيقي خميس يقوم بمهمة مسح بصقات والدي عن التلفزيون، حتى إنه ذات مرة قال لي بتلقائيته الجميلة: "شو رأيك نركّب مساحات زي تبعون السيارة على أساس أنه خلال نشرة الأخبار ما أضل رايح جاي على التلفزيون"... لذا في فيلمي القادم قررت استحداث مشهد من وحي هذا الواقع، وأفكر في ابتكار مساحات للتلفزيون، على الرغم من أن هذا المشهد حدث في الواقع قبل عشرين سنة. [١٩]

ويؤكد مشهراوي: يتهيأ لي أنه من الصعب أن أتراجع عن مشروع السينما حتى آخر رمق.. "صعب أن أتراجع عن مشروع السينما، ما دمت قادراً على المبادرة، وما توافرت الإمكانات ... السينما مزيج من الواقع والخيال، فأنت تستطيع أن تأخذ من الواقع صعوبته وقساوته، وتأخذ من الخيال جمالياته، "إذا صنعت فيلماً يمكنني أن أرسم الوطن الذي أحبه، وبهذا تتكون أرضية أقف وأسير عليها، وهذا يجعلني قوياً في مواجهة الاحتلال". [٢٠]

صاحب "سجل اختفاء"

كثيرون لا يعرفون أن المخرج الفلسطيني إيليا سليمان، وفي العام ١٩٧٧، وكان حينها في السابعة عشرة من عمره، اعتقل لدى سلطات الاحتلال بينما كان في تل أبيب، حيث طلب منه الاعتراف بعضويته في منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنه رفض ذلك، وبعد هذه الحادثة بفترة قصيرة، هاجر إلى لندن ثم إلى فرنسا، حيث أقام عاماً، عاد بعدها إلى الناصرة، مدينته التي احتلت في العام ١٩٤٨، وهناك بدأت بذور مشروعه السينمائي، الذي بات عالمياً، تبرز، قبل أن يهاجر ثانية إلى نيويورك في العام ١٩٨٢، ويقيم فيها لاثني عشر عاماً،[٢١] هو الذي لا يزال يقيم ويتنقل بين عدة عواصم أوروبية، وبين الناصرة.

وإذا ما أردنا الحديث عن سينما سليمان ما قبل أوسلو، لابد من الإشارة إلى فيلمه الأول "مقدمة لنهاية جدال" (١٩٩٠)، وحصل على جائزة أفضل فيلم تجريبي في مهرجان أتلانتا السينمائي في ذات عام الإنتاج، وفيلمه الثاني "تكريم بالقتل" (١٩٩١)، الذي تناول فيه حرب الخليج الثانية، وحصل على العديد من الجوائز العالمية.

أثار أول أفلام إيليا سليمان "مقدمة لنهاية جدال" الكثير من الجدل، ومع ذلك حقق نجاحاً كبيراً في المهرجانات السينمائية، وهو الفيلم الذي يتمثل بمجموعة من اللقطات السريعة، تحاكي وتسخر من الصور النمطية للعرب في الإعلام الغربي، إلى جانب تناولها التاريخ السياسي لمنطقة الشرق الأوسط .. "بدايتي الحقيقية كانت في مهرجان روتردام السينمائي يوم عُرض "مقدمة لنهاية جدل"، فبدلاً من ثلاثة

عروض، حظي الفيلم بسبعة... بعد مشاهدة الفيلم، طلب إليَّ المنتج التونسي أحمد بهاء الدين عطية أن أشارك في إنجاز فيلم جماعي عن حرب الخليج"، قال سليمان.[٢٢]

ويبقى فيلمه الأبرز، ما قبل الألفية الثالثة التي انطلق بها إلى رحابة السينما العالمية بفيلميه "يد إلهية" (٢٠٠٢)، و"الزمن المتبقي" (٢٠٠٩)، هو فيلم "سجل اختفاء" (١٩٩٦)، وهو من تأليفه وإخراجه كسائر أفلامه، بل إنه من بطولته وعدد من أقاربه، وهو باكورة أعماله الروائية التي أراد لها، ولو لم يصرح بذلك، أن تكون سيرة وطن من خلال سيرته الذاتية، وهو الفيلم الذي انتزع إعجاب النقاد في العالم، وفاز بجائزة "لويجي دي لاورنتيس" في مهرجان فينيسيا (البندقية) السينمائي الدولي، في أول سنة لها، هي التي تمنح لأفضل فيلم أول، أو باكورة أعمال مخرجه، وكان هذا أول فيلم سينمائي فلسطيني يعرض على مستوى الولايات المتحدة الأميركية، وفي العديد من دور السينما.[٢٣]

ويسلط "سجل اختفاء" الضوء على جوانب من الحياة في الناصرة والقدس في سلسلة من المقاطع السينمائية السريعة، التي حملت بعض التأملات والانتقادات بأسلوب تهكمي ساخر.

ويعتبر الفيلم من العلامات الأساسية في سينما اليوم، عربية كانت أو عالمية، فالمخرج الفلسطيني، الذي كان بالكاد يعرف عنه شيء، عرض فيلمه في دورة العام ١٩٩٦ لمهرجان قرطاج الدولي في تونس والذي حمل عنواناً مبهماً هو "سجل اختفاء".

حين عرض هذا الفيلم أثار صخباً كبيراً وسجالات حادة بين رافض له ومعجب به، فنياً وسياسياً، لكن هذا كله سرعان ما هدأ ليتخذ الفيلم ومخرجه مكانتهما ليس في السينما العربية والفلسطينية فقط، بل كذلك في السينما التجديدية الطليعية في العالم.

ولكن، ما هو "سجل اختفاء"؟ هو قبل أي شيء آخر يوميات كتبها بالكاميرا مخرج فلسطيني يقوم بالدور إيليا سليمان نفسه، حيث يعود إلى فلسطين ليرصد ما تغير فيها بعد السلام، أملاً في أن يحقق فيلماً عنها، لكن زمن الفيلم ينتهي دون أن يتمكن إيليا سليمان من تحقيق فيلمه. ومن هنا أتى الفيلم فيلماً عن الفيلم، أو بالأحرى عن اللافيلم. ولذلك إذا اعتبرنا أن هذا العمل يتميز بوحدته العضوية التامة، حيث يمثل كل عنصر فيه جزءاً منه، ويرتبط فيه الشكل بالمضمون ارتباطاً لا فكاك فيه، لا يعود عنوان الفيلم نفسه ترفاً، بل جزءاً أساسياً من لعبته، وإن كان فعل الاختفاء يظل غامضاً: أهو اختفاء الفيلم المطلوب تحقيقه، أم اختفاء فلسطين، أم اختفاء الإسرائيليين؟ عن أي اختفاء يتحدث العنوان وبالتالي الفيلم كله؟[٢٤]

واعترف سليمان: "سجل اختفاء" لا أحد أراد تمويله. النحو الذي تصرف به المنتجون الفرنسيون عندما حملتُ إليهم مشروع "سجل اختفاء" كان فظيعاً. حتى أن بعضهم شتمني. أتذكر أن أحدهم اتهمني بأنني مجرد مخرج

متأمرك، معتبراً أن النص الذي كتبته ليس لديه أي علاقة بفلسطين.. كان هذا المنطق السائد آنذاك، فهم يعرفون أكثر مني كيف هي فلسطين.. يعرفون أكثر من خلال تفويضهم مخرجين فرنسيين لإنجاز أفلام عن فلسطين.

أن ينجز الفلسطيني فيلماً، كان هذا شيئاً مشبوهاً، وكأننا نعاني من إعاقة في خيالنا.. كانوا يعانون من عقلية ما بعد كولونيالية، فهم يريدون مساعدتنا فعلاً، لكن بشرط أن نكون الموضوع وليس الصانع... لا أحد من المنتجين الفرنسيين كان إيجابياً حيال المشروع، وأنا أعتقد أنه يجب عليّ أن أشكرهم لأنني أتممتُ الفيلم من مالي الخاص.. لو تولى إنتاجه هذا النوع من المنتجين لكان أصبح فيلماً آخر، فيلماً أكثر انفتاحاً على الحالة الجماهيرية.. كنت حراً في كل قراراتي، وكان هذا شيئاً نادراً.[٢٥]

وأضاف سليمان: عندما حققتُ "سجل اختفاء"، كنت في حالة خيبة جراء اتفاق أوسلو، ومستاء من تخاذل الدول العربية وتخليها عنا. كان الفيلم انعكاساً نابعاً من القلب عن حالتي. في أحد مشاهد الفيلم، انتقدتُ الفلسطينيين أيضاً من خلال نقد حسهم الوطني المتصاعد. كان بعضهم يريد فرض حب فلسطين فرضاً. كنت أخشى أن تتصهين فلسطين من خلال أوسلو، فيجري جرهم إلى اعتبار القضية الفلسطينية حكراً على الذين في داخلهم دمّ فلسطيني.. بالنسبة لي، أن تكون فلسطينياً لا يعني أن تقفل حدودك في وجه الآخرين.. كنت بدأت أشعر بانتهاك لكرامة الآخرين.. كنا نحذو حذو الأيديولوجيا الصهيونية ونطرح أنفسنا أبطالاً.. كانت لي نظرة منتقدة لهذه الظاهرة.[٢٦]

"في تلك المرحلة، كنت أعلّم في جامعة بيرزيت، وكانت هناك حصة دراسية عن البروباغندا الصهيونية والسوفياتية في السينما الصامتة، وكان هدفي منها تعليم الفلسطينيين ما يجب تجنبه، كأن يكون لنا الكثير من الحب للأرض مثلاً"... الهوية الفلسطينية لم تكن يوماً بالنسبة لي شيئاً يرتبط بالدم والأرض. لا معنى للهوية الفلسطينية إذا كانت تمنع أن نضم إلينا كل الذين يقفون مع القضية الحقة من خارج حدود فلسطين. في بداية تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن ـ في البداية فقط ـ كان يمكنك الحصول على بطاقة هوية من المنظمة حتى لو كنتَ دنماركياً. كانت حركة ثورية أكثر صدقاً من الهراء الذي تحولت إليه لاحقاً ـ لا أقصد جميع أعضائها طبعاً، ولكن بعضهم لا علاقة له بالثورة".[٢٧]

وعند الحديث عن الرؤية السينمائية لسليمان، فضلت أن أرصد ما قاله بنفسه عن سيناماه، ومن بين أقواله: "أفلامي لا علاقة لها بأفلام الهوية والحدود.. أنا لا أعمل أفلاماً عن فلسطين فقط.. بل أفلام عابرة للحدود"، مشيراً إلى أن "السينما هي المكان الذي أشعر فيه بأنني أخلق فيه الأمل لتغيير الوضع الراهن". وأضاف سليمان إن فلسطين في أفلامه "هي نموذج لما يحدث في كل العالم. أظن اليوم أن فلسطين

موجودة في كل العالم". موجهاً انتقاده للسينما في العالم العربي لأنها "تتطلع إلى الأماكن والمحلية".[٢٨]

واعترف سليمان: لم تكن لدي ثقافة سينمائية.. لكن في كثير من الأحيان نسجت أفلامي من الصور التي شكلتها من الكتب.. تعاملت مع السينما صدفة.. التجربة جاءت من شيء بداخلي كان يحب أن يخرج، وقال إنه لم يتأثر بالسينما العربية لكنه عبر عن تأثره ببعض المخرجين الآسيويين كأمثال المخرج الياباني أوزو حيث لاحظ أن "الغربة عنده تشبه كثيراً الغربة عند أشخاص في بلدي".[٢٩]

وعن السخرية المعروفة في أفلامه يقول سليمان "الناس لم يفهموا لماذا أسخر في أفلامي.. النكتة والفكاهة عندي نوع من محاولة التأقلم مع الحياة"، مضيفاً إن "هذه الحرب طويلة الأمد مع المحتل تفرض عليّ، كنوع من المواساة، أن أسخر وأشمت من الاحتلال وهذا يشعرني بشيء من المتعة".[٣٠]

وكان سليمان، وفي لقاء مع طلبة المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما في الرباط، قال: إن الصمت يغريه أكثر لأنه يقربه من أشياء وجودية، ويذكره بأنه لا يملك الزمن ويحفز على التساؤل عن معنى الحياة.

وأضاف المخرج الذي احتفى به مهرجان الرباط لسينما المؤلف: إنه حتى وإن قدم شخصية رئيسة "ناطقة" في فيلم قادم فإنه سيحرص دائماً على ألا يكون حديث الشخصية مصدراً للمعلومة، لأن من شأن ذلك أن يحط من مستوى التعبير السينمائي، الذي يفترض أن يظل مادة مفتوحة للتأويل بالنسبة للمشاهد.[٣١]

ويرى إيليا سليمان الذي جابت أفلامه كبريات المهرجانات الدولية، أن البعد الشعري هو رهانه الجمالي الأساس، إذ لا يهتم كثيراً بوضع ترتيب سببي للأشياء والأحداث في كتابة أفلامه، بقدر ما يهتم بإنتاج توالي الصور وتقاطعها للمعنى. ومن هذا المنطلق، يؤكد أن قوة الحبكة الحكائية ليست ضمانة لتقديم فيلم جيد، في غياب الخيال والتجريب والمفاجأة.[٣٢]

وقد يتساءل البعض، لماذا خليفي، ومشهراوي، وسليمان، والإجابة ببساطة: لأنهم، ويضاف إليهم، إلى حد ما، هاني أبو أسعد، هم الجيل المؤسس للسينما الفلسطينية الجديدة، إن جاز التعبير، وإن ثمة العديد من التقاطعات فيما قدموه في مرحلة ما قبل أوسلو، على الرغم من اختلاف الرؤى والفنيّات السينمائية، فهم قدموا هذه الأفلام في فترة زمنية كان يعيش فيها الفلسطينيون حالة من الضبابية السياسية، ما بعد رحيل الفلسطينيين عن بيروت، واندلاع الانتفاضة الأولى، وبوادر "أوسلو"، وما رافقها من اختلافات في الرؤى والتأويلات، وإن كان ثلاثتهم، عبر أفلامهم في تلك الفترة، وحتى تصريحاتهم في لقاءات متلفزة لاحقاً، وخاصة مشهراوي وسليمان، أطلقوا ما يشبه النبوءات بفشل اتفاقات "أوسلو"، بينما كانت هذه الاتفاقات على وشك الولادة، أو بينما

كانت رضيعة، أو لا تزال تحبو، على الرغم من التأويلات المختلفة، والتي تراوحت حول طبيعة الاحتلال "الكولونيالي" التوسعي، أو تكوين الشعب الفلسطيني، وخاصة اللاجئين الذين لن يتنازلوا عن أراضيهم التي هجّروا منها، أو آبائهم أو أجدادهم، عنوة، في العام ١٩٤٨.

ومما ميّز أفلام المخرجين الثلاثة، أنها ابتعدت عن المباشرة، والشعاراتية، والتي كانت ترافق الأفلام النضالية الفلسطينية في سبعينيات ومطلع ثمانينيات القرن الماضي، ففي حين عاد خليفي إلى ذاكرته والذاكرة الجمعية، اتجه سليمان إلى محاكاة التجارب السينمائية الأوروبية برؤية فلسطينية، بل برؤية خاصة، انطلق فيها من الذاتي إلى العام، فكان فيلمه "سجل اختفاء"، بمثابة الجزء الأول من مشروعه الذي هو عبارة عن سيرة ذاتية جمعية في آن، أما مشهراوي، وفي مرحلة ما قبل أو قبيل "أوسلو"، فانتصر للإنسان الفلسطيني، وخاصة في المخيم حيث قضى طفولته وشبابه، مرتقياً في رؤيته الفنية ما بين "حتى إشعار آخر"، و"حيفا".

وأخيراً، فإن المخرجين الثلاثة، وخاصة مشهراوي وسليمان، صنعوا أفلامهم الأولى، والتي أسست لما يمكن تسميته "السينما الفلسطينية الجديدة"، إن صح وصف "السينما الفلسطينية" بالأساس، وهو موضوع جدلي، فسليمان، وبعد رفض واشتراطات رافقت تمويل فيلمه "سجل اختفاء"، صنعه من ماله الخاص، في حين كانت تجربة مشهراوي تتقاطع نسبياً مع سليمان، حيث كانت الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، تعاني من شح على مستويات عدة في مجال صناعة الأفلام، في حين كان لخليفي حظ أوفر بعض الشيء، عبر حصوله على دعم بلجيكي جزئي، نظراً لعمله في محطات تلفزة، ومؤسسات هناك، فالثلاثة أسسوا لرؤية جديدة في السينما الفلسطينية، من لاشيء تقريباً، إلا شغفهم بما يسمى "الفن السابع"، فقد نحتوا الصخر ليخرجوا بسينما تنقل القضية الفلسطينية إلى العالم، ولكن برؤية مغايرة عما سبق، ما أهلهم لأن يكونوا رفقة هاني أبو أسعد، وعلي نصار، ومي المصري، وغيرهم، أيقونات سينمائية عالمية، حصدت أفلامهم جوائز مهمة بعيداً عن "جوائز المجاملة" التي حصدها من سبقهم ممن صنعوا أفلاماً اندرجت في إطار "السينما النضالية"، على الرغم من أن سيمفونياتهم كتبت وعزفت بتنويعات مختلفة.

الهوامش

١ مقال بعنوان "ميشال خليفي ..السينما الفلسطينية"، الجزيرة نت، ٨ أيار ٢٠٠٦.

٢ المصدر نفسه.

٣ حوار في جريدة "الأيام" الفلسطينية، مع ميشيل خليفي، أجراه يوسف الشايب، أيلول ٢٠٠٤.

٤ بشار إبراهيم، نظرة على السينما الفلسطينية في القرن العشرين، دار الطريق للأبحاث، دمشق، العام ٢٠٠٠.

٥ المخرج السينمائي ميشيل خليفي، برنامج "بلا قيود"، فضائية "بي.بي.سي" العربية، تشرين الأول ٢٠١٥.

٦ المصدر نفسه.

٧ فضائية "بي.بي.سي" العربية، مصدر سبق ذكره.

٨ موقع السينما دوت كوم، رشيد مشهراوي.

٩ المصدر نفسه.

١٠ حوار في جريدة "الأيام" الفلسطينية، أجراه يوسف الشايب، نيسان ٢٠٠١.

١١ مقال بعنوان رشيد مشهراوي .. "حتى إشعار آخر"، بشار إبراهيم، الجزيرة نت، تشرين الأول ٢٠١٢.

١٢ رشيد مشهراوي لـ"الوسط": بطلي فكرة حالمة تحاول طرح الأفكار الشائكة، حوار مع مجلة الوسط اللندنية، موقع جريدة الحياة الدولية، تشرين الأول ١٩٩٥.

١٣ المصدر نفسه.

١٤ المصدر سابق الذكر.

١٥ رشيد مشهراوي.. سينما فلسطينية، الجزيرة نت، تشرين الأول ٢٠٠٦.

١٦ المصدر نفسه.

١٧ يوسف الشايب، حوار مع رشيد مشهراوي، مصدر سبق ذكره.

١٨ المصدر نفسه.

١٩ الجزيرة نت، رشيد مشهراوي .. السينما الفلسطينية، مصدر سبق ذكره.

٢٠ المصدر نفسه.

٢١ الصفحة الرسمية لمهرجان كان السينمائي، إيليا سليمان، ٢٠٠٢.

٢٢ إيليا سليمان يحاكم نفسه في الدوحة: أنا رجل جبان أخاف من كل شيء، جريدة النهار البيروتية، آذار ٢٠١٥.

٢٣ موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية، نقلاً عن مقال في "آرت فوروم"، صيف ١٩٩٧.

٢٤ إبراهيم العريس، مقال بعنوان "سجل اختفاء: صورة جانبية لوطن يختفي"، موقع المراقب الإلكتروني، أيار ٢٠١١.

٢٥ جريدة النهار البيروتية، مصدر سبق ذكره.

٢٦ المصدر نفسه.

٢٧ جريدة النهار البيروتية، مصدر سبق ذكره.

٢٨ وكالة أنباء رويترز – المخرج الفلسطيني إيليا سليمان: أستمتع بالسخرية من الاحتلال الإسرائيلي، تشرين الثاني ٢٠١٤.

٢٩ المصدر نفسه.

٣٠ رويترز، مصدر سبق ذكره.

٣١ مجلة المنارة الإلكترونية المغربية، المخرج الفلسطيني إيليا سليمان: الصمت يغريني أكثر .. الحديث للصورة، تشرين الأول ٢٠١٤.

٣٢ المصدر نفسه.

الآثار الاقتصادية المحتملة للهبة الجماهيرية فلسطينياً وإسرائيلياً

رائد محمد حلس*

المقدمة

يعيش الشعب الفلسطيني مرحلةً حساسةً في مسيرة نضاله، تتمثل أبرز سماتها في خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة وإعلانه عدم الالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، في ظل أن إسرائيل لم تلتزم بها، واندلاع الهبة الجماهيرية في القدس وامتدادها إلى باقي الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس ذلك فحسب فقد امتدت إلى مناطق فلسطينيي الداخل (مناطق الـ٤٨).

إن استمرار الهبة الجماهيرية والاشتباك مع الاحتلال الإسرائيلي بهذه الوتيرة المتسارعة، من المتوقع أن يلقي بظلاله على الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني أصلاً حالة من الركود الاقتصادي قبل اندلاع هذه الهبة، وأن يتجلى تأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي في الخسائر التي تكبدها والخسائر المتوقعة في الفترة القادمة.

وفيما يلي استعراض للآثار الاقتصادية المحتملة للهبة الجماهيرية الراهنة على الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي.

أولاً: الآثار المحتملة على الاقتصاد الفلسطيني

تشهد الأراضي الفلسطينية حالة من الركود الاقتصادي وتدهوراً غير مسبوق في النشاط الاقتصادي قبل اندلاع الهبة الجماهيرية الراهنة، نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي

* باحث وكاتب في الشؤون الاقتصادية.

في فرض حصار شديد على قطاع غزة منذ العام ٢٠٠٧، وسيطرته على أجزاء كبيرة من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها المنطقة "ج" والقدس الشرقية، وبناء جدار الفصل العنصري والمستوطنات ومصادرة الأراضي، ومحاولات عزل القدس الشرقية ومقدساتها وتهويدها، بالإضافة إلى تحكم الاحتلال بمقدرات الشعب الفلسطيني من حدود وأراض زراعية وموارد طبيعية وأجواء، وتقطيع أوصاله وتقييد تجارته وحركته، ملحقاً بذلك الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي.[١]

وإمعاناً في التعنت الإسرائيلي واستمرار سيطرته على الأجواء البرية والبحرية والجوية، ونواياه في خنق الاقتصاد الفلسطيني، تمادت إسرائيل في إجراءاتها القمعية الهادفة إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني، فشنت ثلاثة اعتداءات متتالية على قطاع غزة تكبد خلالها الاقتصاد الفلسطيني خسائر بشرية ومادية كبيرة، الأمر الذي أدى إلى تعميق المأزق الاقتصادي الفلسطيني، وارتفاع معدلات البطالة وازدياد الفقر، وانخفاض الاستثمار، وزيادة العجز في الميزانية.

يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع والاعتداءات الإسرائيلية الثلاثة فتكت بقدرته على التصدير والإنتاج وحطمت بنيته التحتية، ولم تترك مجالاً لإعادة الإعمار أو الإنعاش الاقتصادي.[٢]

وحول الآثار الاقتصادية للهبة الجماهيرية على الاقتصاد الفلسطيني، من المتوقع أن تقوم إسرائيل بفرض عقوبات اقتصادية أو التهديد بفرضها للضغط على السلطة الفلسطينية لوقف هذه الهبة، وهذا الأسلوب تستخدمه إسرائيل في العادة في المواجهات التي سبقت تلك الهبة الجماهيرية.

وفي هذا السياق، من المهم لأي متابع ومهتم بالجوانب الاقتصادية التعرف إلى أوراق الضغط التي تمتلكها إسرائيل لتلحق بالاقتصاد الفلسطيني خسائر كبيرة في حال تطبيقها، وهي على النحو الآتي:

- وقف تحويل إيرادات المقاصة.
- منع العمال الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل.
- عرقلة النشاط التجاري.
- الحصار الاقتصادي.
- تجميد المساعدات الدولية.

١. وقف تحويل إيرادات المقاصة

تشكل إيرادات المقاصة التي تجبيها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب برتوكول باريس الاقتصادي ١٩٩٤، مورداً رئيساً لإيرادات الموازنة العامة، إذ إن متوسط نسبة هذه الإيرادات يبلغ ٦٠٪- ٧٠٪ من إجمالي الإيرادات الشهرية، وتغطي نسبة تتراوح بين ٤٥٪-٥٥٪ من إجمالي النفقات العامة،

أي أنها تغطي نحو نصف نفقات الموازنة العامة بما فيها النفقات التطويرية.[٣]

والواقع أن آلية تحصيل إيرادات المقاصة جعلت السلطة الوطنية الفلسطينية عرضةً ليس لاحتجاز إيراداتها فقط من إسرائيل، بل لاستمرار التهديد بالاحتجاز أيضاً، وفي حال قامت إسرائيل باحتجازها لن تتمكن السلطة من تأمين فاتورة الرواتب لموظفيها العموميين بشكل كامل خاصة أن إيرادات المقاصة تغطي فاتورة الرواتب العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أو ٥٠٪ من إنفاقها الحالي.

٢. منع العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل

يعتبر تشغيل العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلية إحدى الأوراق المهمة في تحكم إسرائيل بحجم النشاط الاقتصادي الفلسطيني ومعدلات البطالة تحديداً في الضفة الغربية، إذ إن جميع العاملين في إسرائيل هم من الضفة الغربية، حيث إن إسرائيل منعت دخول العاملين من قطاع غزة منذ انسحابها من القطاع في العام ٢٠٠٥،[٤] وقد بلغ عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٥، والذي يغطي الفترة من شهر نيسان إلى شهر حزيران، ١١٢٢٠٠ عامل، من بينهم ٦١٣٠٠ يحملون تصاريح عمل، وهي وثيقة تمنحها سلطات الاحتلال للعامل، تمكنه من دخول المناطق الإسرائيلية والعمل فيها، و٣٧٦٠٠ عامل لا يحملون تصاريح، و١٣٣٠٠ عامل يحملون جوازات سفر أجنبية أو هوية إسرائيلية.[٥]

وبالتالي فإن إسرائيل تلعب دوراً أساسياً في استيعاب جزء لا بأس به من القوى العاملة الفلسطينية، وقد استطاعت استخدام ذلك كورقة ضغط اقتصادية لامتصاص الهبة الجماهيرية، من خلال منع عدد كبير من القوى العاملة في إسرائيل، وذلك بحجة عدم مقدرة العمال الفلسطينيين على الوصول إلى أماكن العمل في المناطق الإسرائيلية، أو بسبب الخوف على حياتهم واحتمال التعرض للاعتداء، وإما بسبب إغلاق المصالح الاقتصادية وضعف الإقبال عليها، وهذا يعني فقدان نحو ١,٤ مليار دولار سنوياً يتم ضخها في الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة عن مستواه الحالي في الضفة الغربية بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر، والضغط المادي الأكبر على السلطة الوطنية الفلسطينية، وإحراجها أمام العمال، خاصة أنه يقع على عاتقها توفير مصدر دخل يؤمن لهم على الأقل المستلزمات الأساسية للحياة.

٣. عرقلة التجارة الخارجية

بالنظر إلى إحصاءات التجارة الخارجية الفلسطينية، نلاحظ أن غالبية الصادرات

السلعية تتجه نحو إسرائيل، نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطينية والسوق الإسرائيلية، إذ استحوذت السوق الإسرائيلية على نحو ٨١٪ من إجمالي الصادرات والتي بلغت قيمتها ١٤٨٧ مليون دولار خلال العام ٢٠١٤، بينما شكلت الواردات السلعية من إسرائيل ٧١٪ من إجمالي الواردات والتي بلغت ٤٤٨٧ مليون دولار خلال العام٢٠١٤ ،[٦] وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وقدرة السياسات الإسرائيلية الاقتصادية والتجارية على التأثير المباشر على أداء الاقتصاد الفلسطيني، كونها المصدر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطينية، والمتحكم بحركة السلع والبضائع من وإلى إسرائيل.

وحسب آخر إحصائية للتجارة الخارجية الفلسطينية، نلاحظ أن إجمالي الصادرات السلعية بلغ ٨٤,١ مليون دولار خلال شهر آب ٢٠١٥، واستحوذت الصادرات السلعية إلى إسرائيل على نحو ٨٧,٩٪ من إجمالي الصادرات، وبلغت قيمة إجمالي الواردات السلعية ٤٢٨,٧ مليون دولار خلال شهر آب ٢٠١٥ واستحوذت الواردات السلعية من إسرائيل على نحو ٥٣٪ من إجمالي الواردات.[٧]

يتضح مما سبق مدى تحكم إسرائيل في حركة النشاط التجاري، وذلك نتيجة طبيعية هيمنة الاحتلال الإسرائيلي الكامل على المعابر الدولية للسلطة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي جعل الاقتصاد الفلسطيني أسيراً لإجراءات الاحتلال، وهذا يعني أن معظم السلع الأساسية والمواد الخام والوسيطة تأتي عبر الاستيراد من إسرائيل، لذلك فالآثار الاقتصادية لاستمرار الهبة الجماهيرية في هذا القطاع تنحصر في وقف حركة الاستيراد والتصدير.

وعليه، فإن وقف حركة الاستيراد سيتمخض عنها شلل غالبية الصناعات الفلسطينية، خاصة أن حجم التجارة الخارجية مع إسرائيل تشكل نحو نصف حجم الاقتصاد الفلسطيني، كما أن وقف تصدير البضائع الفلسطينية عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية يعني تراجعاً كبيراً للصناعات التصديرية، كون معظم الصادرات الفلسطينية تتم من خلال إسرائيل.[٨]

٤. الحصار الاقتصادي

لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يمارس منهج الحصار الشامل تجاه الأراضي الفلسطينية، من خلال الإجراءات والتدابير الأمنية والسياسية والاقتصادية التي يتخذها بدوافع وذرائع متنوعة وعلى رأسها الأمنية، وشملت هذه الإجراءات: إغلاق المعابر، إقامة الحواجز، بناء جدار

الفصل العنصري، الحصار الشامل على غزة، الاستيطان، السيطرة على الموارد الفلسطينية ونهبها (الأرض والمياه)، منع استغلال موارد مهمة مثل استخراج الغاز من شواطئ غزة والبوتاس من البحر الميت وزراعة الأغوار واستغلالها، الاعتداءات العسكرية المتكررة، حجز إيرادات المقاصة التي تجبيها لصالح السلطة، تدمير البنى التحتية، حظر الأنشطة الاقتصادية في المنطقة "ج" في الضفة الغربية، إنشاء منطقة عازلة داخل أراضي قطاع غزة وعلى امتداد الحدود مع إسرائيل، منع الصيادين من تجاوز ٣ أميال فقط للصيد، وغير ذلك من الممارسات المقصودة تجاه الأراضي الفلسطينية.[٩]

ومن المتوقع أن يلجأ الاحتلال الإسرائيلي إلى استخدام هذه الورقة (الحصار الاقتصادي) من أجل وقف هذه الهبة الجماهيرية، حيث تعتبر ورقة الحصار من أخطر الأوراق التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، خاصة أن الاحتلال الإسرائيلي يلجأ لاستخدام هذه الورقة في حالات الاشتباك والمواجهات، ولعل أبرز دليل على ذلك العدوان الأخير على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤، حينما استخدم الاحتلال ورقة الحصار الاقتصادي في وقف العدوان، والذي أظهر بوضوح مدى خطورة الابتزاز السياسي من خلال شروط وقف العدوان مقابل تخفيف الحصار المفروض والسماح بدخول المواد الغذائية وتحسين سبل العيش، وبالتالي تكمن الآثار الاقتصادية للهبة الجماهيرية الراهنة في أن تشترط إسرائيل وقف هذه الهبة مقابل تخفيف الحصار، وفي حال استمرار الهبة الجماهيرية لفترة أطول وتحولها إلى انتفاضة قد يتعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى تشديد الحصار الاقتصادي.

٥. تجميد المساعدات الأميركية

يأتي قرار تجميد تحويل ميزانية المساعدات الأميركية السنوية إلى السلطة الفلسطينية، لهذا العام، والتي تبلغ قيمتها ٣٧٠ مليون دولار، من مجلس الشيوخ الأميركي، على ضوء الأوضاع الأمنية في إسرائيل، حسب ما نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية،[١٠] ضمن أوراق الضغط التي تمارسها إسرائيل على السلطة الوطنية الفلسطينية لوقف الهبة الجماهيرية.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن قرار تجميد تحويل المساعدات السنوية إلى السلطة الفلسطينية ليس جديداً، فالولايات المتحدة الأميركية تستخدم المساعدات التي تقدمها للسلطة الفلسطينية كورقة للضغط وتحقيق مآربها السياسية والتي تصب في مصلحة إسرائيل، وبالتالي فهي تقل وتزداد حسب الرضا الأميركي عن أداء

السلطة الفلسطينية، لذلك ظلت المساعدات الأميركية المقدمة للسلطة الفلسطينية مرهونة بمدى تجاوب السلطة مع رغبات واشنطن وتل أبيب.

خلاصة ما سبق، تمكّن من القول: إن استمرار الهبة الجماهيرية له آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني، نتيجة حجم الخسائر التي قد يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني عبر أوراق الضغط التي تمتلكها إسرائيل، وتستطيع من خلالها التأثير على الاقتصاد الفلسطيني وجعله عرضة للعديد من الأزمات والصدمات التي تؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي، مما سينعكس سلباً على مجمل حياة المواطنين.

ثانياً: الآثار المحتملة على الاقتصاد الإسرائيلي

تنحصر الآثار الاقتصادية المحتملة للهبة الجماهيرية على الاقتصاد الإسرائيلي في حجم الخسائر التي سوف يتكبدها في حال استمرار عمليات الطعن والدهس وإطلاق النار، حيث كشفت تقارير اقتصادية إسرائيلية عن مدى الضرر الذي سيصيب الاقتصاد الإسرائيلي في حال استمرار الأحداث الجارية بالوتيرة نفسها.

وأشارت تلك التقارير إلى أن ثمن شهر من الانتفاضة سيكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر تقدر بنحو ٥ مليارات شيقل من الدخل القومي العام، وغالبيتها من القطاع السياحي نتيجة انخفاض الحجوز الفندقية بنسبة وصلت إلى ٥٠٪ من بداية شهر تشرين الأول ٢٠١٥، يضاف إلى ذلك الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الإسرائيلي جراء تحويل ٤ مليارات شيقل لميزانية الجيش، و١,٥ مليار شيقل نتيجة انخفاض دخل الحكومة من الضرائب.

وهناك تأثير آخر للهبة الجماهيرية على الاقتصاد الإسرائيلي يتمثل في الاختلال في نوع العمالة ومهاراتها، نتيجة منع عمال الضفة الغربية من العمل في إسرائيل، مما سيؤدي إلى حدوث إرباك في بعض القطاعات وتحديداً قطاع الإنشاءات، وفي حال قامت إسرائيل باستبدال العمالة الفلسطينية بعمالة من شرق آسيا، قد يخلق "فجوة مؤقتة" للعمالة، ومن ثم فروقاً في المهارات والأجور، وإن كان فرق الأجور في صالح عمالة شرق آسيا إلا أن عمالة شرق آسيا ستكبد الاقتصاد الإسرائيلي تكاليف إضافية تتمثل في توفير مساكن لهم، إضافة إلى أن الأجور التي سوف يتقاضونها سيتم تحويلها إلى بلدانهم.

ومن التأثيرات أيضاً على الاقتصاد الإسرائيلي، أنه في حالات الاشتباك والمواجهة مع الاحتلال تنشط المبادرات والحملات المحلية والدولية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية والمستوطنات القائمة على أراضي الضفة الغربية "مستوطنات غير شرعية"، مما يزيد من دائرة المقاطعة، وبالتالي إلحاق مزيد من

الخسائر بالاقتصاد الإسرائيلي.

ووفقاً لما سبق يتضح أن استمرار الهبة الجماهيرية له تداعياته على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال حجم الخسائر التي يتكبدها، وقد يدخل الاقتصاد الإسرائيلي في فترة ركود اقتصادي طفيف، ولكن إسرائيل تمتلك احتياطياً من عملة الدولار وصل في شهر أيلول ٢٠١٥ إلى قرابة ٩٠ مليار دولار، وهذا يعد مؤشراً إيجابياً لإسرائيل وميزة لها ولاقتصادها، كون هذا الاحتياطي يعتبر مدخرات لها، ويمكّنها من الاستفادة منه في حالات الطوارئ، ويزيد من قدرة إسرائيل على تغطية نفقاتها الطارئة وتغطية الخسائر التي تكبدتها جراء اندلاع الهبة الجماهيرية.[١١]

ومن المتوقع أن تتزايد احتمالات تراكم الخسائر الاقتصادية لإسرائيل كلما طال أمد الهبة الجماهيرية، وستصبح الخسائر دورية إذا ما تم تطويرها إلى انتفاضة شاملة ومستمرة.

وعلى الرغم من أن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي والتي من المحتمل أن ترتفع في حال استمرار الهبة الجماهيرية مدة أطول، فإن تأثير الهبة الجماهيرية على الاقتصاد الفلسطيني أكبر من الاقتصاد الإسرائيلي.

الأمر الذي يتطلب من الجانب الفلسطيني دراسة أبعاد الهبة الجماهيرية جيداً، وتحديد أهدافها، والعمل على زيادة تكلفة الاحتلال الإسرائيلي، من خلال الخطوات الآتية:

- دعم الحملات والمبادرات لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية ومنتجات المستوطنات باعتبارها وسيلة من وسائل المقاومة الشعبية وخاصة أنها تكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر كبيرة.
- القيام بحملة إعلامية دولية لفضح الممارسات الإسرائيلية في المجال الاقتصادي ومخالفاتها للقوانين والتشريعات والأعراف الدولية ومخاطبة المؤسسات الاقتصادية والعالية والاتحادات والنقابات في مختلف دول العالم، من أجل شرح المعاناة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني ومحاولة فرض عقوبات اقتصادية ضد إسرائيل – ولو على مستوى بعض الاتحادات والنقابات والمراكز التجارية الدولية.
- إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل والتعجيل بطرح ملف اتفاق باريس على المستوى الدولي.
- تفعيل خيار اللجوء لاقتصاد الصمود ليتناسب الوضع الاقتصادي مع الهبة الجماهيرية باعتبار أن اقتصاد الصمود هو الوجه الآخر للنضال السياسي.
- التوقف عن استيراد البضائع التي يمكن إنتاجها محلياً، وذلك لدعم المنتج المحلي، الأمر الذي سيترتب عليه الاعتماد على الذات وتوفير فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل وبالتالي انخفاض نسبة البطالة.

الهوامش

١ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي ٢٠١٣، رام الله، ٢٠١٤، ص ٦.

٢ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة للشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، ٢٠١٥، ص١١.

٣ سيف الدين عودة، مخاطر العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، مجلة المرساة الاقتصادية، سلطة النقد الفلسطينية، العدد الثالث، رام الله، تشرين الأول، ٢٠١٤، ص٧.

٤ نفس المرجع السابق، ص٨.

٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، الربع الثاني، رام الله، ٢٠١٥، الموقع الإلكتروني: http://www.pcbs.gov.ps.

٦ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي ٢٠١٤، رام الله، ٢٠١٥، ص٤٧–٤٨.

٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للتجارة الخارجية المرصودة للسلع لشهر آب ٢٠١٥/٨، رام الله، ٢٠١٥، الموقع الإلكتروني : http://www.pcbs.gov.ps.

٨ سيف الدين عودة، مرجع سبق ذكره، ص٨.

٩ مازن العجلة، تحديات التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد ٤٤، غزة، ٢٠١٥، ص٣٥.

١٠ دنيا الوطن، واشنطن تجمد تحويل المساعدات الأميركية للسلطة الفلسطينية، شؤون فلسطينية، رام الله، ٢٠١٥/١٠/٢٤، الموقع الإلكتروني: http://www.alwatanvoice.com.

١١ جريدة الاقتصادية، تصاعد الانتفاضة الثالثة يقود الاقتصاد الإسرائيلي للانهيار، ١٩ تشرين الأول ٢٠١٥، الموقع الإلكتروني: http://www.eqtesadia.ps .

الهبة الشعبية تفتح طريقاً للخروج من فك أوسلو

محمد هواش*

تطرح الهبة الشعبية الفلسطينية بمدها وجزرها سلسلة من الأسئلة والردود والفرضيات والفرص، على قاعدة أن العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية لا يمكن أن تستمر برتابتها وروتينها المريح لإسرائيل، الأمر الذي يسمح لها بمواصلة احتلالها للأراضي الفلسطينية وسيطرتها على الشعب الفلسطيني وتحكمها بآليات عمل وتعاون مريحة ومربحة، ومواصلة عمليات سلب الأراضي ومصادرتها وبناء المستوطنات وتهويد القدس والسيطرة على المقدسات الإسلامية (شرارة الهبة الحالية)، وترك الخدمات الأساسية للسلطة الفلسطينية في ظروف لا تسمح بأي تنمية مستدامة، وحرمانها من قدراتها على التطور والتنمية نحو أداء اقتصادي حر، واستمرار سيطرة إسرائيل على الحدود وإبقاء الأمن الخارجي من مسؤولياتها من دون توفير الأمن للمواطن الفلسطيني واقتصاده المقيد والمشوه بفعل السياسات الاستعمارية، وصولاً إلى رفض إسرائيل أي تسوية مع الفلسطينيين تؤدي إلى إقامة دولة حقيقية ذات سيادة، مستندة في ذلك كله إلى قوتها العسكرية المجردة واحتكار واشنطن حق رعاية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية تحت عنوان رعاية عملية السلام.

أخذت الهبة الشعبية الفلسطينية في شهرها الأول زمام المبادرة، وقالت لإسرائيل إن الشعب الفلسطيني لا يقبل مقاربتها الاستعمارية ومواصلة الاحتلال من دون أن تدفع ثمناً

* إعلامي ومحلل سياسي.

لاحتلالها، ووجهت رسالة قوية حتى الآن مفادها أن هذا الوضع غير مقبول، وكون السلطة الوطنية مكبلة بالاتفاقات والقيود الاحتلالية ومنظومة السيطرة الاستعمارية فإن المجتمع الفلسطيني لا يمكنه قبول هذه السيطرة إلى ما لا نهاية. ولا يمكنه قبول أن تواصل إسرائيل سيطرتها على الشعب الفلسطيني من دون دفع تكلفة هذه السيطرة.

ولكي تكون الأمور أكثر وضوحاً: يمكن القول إن إسرائيل حوّلت اتفاق أوسلو من اتفاق تسوية مرحلية إلى فخ لإجهاض إقامة دولة فلسطينية وتخليص إسرائيل من تكلفة الاحتلال (خدمات للسكان، وأمن للجميع) بينما كان اتفاق أوسلو بالنسبة إلى الفلسطينيين تسوية مرحلية مدتها ٥ سنوات تقام خلالها سلطة وطنية فلسطينية تبني مؤسسات الدولة وتقوم بوظيفة تحمل أعباء الخدمات الأساسية (صحة وتعليم وأمن داخلي) وإدارة الاقتصاد الفلسطيني وتنميته نحو تسوية نهائية تقام خلالها دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. ولا تسمح اتفاقات أوسلو باستخدام العنف سبيلاً أو مركباً من مركبات هذه العملية. وحشرت إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الأميركية الفلسطينيين في طريق وحيدة وفريدة لإنهاء الاحتلال، تقوم على المفاوضات من دون توافر نية إسرائيلية أميركية لإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية واستكمال التسوية المرحلية إلى تسوية نهائية تشمل حل قضايا الوضع النهائي: القدس، اللاجئين، الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة/ والمياه. وللأسف أدرج موضوع سيادي بين هذه القضايا التفاوضية هو الحدود. إذ لا توجد دولة تحت الاحتلال تساوم على أراضيها وحدودها. وكان الأجدى عرض الموضوع في إطار ترسيم الحدود على أساس خط الرابع من حزيران وإمكان إجراء تعديلات على خط الحدود بما لا يؤثر على مبدأ أن يقوم على خط الرابع من حزيران.

لم يكن الفخ نظرياً فحسب، بل جر الفلسطينيين إلى التزامهم بنصوص الاتفاقات من حيث نبذ العنف من طرف واحد وعدم ممارسة أي حق من حقوق الفلسطينيين كشعب ودولة تحت الاحتلال، بما في ذلك الحق في مقاومة الاحتلال الذي تكفله القوانين والمواثيق الدولية بما في ذلك استخدام السلاح. وهو أمر لا يعني الدعوة إلى استخدام العنف في كل وقت. فاستخدام أسلوب كفاحي معين يجب أن يوضع بميزان الجدوى والفائدة لا استخدامه باعتباره حقاً. وهنا يتوجب التذكير بالفرق بين الحق والقدرة على توفير القوة المناسبة والمشروعة لتحصيله. والأمر هنا مهم للتذكير بلا جدوى بقاء الفلسطينيين أسرى هذا الفخ وقيوده المكبلة. وفتح آفاق للخروج منه بأقل الخسائر الممكنة وبما يوفر للهبة الشعبية أفقاً سياسياً ويوفر للفلسطينيين قدرة على مراكمة المكاسب والقوة للإفلات من التزاماتهم بأوسلو وربط هذه الالتزامات بالتزام إسرائيل بها والمدى الزمني

لتطبيقها باعتبارها اتفاقاً انتقالياً لا يجوز ومن غير المقبول تأبيده حتى لو بالانسحاب التدريجي الهادئ من اتفاقيات أوسلو.

هناك حاجة لذلك؟ نعم. وهل هذا ممكن؟ أيضاً نعم. كيف:

أولاً: يمكن الخروج من أوسلو في إطار عملية دولية. أي إيكال مهمة إنهاء الاحتلال لهيئة دولية. وألا تكون العملية أحادية أي تقتصر على إعلان سياسي فلسطيني و"كان الله بالسر عليم". فمن شأن هدم البنية السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية الإطاحة بجملة من المكاسب السياسية ليس آخرها قبول فلسطين دولة في الأمم المتحدة تحت الاحتلال، والذي رتب حقوقاً لهذه الدولة لا ينبغي التقليل من أهميتها، ولكن لا يمكن الركون إلى أن هذا الإنجاز يكفي وحده من دون عمل جدي متواصل لتطويره وفي أطر وأدوات شرعية كالأمم المتحدة. وهناك أمثلة حديثة لإنهاء احتلال دولة أو إقليم عبر ومن خلال هيئة دولية تتبع الأمم المتحدة مثل الحماية الدولية في كوسوفو وتيمور الشرقية. وهي تجارب عمرها عقدان أو أقل من الزمن. وقد تقدم الرئيس الفلسطيني محمود عباس بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة لتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني. ويمكن لهذا الطلب أن يتحول إلى خشبة خلاص للأسرة الدولية ودولها التي تؤمن بحل الدولتين بصرف النظر عن أسباب تمسكها بهذا الحل واستنكافها عن بذل أي جهود ذات مغزى في هذا الاتجاه حتى الآن. فضلاً عن توفير خروج فلسطيني آمن من فخ أوسلو إلى فضاء شرعي آخر يحمل فرصاً حقيقيةً لخلاص الشعب الفلسطيني على الرغم من الظروف الصعبة والتعقيدات التي تحيط بهذه العملية. ولا يجوز الخوف من الانتقال من إطار شرعي لعملية سلام فاشلة دفنتها إسرائيل في وحل استعمارها البغيض إلى عملية سلام تحمل في ثناياها فرصاً لترجمة موافقة الأمم المتحدة على قبول إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل تعيشان في أمن وسلام إلى واقع.

تهدف الحماية الدولية عادةً إلى إدارة شؤون البلد لمرحلة انتقالية تؤدي فيما بعد إلى تسليمه زمام الأمور وتمكينه من الاستقلال. وتفيد تجارب مناطق عدة من العالم كتيمور الشرقية وكوسوفو والبوسنة، وغيرها أن هذه الإمكانية موجودة وقابلة للتنفيذ، إذا اجتمعت الإرادة الدولية أولاً والمحلية ثانياً، الكافية لتحقيق ذلك من جميع الأطراف المعنية.

على سبيل المثال، حصلت تيمور الشرقية على استقلالها في أيار من العام ٢٠٠٢، بعد قرون من الاستعمار الإندونيسي وعقود من الاحتلال والقتال، أودت بحياة مئات الآلاف من سكانها.

وإلى جانب تيمور الشرقية، تبرز أيضاً تجربة كوسوفو. ففي العام ١٩٩٩، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٢٤٤، الذي يكلّف الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء وجود مدني دولي في كوسوفو، تحت اسم "بعثة الإدارة الانتقالية في كوسوفو". كانت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو غير مسبوقة

من ناحية تعقيد مهامها والمجالات التي قامت بإدارتها، إذ قام مجلس الأمن بتخويلها سلطة على إقليم وشعب كوسوفو، وما يتضمن ذلك من سلطات تشريعية وتنفيذية وإدارة القضاء.

وجاء قرار إنشاء البعثة الدولية عقب انسحاب منظمة حلف شمال الأطلسي من كوسوفو، بعدما ارتكبت السلطات الصربية آنذاك انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحق الألبانيين، بما في ذلك عمليات ترحيل جماعي لألبان كوسوفو.

تمكنت البعثة الدولية، بمساعدة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إضافة إلى مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة من إنشاء مؤسسات حكم ذاتي في كوسوفو ودعمها. وعلى الرغم من أن الوضع في كوسوفو لم يحلّ بشكل نهائي لأسباب عدة، من بينها رفض صربيا الاعتراف باستقلال كوسوفو، الذي أعلنته في العام ٢٠٠٨، لاعتباره جزءاً من أراضي صربيا غير قابل للتصرف، إلا أن التقدم الذي أحرز لا يستهان به. وبموجب إعلان كوسوفو الاستقلال، أجرت بعثة الأمم المتحدة تعديلات مختلفة على مهامها وأعيد تشكيلها. وفي العام ٢٠١٠، أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً يقضي بأن إعلان كوسوفو استقلالها لا ينتهك القانون الدولي.

وهكذا، فالأمر ليس مجرد خطوة دبلوماسية استعراضية من دون العمل على دعم ذلك بعملية سياسية دبلوماسية في إطار القانون والشرعية الدولية التي توفر هذه المنصة للتغيير.

إضافة إلى الهبة الشعبية برسالتها التي تقول إنه لا معنى لعملية مفاوضات بين دولة تحت الاحتلال ودولة تقوم بالاحتلال ولا تريد الأخيرة لاحتلالها أن ينتهي. وأن عملية سياسة ذات معنى هي فقط التي تؤدي إلى الخروج من مظلة أوسلو إلى مظلة دولية توفر مساراً لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية. إضافة إلى ذلك فإن هذه العملية يمكن أن تستمر إذا افترضنا أن السلطة الفلسطينية تدرك أنها فتحت معركة دبلوماسية متعددة الوجوه. ويمكنها أن تتفادى الوقوع في فخ أشد تعقيداً وأكثر تكبيلاً لها وللحركة الوطنية الفلسطينية إذا أطلقت إعلاناً سياسياً فقط وقدمت طلب الحماية الدولية إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

فالطلب يحتاج إلى سلسلة مواقف أولها: توفير أسباب مواصلة الهبة الشعبية بوتائر سلمية وشعبية حتى لو تخللها عمل هنا وآخر هناك خارج عن مبدأ استبعاد استهداف المدنيين الإسرائيليين.

واستبعاد تكرار تجربة الانتفاضة الثانية التي استهدفت المدنيين الإسرائيليين في قلب المدن والتجمعات السكنية والتجارية؛ ما أدى إلى نتائج عكسية، إذ جردت الفلسطينيين من أوراق التضامن الدولي مع أهدافهم في التخلص من الاحتلال، وأعطت رسالة خاطئة تخالف حقيقة وجوهر ومطلب الكفاح الفلسطيني بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، وسمحت

لإسرائيل بإعادة احتلال المدن من دون قدرة عملياتية على صدها ومن دون قدرة على ترجمة الأعمال العسكرية الفلسطينية إلى واقع سياسي جديد. ودمرت هياكل السلطة ومؤسساتها الأمنية بالإضافة إلى شل الحياة الاقتصادية بإغلاق الطرق وتقييد حرية الحركة للأفراد والحركة التجارية بما في ذلك السلع التجارية؛ ما أدى إلى إعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية في بعض مناحيها من الصفر.

الخوف اليوم من تكرار سيناريو الانتفاضة الثانية ليس خاطئاً أو لا يفيد الفلسطينيين فحسب. بل يضر أشد الضرر توجههم إلى الانتقال من أسر العلاقات والاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل إلى عملية دولية ذات قدرة وإغراء على تأييدها دولياً والدفاع عنها، تبدأ من ترجمة مطلب الحماية الدولية والسعي إلى تحديد أولويات العمل الدبلوماسي الناجع لترجمة هذا التوجه إلى عمل سياسي ووطني كبير. نعتقد أنه يبدأ من السعي إلى إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لتشكيل هيئة دولية تفرض الحماية والوصاية لفترة محددة تؤدي إلى الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران وإجبار إسرائيل على إجلاء قواتها العسكرية وفكفكة بنية الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية. وإذا رفضت إسرائيل، وهذا ممكن، فيمكن العمل على محاسبتها والتشويش على مكانتها القانونية دولياً وتسهيل عمليات المقاطعة التدريجية لها، ولأن الفلسطينيين كانوا خلال العشرين سنة الماضية أسرى عملية سياسية واتفاقات منبثقة من أوسلو، فقد راهنوا على أن تنتهي المرحلة الانتقالية، ولكن ما دامت إسرائيل تتنكر لكل الاتفاقات وتطالب الفلسطينيين بالالتزام بها، فإن فتح طريق جديد لا يخرج عن القانون لا يكون قفزة في الهواء، بل يؤسس لوضع تاريخ الانتهاء من الاحتلال في أيدي هيئة دولية لا في أيدي الفلسطينيين ولا الإسرائيليين تماماً مثلما حصل في تيمور الشرقية أو كوسوفو.

وهناك صعوبات وعقبات ولكن أيضاً هناك تعاظم دولي مؤيد لحل الدولتين، أي إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية. إذ لا يوجد أحد اليوم في العالم مقتنع بأن الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو تريد السلام. وهناك ميل متزايد لدى العالم ولدى الإسرائيليين إلى الاقتناع بأن إسرائيل لا تستطيع أن تكون دولة طبيعية إلا إذا طبعت علاقاتها مع المحيط العربي على الرغم من كل قوتها العسكرية واقتصادها العصري الكبير. وإسرائيل لا تريد أن تكون جزءاً من المنطقة. ولهذا فإن الحديث عن إحياء مبادرة السلام العربية يعد مخرجاً مناسباً لذلك. وفي إسرائيل ينادي معظم قادة الأجهزة الأمنية سابقاً بإحياء المبادرة العربية والبدء بسلام مع العرب تدمج فيه التسوية مع الفلسطينيين انطلاقاً من فكرة وجود حكومة إسرائيلية لا تريد السلام مع الفلسطينيين ولا تعتبر الرئيس محمود عباس شريكاً لصنع السلام.

إضافة إلى ذلك فإن تزايد واتساع حملة المقاطعة الأكاديمية والاقتصادية لإسرائيل مؤشرات جيدة في الحلبة الدولية، وقد رأينا عصبية إسرائيل لدى بدء أوروبا وسم منتجات المستوطنات؛ ما يعني ضرورة توسيع أشكال المقاطعة لإسرائيل حيث أمكن، ابتداءً من الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن تكون قراراً للمواطن وترك خيارات أمام المستهلك في السوق الفلسطينية.

وأخيراً، فإن تراجع الولايات المتحدة على المستوى الدولي انطلاقاً من سلسلة مواقف دولية في أوكرانيا وفرض روسيا إرادتها في هذا النزاع من دون أي قدرة لواشنطن على الرد على ذلك بخطوة تساويها في الحجم والمكانة، وكذلك قبول إيران كلاعب إقليمي في المنطقة، والخطوة الروسية في سورية التي توجت بانقلاب عندما قررت روسيا نشر بطاريات صواريخ مضادة للطائرات والصواريخ (س ٤٠٠) في سورية، وهي صواريخ فعالة في دائرة قطرها ٨٠٠ كيلو متر، وفي هذه الدائرة لا تستطيع أي طائرات أن تتحرك من قواعد انجرليك التركية واكروتيري البريطانية في قبرص ومطارات في إسرائيل لو أرادت روسيا ذلك. ما يعني أن نظام القطب الواحد في السياسة الدولية قد سقط فعلاً ولا تستطيع واشنطن أن تدير الظهر للإرادة الدولية لو توافرت لها ظروف مواتية لا تتعارض مع سياساتها لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، وهو شعار أميركا منذ عهد الرئيس السابق جورج بوش.

تحتاج هذه العملية أيضاً وقبل كل ذلك إلى طي صفحة الانقسام الأسود من تاريخ الشعب الفلسطيني ومد ولاية حكومة التوافق الوطني إلى قطاع غزة، وتأليف حكومة وحدة وطنية بمشاركة جميع الفصائل كي تتحمل مسؤولياتها في عملية سياسية كبرى تؤدي إلى طلب الحماية الدولية وفتح الطريق أمام إنهاء الاحتلال من خلال خطوات سياسية تشجع الدول الكبرى التي تؤمن بحل الدولتين على الدخول في هذا المسار من دون التذرع بأي سبب داخلي فلسطيني.

وهذا لا يعني بالطبع أن هذا الطريق مستقيم ووردي ولا مشاكل أو عقبات تعترضه. فالولايات المتحدة الأميركية التي تؤمن إدارتها بحل الدولتين ولا تجد سبيلاً لفرضه، سوف تجد صعوبة في الاعتراض على مسار سلمي لتطبيق ما نادت به وتراجعت عن تطبيقه خلال فترتي رئاسة الرئيس باراك أوباما.

وإذا استعد الفلسطينيون كفاحياً وقانونياً وسياسياً بما فيه الكفاية للخروج من فخ أوسلو إلى هيئة قانونية دولية، تكون الهبة الشعبية الفلسطينية قد حققت هدفها الأول. ويحتاج تطورها إلى انتفاضة شعبية سلمية تشارك فيها أوسع فئات الشعب الفلسطيني وتستطيع أن تجبر إسرائيل ورعاتها الدوليين على عدم إدارة الظهر لحق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية .

أثر التكنولوجيات الحديثة في توجيه السياسات العامة نحو ترقية الخدمة العمومية

د. ميادة بن بريهوم*

مقدمة

عملت الدول متقدمةً أكانت أم ناميةً، في سياق التحولات التي فرضتها الموجة التكنولوجية، على إقحام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تسيير القطاع العمومي؛ مما أدى إلى إحداث تغييرات جوهرية مست مجال السياسات العامة التي امتدت تأثيراتها إلى الخدمة العمومية، ونظراً لتوسع استخدام هذه التكنولوجيات برز مفهوم الحكومة الإلكترونية الذي طرح كبديل للآليات التسييرية التقليدية، من أجل تحديث خدماتها وتكييفها مع التحولات التي مست مجال السياسات العامة، في ظل اتساع رقعة العولمة الاتصالية، وبما أن السياسات العامة وثيقة الصلة بالخدمة العمومية فإن محتوياتها وتوجهاتها تهدف إلى تفعيل جوانبها المؤسساتية وآلياتها الوظيفية. وبالتالي نجد أن هذا التطور، الذي مس تكنولوجيات الإعلام والاتصال، أدى إلى اتساع دائرة تأثير العولمة الاتصالية التي قامت بتحجيم وتصغير ما أنتجته الثورة الصناعية، فمن خلالها أصبح المتغير التقني يأخذ أبعاداً سياسيةً، وهذا ما يظهر تأثيره على محتويات السياسة العامة، ومنها انعكست تأثيراتها على مجال الخدمة العمومية، التي طرأت عليها تحولات عميقة مست جوانبها الهيكلية وآلياتها الوظيفية؛ مما تطلب اعتماد مجموعة من النظم المعلوماتية الحديثة في عملية تطوير أداء الخدمة العمومية وتحسينها، من خلال الأخذ بالميكانيزمات والتطبيقات

* أستاذة العلوم السياسية بجامعة سطيف ٢ – الجزائر.

الإلكترونية التي تسهل عملية تنفيذ السياسات العامة وتفعيل مؤسسات الخدمة العمومية.

بما أن تأثير الموجة التقنية الحديثة شمل النظم الإدارية للخدمة العمومية فإن التحولات التي مست السياسات العامة سايرتها أطروحات ومفاهيم جديدة استهدفت تحديث توجهاتها، وهذا ما يظهر في مفاهيم الحكم الراشد والتسيير العمومي الجديد التي تتطلب إقحام التقنيات الاتصالية والمعلوماتية الحديثة في أنشطة المرفق العام، إذ استطاعت هذه التقنيات إحداث نقلة نوعية في الخدمة العمومية، بحيث أدت إلى تفكيك البني والآليات التقليدية المعتمدة في تسيير السياسات العامة بما يرسخ دور الدولة في رسمها، وهذا ما يظهر جلياً في طبيعة الأداء الذي تقدمه مؤسسات الخدمة العمومية خلال تنفيذ هذه السياسات.

نجد من هذا المنطلق، أن الموجة التكنولوجية الحديثة أفرزت واقعاً جديداً يتمثل في ظهور مفهوم الإدارة الإلكترونية؛ مما يتطلب من الدولة رسم سياسات عامة تستجيب لمتطلبات التحديث والإصلاح الإداري، وذلك بإدماج تكنولوجيات نقل المعلومات ضمن البنية المؤسسية للخدمة العمومية، التي أصبحت ترتبط أشد الارتباط بنوعية الخدمات التي تقدمها من خلال استجابتها لقيم ومتطلبات الديمقراطية، والحكم الراشد، وحقوق الإنسان، والتسيير العمومي الجديد، وبما يتلاءم مع مقتضيات الموجة التكنولوجية التي أدت إلى إحداث تحولات جذرية مست توجهات السياسات العامة ومحتوياتها، والتي بدورها أثرت على الخدمة العمومية. باعتبار السياسات العامة تمثل المسار الذي تتبعه الخدمة العمومية، وبالتالي إقحام تكنولوجيات الحديثة كان من أجل تجاوز مختلف التحديات والعراقيل التي يواجهها هذا المسار. ومن هذا المنطلق تسعى هذه المداخلة إلى الإجابة عن الإشكالية الآتية:

كيف تؤثر التكنولوجيات الحديثة على السياسات العامة في توجيهها نحو تفعيل الخدمة العمومية؟ وإلى أي مدى تأثرت الخدمة العمومية بالموجة المعلوماتية والاتصالية الحديثة؟

المحور الأول: علاقة تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالسياسة العامة وتأثيرها على الخدمة العمومية

أدى تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال إلى إحداث تحولات جذرية في حياة البشرية، إذ أصبحت شعار الفترة المعاصرة، بالنظر إلى أن معيار نجاح أي دولة في عالم اليوم يتعلق بما تمتلكه من معلومات والتسيير الجيد لها. وبالتالي تقاس قوة الدولة بمدى قدرتها على تعميم تكنولوجيا المعلومات التي من خلالها يمكن أن تحتل مكانة كبيرة في العالم، وانطلاقاً من هذه الأهمية التي تتمثل في عصرنة آليات عملها من خلال إقرار سياسة معلوماتية تعمل على تنظيم تدفق المعلومات على نحو يناسب

مختلف القطاعات الحكومية، وباستخدامها وفق منهجية ملائمة لتطوير القطا ع العمومي وتفعيل أدائه بما يضمن اتخاذ تدابير جيدة لترقية الخدمة العمومية.[1]

يستوجب التطرق إلى مسألة ترقية الخدمة العمومية عدم إغفال دور التقنيات الحديثة في ذلك، ولهذا نجد أن عملية رسم السياسات العامة تتطلب توافر المعلومات الكافية إلى جانب وجود إمكانيات تقنية من أجل التسهيل من عملية تنفيذها، هذا ما ينعكس إيجاباً على الخدمة العمومية، من منطلق أن مقتضيات هذا العصر تتطلب مسايرة نوعية موجة التطور التقني من الجوانب كلها، ولهذا أصبحت مسألة تطوير الخدمة العمومية بالغة الأهمية لدى خبراء الإدارة ومحللي السياسة وصنا ع القرار خلال تناولهم مجال السياسة العامة. وفي هذا السياق، تم ربط تعريفات السياسة العامة باعتبارها من وظائف الدولة الأساسية وكجزء من أجوبة النظام السياسي، وبحسب «توماس داي» هي ما تريد أن تفعله الحكومة والتي تختص بمعرفة مدى قدرتها على التحكم، كما أن ذلك مرتبط بنوعية الأداء الذي تقدمه مختلف الأجهزة الحكومية والإدارية.[2]

ولهذا نجد أن التطور التكنولوجي سمح بتجسيد ذلك، وهذا ما يظهر في تأثيره على مضمون السياسات العامة، التي مستها تغييرات في منهجية إعدادها وتنفيذها، ولهذا اتجهت دول كثيرة إلى إعادة هندسة عملية رسم السياسات العامة، وهذ ما يظهر في إصلاح نظمها الإدارية، وذلك لمسايرة التحولات التكنولوجية الحديثة؛ مما أضفى جودةً ونوعيةً على الخدمات التي تقدمها الدولة.

نجد في هذا السياق أن التوجهات العامة للعصر الحالي تميل نحو استخدام التقنيات الحديثة؛ نظراً لتأثيرها الواسع على النمط المعيشي للأفراد والحياة العامة، وفي هذا السياق نجد أن مجال السياسات العامة شهد تحولات جذرية مست جوانبه المعرفية والتطبيقية، فعملية تنفيذ هذه السياسات أصبحت تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيات الحديثة، وذلك من أجل ربح الوقت والاقتصاد في المال، إلى جانب توفيرها خدمات جيدة تستجيب لمتطلبات هذا العصر، وبما أن تنفيذ السياسة العامة يرتبط بالعمل الإداري الذي يعبر عن حركية المنظومة الإدارية للدولة وعملياتها المنتظمة عبر الزمن، فإن تحقيق الأداء الجيد للتنظيمات الإدارية يستلزم مسايرتها للتطور التكنولوجي الذي من شأنه أن يؤدي إلى ضمان نتائج ذات آثار جيدة للسياسات المرسومة. وفي هذا الشأن نجد أن توافر المعلومات اللازمة لعملية صنع السياسات العامة في وقتنا الحاضر يعد حتميةً، نظراً للأهمية الكبيرة التي تحتلها المعلومات بالنسبة للسياسات العامة، إذ إن نقصها أو توافرها يؤدي إلى نجاح أو فشل مختلف السياسات المرسومة، مما يصعب من التزام المنفذين بالخضوع لمضامينها.

١. السياسة المعلوماتية كقاعدة لتطوير الخدمة العمومية

امتد تأثير التكنولوجيات الحديثة إلى تحديد طبيعة السياسات العامة الواجب وضعها، وهذا ما يستلزم من الدولة اعتماد سياسة معلوماتية تساير الموجة التكنولوجية وتعمل من خلالها على تطوير الخدمة العمومية، وذلك بتبني نظام إداري يستجيب لمتطلبات الحداثة والعصرنة ويعتمد على تسخير التطبيقات الإلكترونية في تنفيذ مختلف السياسات العامة من خلال تبني نظام مؤسساتي حديث.[٣] من خلال التجاوب مع تأثيرات الموجة التقنية والمعلوماتية العالمية، التي أصبحت وسائلها تمثل مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية، والتي تلعب فيها الخدمات العامة دوراً فعلياً في الدفع بعجلة التنمية، وهذا يتطلب من الدولة اعتماد سياسة معلوماتية توظف ضمن منهجية إصلاحية تستهدف ترقية خدمتها العمومية.

نجد في هذا الصدد أن العديد من الدول استطاعت الاندماج في مجتمع المعلومات من خلال قدرتها على تكييف سياساتها العامة مع التحولات التقنية، وذلك عبر الجمع بين الإمكانيات المادية المتاحة لديها إلى جانب اعتمادها على أسس علمية تراعي فيها الأهداف والوسائل المنهجية المطلوبة خلال تنفيذ هذه السياسات، مما ساعدها على الانتقال من المستوى النظري المجرد إلى المجال التطبيقي الملموس، وهذا ما يظهر في نجاح العديد من الدول في التأسيس لحكومة إلكترونية تحاول أن تكون بديلاً للمفهوم التقليدي للدولة، والتي أصبحت تقدم خدمات عن بعد ودون عناء.

يمكن القول بالتالي إن العلاقة الموجودة بين التكنولوجيات الحديثة والسياسات العامة هي علاقة تكامل وانسجام، بحيث إن الآليات التكنولوجية مؤشر أساسي في تحديد تطور الدولة وتقدمها، وما دامت السياسات العامة اختصاصاً أصيلاً للدولة، فإن ذلك يتطلب توافر مجموعة من القواعد والأسس التي تنظم وتوجه تدفق المعلومات بما يؤدي إلى تطوير الخدمات العمومية للدولة، وفي هذا الصدد تعرف منظمة "اليونسكو" الخدمة العمومية بأنها مجموعة المبادئ والاستراتيجيات المرشدة نحو تحقيق هدف عام عبر وضع دورة المعلومات في قلب السياسة العامة والتي ترتبط بإنتاج تجميع، توزيع، بث، استرجاع، اختزان المعلومات.

ولهذا نجد أن عملية تطوير الخدمة العمومية تحتاج بصفة أساسية إلى التكنولوجيات الحديثة التي ازدادت أهميتها بشكل مطرد نتيجة تزايد اهتمامات الحكومات بتحسين وضبط حياة المجتمع (ضرائب، رعاية اجتماعية، تخطيط) إلى جانب نمو الوعي ودرجة المشاركة الديمقراطية في تسيير الشؤون الإدارية والسياسية، ولعل عصرنا الحالي يعتبر المعلومات ثروة وطنية لا تقل أهميتها عن الموارد البشرية والطبيعية، باعتبارها شريان الحياة الذي تعتمد عليه عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي فإن ترقية الخدمة

العمومية يتوقف على مدى توافر المعلومات وتدفقها ونوعيتها.[٤] ولهذا نجد أن السياسة المعلوماتية تمثل بالنسبة لعملية تطوير الخدمة العمومية عصبها الأساسي والأرضية التي تنطلق منها، إذ إن التحولات التي أحدثتها التكنولوجيات الحديثة أدت إلى خلق أنماط حياتية وتنظيمية ومؤسساتية، مما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار أهمية البعد التكنولوجي في مضمون السياسات العامة، من خلال إقرارها أساليب عمل جديدة تعتمد داخل المؤسسات والهيئات الحكومية المخولة تنفيذ السياسات المرسومة.

٢. تأثير التوجه الإلكتروني على السياسات العامة وانعكاساته على الخدمة العمومية

تعكس التوجهات الجديدة التي تسلكها السياسات العامة طبيعة التحولات الحاصلة في العالم، ومن خلالها تضاعفت أهمية القضايا المحلية والعالمية، والتي أصبحت محط اهتمام الرأي العام الذي تراجعت لديه أهمية القضايا الأيديولوجية والجدال السياسي والنظري لصالح البحث عن دولة الرفاه، من خلال المطالبة بتحسين شروط الحياة اليومية للمواطن، وبالتالي أصبح تطوير وإصلاح الخدمة العمومية ضرورة ملحة، نظراً لتأثير مجموعة من المفاهيم والتوجهات الجديدة على مضمون السياسات العامة، أين اقترنت بمفاهيم التسيير العمومي الجديد وقيم حقوق الإنسان والحكم الراشد والديمقراطية.

فرض هذا الواقع حتمية تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة لتطوير المرفق العمومي، وذلك لتكريس هذه التوجهات والقيم عند وضع السياسات العامة، ولعل إقحام هذه التقنيات أصبح معياراً أساسياً ومؤشراً مهماً في تصنيف الدول من حيث التخلف والتقدم والقوة والضعف ومدى تحكمها في تسيير الشأن العام بالتقنيات الحديثة، ومن هذا المنطلق تركز العديد من الدراسات والتقارير الدولية على ضرورة كسب مزيد من المعرفة، وفي هذا الصدد، أيضاً، أصبح اقتصاد المعرفة من أبرز التوجهات الحديثة والرئيسة في اقتصاديات الدول المتقدمة، نظراً للمكانة التي تحتلها في سلم تطور وتقدم الأمم، فتعميم هذه التكنولوجيات الحديثة يعد من بين أهم مقومات النهوض وتحقيق الازدهار في شتى الميادين، وهذا ما يقودنا إلى التسليم بأن القوة المعلوماتية قوة في حد ذاتها، بالنظر إلى أن قوة الدول وتطور المجتمعات حالياً يقاسان بما تملكه من تقانة معلوماتية وما تنتجه من معرفة.[٥]

لهذا نجد أن معظم دول العالم تعتمد سياسات عامة تتبنى في توجهاتها مفهوم الإدارة الإلكترونية لتطوير خدماتها، وذلك باستغلال تكنولوجيا نقل المعلومات والاتصال في تفعيل أداء المرفق العام وتطوير آليات عملها في جميع القطاعات، وفي هذا الشأن تم التركيز على استيعاب المتغيرات التي طرأت على مجال السياسات العامة ومحاولة

تأقلمها مع هذه المتغيرات، بالنظر إلى إشكالية الخصوصية التي تواجه المساعي البحثية، فمنذ طرح مفهوم السياسات العامة خلال خمسينيات القرن الماضي وهو يعرف تحولات إبستمولوجية وواقعية أين احتل تأثير التكنولوجيا مجالاً واسعاً في الحياة العامة للدول المتقدمة، في المقابل نجد أن معظم النظم السياسية في الدول النامية على درجة عالية من الحذر من استخدام التكنولوجيات الحديثة في مؤسسات صنع القرار، وهذا ما انعكس سلباً على كيفية تحديد الأهداف والأولويات التي غالباً ما تكون غير متماشية مع هدف تطوير الخدمة العمومية الذي لم يتمكن من تفكيك بعض البنى التقليدية التي أصبحت تشكل عائقاً في ترقية الخدمة العمومية، حيث نجد أن الحسابات السياسية في هذه الدول والتي يولي لها صانع القرار أهمية قصوى، أثرت على عملية التمكين السياسي والاجتماعي للأفراد.[٦]

يتطلب هذا الواقع تبني منهجية إصلاح الخدمة العمومية والاعتماد على إزالة الحواجز التي تمنع تبادل المعلومات إلى جانب احترام حقوق ومسؤوليات الأفراد والمؤسسات، التي تؤكد خصوصية المعلومات وتشجيع الأسلوب التشاركي ضمن آليات تنسيق جيدة تتناول القضايا الاجتماعية والقطاعية والتنظيمية، ومن المهم أيضاً أن تتم عملية إصلاح الخدمة العمومية ضمن الإطار القانوني والتنظيمي للدولة ووفق إستراتيجية معلوماتية واضحة تحترم الخصوصية.

المحور الثاني: الإدارة الإلكترونية كآلية لرسم السياسات العامة وتفعيل أداء الخدمة العمومية

أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور مفهوم الحكومة الإلكترونية التي تسعى إلى تحقيق رفاهية الأفراد، فمن بين التطورات التي أحدثها هذا المفهوم تقديم خدمة عمومية جيدة تحتل فيها التكنولوجيات الحديثة مكانة محورية في ذلك، نظراً لحجم المعلومات التي تعمل على نقلها وفق منهجية متطورة تتميز بسهولة الاستعمال وسرعة الأداء وتنوع الخدمات.[٧] وفي هذا الصدد نجد العديد من الدول تعتمد على التكنولوجيات الحديثة لتكييف سياساتها العامة مع متطلبات هذا العصر، من أجل ضمان فعالية أنظمة الخدمة العمومية وجعلها أداة للتمكين، وبما أن الدولة الحديثة تتحمل مسؤولية اجتماعية تجاه مواطنيها فإن ذلك يستوجب إقحام هذه التكنولوجيات لمسايرة التطورات الحاصلة عبر تبني مقاربة إلكترونية عند تنفيذ سياساتها العامة بما يؤدي إلى تفعيل خدمتها العمومية.

ولهذا نجد أن هذه التكنولوجيات الحديثة لعبت دوراً مهماً في تطوير الخدمة العمومية، فخلال العشرين سنة الماضية أصبحت من أكثر الاتجاهات المعاصرة المختصة بتطوير الإدارة العامة، حيث هيمنت على أجندة الإصلاح الإداري في العديد من الدول المتقدمة أين تم تطبيقها في المملكة المتحدة، نيوزلندا، أستراليا،

هولندا، السويد، الولايات المتحدة الأميركية، كندا، وظهر هذا النموذج الإطار بأسماء مختلفة: الإدارة العمومية الجديدة لدى (Hood) ١٩٩١، نموذج ما بعد البيروقراطية Barzelay) (١٩٩٢، نموذج الإدارة العمومية بناء على نظام السوق عند Rosenbloom,) ؛(Lan, and 1992 ، نموذج إعادة اختراع الحكومة عند (Gaebler, 1992)، وعلى الرغم من اختلاف مسميات الإدارة العمومية الحديثة فقد حاول عدد من الأكاديميين والباحثين التعرف إلى خصائص هذه الإدارة، حيث حدد Kernaghan and Charih سنة ١٩٩٧ ثلاثة عناصر للإدارة العمومية الحديثة:

١. تغيير في آلية الحكومة.
٢. تغيير في أسلوب الإدارة.
٣. تقليص دور الدولة.[٨]

يأتي مفهوم الإدارة الإلكترونية كمدخل لتحسين أداء الخدمة العمومية والذي يتطلب إصلاح السياسات العامة وفق هذه المقاربة التي باتت ضرورةً ملحةً باعتبارها تمثل نقطة الانطلاق في رد الاعتبار للخدمة العمومية، خاصة في الدول النامية التي تعاني من غياب سياسات عامة تعنى بالتنمية الإدارية التي ترفع من مستويات التعليم والتكوين، والتي تتطلب إدخال تعديلات بنيوية على مناهج التدريس في العديد من العلوم الاجتماعية والإدارية، وفي مقدمتها تخصص العلوم السياسية والإدارة العامة. إلى جانب غياب معاهد متخصصة في تحليل السياسات العامة ترصد اختلالاتها وانعكاسات ذلك على أداء الخدمة العمومية.

١. المنطلقات الفنية والتكنولوجية لعملية رسم السياسات العامة ودورها في تحسين الخدمة العمومية:

تتطلب المنطلقات الفنية والتكنولوجية الجديدة لعملية تطوير الخدمة العمومية اعتماد سياسات عامة تكون إطاراً لعملية تكوين ورسكلة جديدة لطرق وأساليب التسيير بما يواكب التحولات التي أفرزتها الموجة التقنية، وهذا ما يتطلب خلق إدارة عامة قادرة على الوصول بقدرات العاملين للمستوى الذي ينسجم والتقدم الفني والتكنولوجي الذي يعد إحدى خصائص عصر العولمة، وبالتالي تنطلق عملية تحسين الخدمة العمومية من وجود سياسات عامة مرنة تقوم على تبني رؤية نقدية من خلالها يتم تحديد ومعالجة الثغرات والاختلالات الهيكلية والوظيفية أين تساهم التكنولوجيات الحديثة على إصلاحها وسد النقائص التي تحول دون تقديم خدمة عمومية ذات أداء جيد.

يعتبر إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال نقطة الانطلاق لأي عملية تطويرية تمس مجال الخدمة العمومية وتحتاج إلى رؤية شاملة وواضحة تتمثل في مواجهة الموجة التقنية مواجهةً إيجابيةً يعكسها تبني توجهات جديدة في رسم السياسات العامة

تهتم بإعادة هندسة الخدمة العمومية هيكلياً ووظيفياً، فعلى المستوى الهيكلي تسمح هذه التكنولوجيات الاتصالية بتجسيد لامركزية التسيير من خلال تقديم الخدمات العامة عن بعد لتشمل المناطق والجهات كافة دون عناء التنقل، وذلك باعتماد أسلوب تقريب الإدارة من المواطن، أما من الناحية الوظيفية فتساهم في تحديث وتطوير أساليب التسيير الإداري من خلال تحسين العلاقة بين المواطن والإدارة العامة بالتركيز على النوعية والأداء، من منطلق أن تكريس توجه الاهتمام بحقوق الإنسان ودمج مفاهيمه ومعاييره في الخدمة العمومية التي أصبحت ملزمة بتقديم خدمات ذات جودة ونوعية.[٩]

يتأثر مسار تحسين الخدمة العمومية بمتغيرات فاعلة أفرزتها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وهذا ما تظهره التطبيقات الإلكترونية والرقمية الجديدة التي ساهمت في تحديث الخدمة العمومية، وفي هذا السياق نجد أن خطط الإصلاح الإداري تعتمد على وضع مناهج وبرامج تأهيلية تعنى بتحديث بنياتها وآلياتها الوظيفية، عبر إدخال آليات ومقاييس تكنولوجية حديثة تعمل على الانتقال إلى مرحلة العصرنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى توفير قاعدة معلوماتية توفر متطلبات وشروط قيام الحكومة الإلكترونية الهادفة إلى التأسيس لدولة عصرية تعتمد على تجديد أساليب وأنماط تسيير الخدمة العمومية، أين أصبحت الإدارة العامة يتم تسييرها باعتماد الآليات التقنية الحديثة ووفق مقاربات تهدف إلى تمكين مختلف شرائح المجتمع من الاستفادة من مختلف الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، وفي هذا السياق أدى التطور الفني والتكنولوجي إلى ضرورة تحسين المردودية المؤسساتية للارتقاء بمؤشرات جودة أداء الخدمات العمومية.[١٠]

٢. تأثير القضايا الجديدة للسياسات العامة على أداء الخدمة العمومية

يشهد حقل السياسات العامة تحولات عميقة في ظل بروز قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد والتي امتدت تأثيراتها إلى الخدمة العمومية، باعتبار أن مجالها مرتبط بنوعية الخدمات التي تقدمها للمواطن، وبالتالي فرض عليها ضرورة تغيير وتحديث آلياتها وفق فلسفة هذه المفاهيم، لهذا تم إقحام التكنولوجيات الحديثة في سبيل تحقيق ذلك، لكن هذه المساعي تتفاوت نسبة نجاحها من دولة إلى أخرى، نظراً للخصوصية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها كل دولة، ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الاهتمامات الجديدة للسياسات العامة تبقى جد مؤثرة في تحديد طبيعة أداء الخدمة

العمومية؛ نظراً لارتباطها بالأيديولوجية السياسية للدولة، وبالتالي تفعيل أدائها يحتاج تكييف مرجعيتها الفلسفية والفكرية والقانونية بالاستناد إلى أسس تتماشى وروح الدولة العصرية.

بما أن تأثيرات توجهات السياسات العامة تظهر في نوعية أداء الخدمة العمومية فإن التطور التكنولوجي ساعد على تكريس إعادة توجيه وتنظيم السياسات العامة على نحو يحقق تطبيق مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في الخدمة العمومية، لهذا نجد أن عملية تحسينها والرفع من مستوياتها تتطلب تحقيق تغطية مطلوبة لفئات المجتمع كافة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وفي هذا الشأن نجد أن محتويات السياسات العامة في الوقت الحاضر تسعى إلى تمكين مختلف الفئات المجتمعية، وهذا ما يظهره توجه الجندر في السياسات العامة الذي يتمثل في إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في محتوياتها، كما انعكست تأثيراتها على الخدمة العمومية بتمكين المرأة من الحصول على حقوقها كافة عبر تسخير خدمات موجهة لهذه الفئة، إلى جانب توسيع هامش الديمقراطية التمثيلية والتشاركية من أجل الاستفادة المتنوعة من مختلف الخبرات الكامنة عند الرجال والنساء.[١١]

بما أن السياق الإصلاحي للخدمة العمومية يأتي مسايراً للتحولات التي طرأت على مفهوم السياسات العامة فإن تأثيراته تتجلى في إدماج تطبيقات حديثة يهدف من ورائها إلى تفعيل أداء الخدمة العمومية، وذلك ببناء تصورات أدق وأبعد مدى في مختلف المجالات، عبر إجراء تقويم وتقييم للسياسات العامة، وذلك لتصحيح اختلالاتها، وفي هذا الصدد تصاعدت أهمية إصلاح الخدمة العمومية مع الأزمة التي وقعت فيها منظومة الرفاه الاجتماعي التي مست الدول المتقدمة، ومن أجل إيجاد مخرج لهذه الأزمة تم إجراء تصحيح مسار السياسات العامة عبر تبني منهجية تطويرية تتمثل في حصر مجال تدخل الدولة من أجل تفعيل خدماتها ووظائفها، ولعل ذلك يأتي استجابة لجملة من الأطروحات التي أفرزت توجهات جديدة فرضتها العولمة الاتصالية واقتصاد السوق، وبالتالي تصحيح الاختلال الحاصل في منظومة الدولة، وهذا ما يتطلب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي أصبحت تثير جدلاً أيديولوجيا وسياسياً كبيراً بين مفكري التيارات السياسية اليمينية واليسارية حول طبيعة السياسات العامة التي يمكن تبنيها.[١٢]

كما يتجلى تأثير القضايا الجديدة للسياسات العامة في تحديد مستوى أداء الخدمة العمومية في ظل ثورة المعلومات التي أدت إلى إعادة نظرة شاملة في كل ماله علاقة بالجماهير والاتصال السياسي، وفي هذا الإطار بدأت تبرز من جديد قضية الديمقراطية المباشرة، لأن الحجج التقليدية التي كانت تطرح حول صعوبة جمع المواطنين وإعطائهم الفرصة لمناقشة قضاياهم

قد سقطت، فأصبح من الممكن اليوم لمواطني الدولة مهما تفرقوا أن يتناقشوا ويتبادلوا الآراء حول سياسات بلدهم من خلال وسائل الاتصال الحديثة التي تتيح لهم ذلك عبر التصويت الإلكتروني.[١٣]

المحور الثالث: حدود تأثير التكنولوجيات الحديثة في السياسات العامة ودورها في تفعيل الخدمة العمومية

كان اتساع موجة العولمة نتاجاً للتطور الهائل الذي حققته التكنولوجيات الحديثة التي أحدثت تحولات جذرية في توجهات السياسات العامة، وهذا ما يظهر في ضبط مساراتها نحو اتجاهين، إما وجوب انسحاب الدولة من المجالات كلها، وإما ضرورة وجودها في المجالات كلها، إن هذا الصراع حدث على مستوى نظريات الدولة في إطار وظائفها الحديثة في ظل العولمة التي عمقت من تأثيرات هاتين الفكرتين، والتي تتوافق حول ضرورة تحسين الخدمة العمومية من أجل التكيف مع التحولات التي أفرزتها الثورة التكنولوجية. وفي هذا السياق برز مفهوم التسيير العمومي الجديد الذي جاء نتيجة للأزمة الاقتصادية التي وقعت في سبعينيات القرن الماضي وأدت إلى ظهور اقتصاد جديد يتمثل في اقتصاد المعرفة الذي يتطلب توافر نموذج تسييري يناسبه، والقائم على تبادل المعلومات والمعارف العلمية والتكنولوجية، مما أدى إلى التأثير على مضمون السياسات العامة التي أصبحت تستند في وقتنا الحاضر إلى حجم الثروة المعلوماتية التي تمتلكها الدولة، وعلى أساسها عملت مختلف الدول على رسم سياسات عامة تهدف إلى تثمين هذه الثروة، وذلك بإدخال الوسائل التكنولوجية في سبيل ترشيد وعصرنة خدماتها العمومية وتميزها بتقديم خدمات ذات نوعية جيدة تتوافق وفلسفة التسيير العمومي الجديدة التي أصبحت منطلقاً لعملية رسم السياسات العامة.

١. مؤشرات تأثير الثورة التكنولوجية على توجهات السياسات العامة وانعكاساتها على الخدمة العمومية

يظهر حدود تأثير التكنولوجيا في توجيه السياسات العامة للدولة في درجة التأثر بمفهوم التسيير العمومي الجديد أو ما يعرف بتحسين إدارة الأعمال، والذي تعكسه بعض الآثار الجانبية والمعوقات الفنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات على المستويات المختلفة للخدمة العمومية، وعلى هذا الأساس تحدث «لوفار رومان» عن فكرة التغيير وتحسين الخدمة العمومية خلال الانتقال من مرحلة الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية التي تمر عبر حالة من الصراع على رسم حدود التأثير، وذلك بمعرفة ما هو للقطاع العام وما هو للقطاع الخاص بمعنى آخر البحث عن لغة إدارية جديدة تنسجم مع تناقض الآراء حول ما يصطلح عليه بالفرنسية (Langage

managérial).[١٤] ومن خلال التطرق إلى التأثيرات الناتجة عن التطور الهائل للتكنولوجيات الحديثة في مجال السياسات العامة وانعكاساتها على الخدمة العمومية، ونظراً للأهمية التي تؤديها هذه الوسائل فإنه لا يمكن إغفال الدور الريادي لهذه التكنولوجيات في توجهها نحو تحقيق تطور نوعي على مستوى أداء مؤسسات الخدمة العمومية، باعتبارها تمثل بديلاً للنماذج الإدارية التقليدية، إذ إن إقحام التقنية الحديثة في نشاطات الخدمة العمومية أصبح يمثل آليةً للتغيير التنظيمي من خلال أنها تعمل على تغيير نمط عمل الأفراد داخل مؤسسات الخدمة العمومية. نجد في هذا الشأن أن الآليات التكنولوجية تحدد كيفية تعامل صانع القرار مع المشاكل والأزمات التي تواجه الحكومة باعتبار أن تأثيرها على الخدمة العمومية يكون جوهرياً، ما دامت هذه التكنولوجيات تعتبر القاعدة الأساسية التي تبنى عليها عملية تفعيل الخدمة العمومية نظراً لسهولة استخدامها في استبصار القضايا والمشاكل المعقدة والحساسة من خلال نقلها للمعلومات بطريقة سلسة، وهذا يتطلب عند صياغة السياسات العامة ضرورة أن تتوافر لدى صانعيها قيمة اعتماد الوسائل التقنية الحديثة وفق منهجية تقوم على دراسة وتحليل وكشف جميع المشاكل والأزمات التي تواجه سياسات الدولة. وفي هذا الصدد يظهر تأثير التكنولوجيات في ترقية الخدمة العمومية من خلال توفيرها للبيانات لمختلف القطاعات العمومية والتي تنطلق منها الحكومة لإيجاد الحلول لمختلف المشاكل وفق أساليب حديثة تستجيب لمتطلبات الإدارة الإلكترونية من خلال تنسيق القطاعات الحكومية فيما بينها، وفي هذا الصدد يقول حامد ربيع: «نظم المعلومات تعبير عن إدراك المجتمعات لأسلوب التعامل مع مشكلاته، وتحمل في جوهرها منطقاً سياسياً أساسه فعالية نقل المعلومات وفق منهجية عصرية تنسجم وديناميكية المجتمع السياسي الحديث».[١٥] ومن المحددات التي تشير إلى تأثير التكنولوجيات الحديثة طرحها لتحولات عميقة في السياسات العامة نجدها تتبع مجموعة من التوجهات الجديدة التي أثرت على دور الدولة، لهذا تظهر تأثيرات الثورة التكنولوجية التي امتدت لتمس تحسين أداء الخدمة العمومية كمدخل لتحسين أداء الحكومة في حل مختلف المشاكل، حيث إنها تساعد على تحديد جوانب قوة السياسات العامة وضعفها إلى جانب تحديدها جوانب السياسة التي يمكن تطويرها وتحسينها والتي نتجت عن تطبيق السياسة الحكومية.[١٦] وبالتالي امتدت تأثيرات الموجة التكنولوجية إلى تكريس واقع جديد يتمثل

في ظهور التسيير الشبكي للسياسات العامة والذي أحدث بدوره تحولات جذرية في مستويات تنظيم الخدمة العمومية، بما يتوافق وأطروحات التسيير العمومي الجديد وفلسفة الحكم الراشد، من خلال محاولة تجاوز الآليات التسييرية التقليدية التي تعتمد عليها الخدمة العمومية خلال تنفيذ مختلف السياسات عبر استبدالها الوسائط والتطبيقات المعلوماتية الحديثة وذلك من أجل ربح الوقت والاقتصاد في التكاليف.

٢. معيقات التحول نحو ترسيخ التوجه الإلكتروني للسياسات العامة وأثره على الخدمة العمومية

يعود ظهور أزمة الخدمة العامة والتحول نحو التسيير العمومي الحديث إلى تراجع أداء المرافق العمومية وجملة من الأسباب التي تعيق السير الحسن للمرفق العام والحد من كفاءته، وقد اجتهد العديد من الباحثين لضبط هذه الأسباب وتبيين درجة تأثيرها على تفاقم أزمة الخدمة العمومية، فأزمة التسيير العمومي تبدأ من رسم السياسات العامة وصولاً إلى صعوبة ترسيخ ثقافة الإدارة الإلكترونية، والتي تعتبر أحد الأسباب المؤدية إلى كثرة مشاريع الإصلاح الإداري، لكن من دون الوصول إلى تفعيل حقيقي للخدمة العمومية. فمضامين السياسات العامة في العديد من الدول تشهد تفاوتاً في درجة الاقتناع بالحكومة الإلكترونية التي نجد الدول المتقدمة قطعت أشواطاً كبيرةً في تجسيدها، أما بالنسبة للدول النامية التي تشهد الإرهاصات الأولى لهذا المفهوم والذي لم يحدث نقلة نوعية في وظائف وبنى الخدمة العمومية، مما دفع بالعديد من الحكومات إلى اعتماد منهجية تطويرية وإصلاحية تأخذ بميكانيزمات الرقمنة، وذلك لتحقيق الفعالية والمردودية في خدماتها العمومية.[١٧] وبالتالي معالجة أزمة غياب الفعالية في مجال الخدمة العمومية في الدول النامية، وهذا ما يتجسد في ضعف الأداء وتدني مستويات تقديم الخدمة، الناجمين عن المعيقات القانونية والهيكلية التي أنتجتها عملية رسم السياسات العامة والمتمثلة في غياب رؤية مستقبلية واضحة إلى جانب انعدام الجانب التشاركي فيها نظراً لضعف الديمقراطية، وهذا ما جعل الخدمة العمومية تغيب عنها أطر المحاسبة والمساءلة، نظراً لغياب إطار قانوني يحكمها بصفة مرنة، فالانضباط التام والتحديد المطلق والدقيق لكل هيئات الخدمة والتشديد في إجراءات تمويلها، أثر سلباً على هامش الحرية لدى المسير العمومي، والتي تم تضييقها مقارنة بما هو عليه لدى القطاع الخاص، الأمر الذي كان من نتائجه تقييد ظاهرة الإبداع والتجديد

نظراً لارتباط ثقافة الهيئة العمومية بالصرامة والبيروقراطية التي يفرضها طابع الخدمة العامة.

وبالتالي، فإن السياسات العامة في وقتنا الحاضر بحاجة إلى وجود التكنولوجيا الحديثة وذلك لتأمين مواكبة المجتمع للتحول الإلكتروني وإلى إيجاد مجتمع المعرفة كبديل جديد يؤسس في النهاية إلى إدارة إلكترونية تؤدي إلى نشر الثقافة الإلكترونية التي من شأنها أن تنعكس إيجاباً على الخدمة العمومية وتقوية دورها في المجتمع، وهذا ما يتطلب إصلاح السياسات العامة في البلدان النامية وفق التوجهات الجديدة للرقمنة والأتمتة، التي فرضتها العولمة الاتصالية من خلال معالجة الاختلالات الحاصلة في المنظومة المؤسسية للدولة وإيجاد حلول لمشكل الهوة أو الفجوة الرقمية التي تجابه دول العالم الثالث في التحول نحو مجتمع المعرفة والتعامل الرقمي.[١٨]

عناصر ختامية

١. ضعف الأداء والفعالية في الخدمة العمومية دفع العديد من الدول إلى رفع أداء وكفاءة المرفق العام خاصةً في العديد من الدول النامية التي عرفت تغييرات جذرية على مستوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتي اتجهت سياساتها العامة نحو تقليص دور الدولة، غير أن ذلك لم يحقق النتائج المطلوبة بالنظر إلى عدم كفاءة القطاع العمومي من حيث مستوى الأداء وكفاءته في استخدام الموارد المتاحة.

٢. لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة وكذا العولمة إضافةً إلى الأزمة المالية التي مست الدولة والأنماط الجديدة في التسيير دوراً في تحديد توجهات جديدة للسياسات العامة تتمثل في تجديد الفكر الليبرالي الذي يؤدي دوراً أساسياً في دفع القطاع العمومي نحو تبني التوجه التقني والإداري الحديث في تسييره، أي الرفع من كفاءة أجهزته وفاعليتها في التعامل مع المواطن.

٣. لا يمكن للسياسات العامة أن تستقيم في ظل غياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، إذ يحتاج الأمر إلى درجة من التكامل، والانطلاق في إصلاح الفعل الإداري باعتباره أصبح يمثل أحد القواعد الأساسية للحكم الراشد وفي أبعاده السياسية والاقتصادية.

٤. هناك تصورات جديدة تحاول تقويم الخدمة العمومية عبر إصلاح السياسات العامة والتي برزت كشكل جديد لتحقيق تحولات جذرية في مفهوم الإدارة العامة، وذلك للانتقال بها من صورتها التقليدية إلى نموذج حديث يعيد النظر في الطرق والآليات التي يتم بها تقديم الخدمة العامة للمواطنين بشكل يدعم مبادئ الإدارة العامة الرشيدة.

المراجع

- أماني مسعود، السياسات العامة: تطور المفهوم واقترابات الدراسة، مجلة سياسات، (العدد ٠٨)، معهد دراسات السياسات العامة، رام الله فلسطين، ٢٠٠٨.
- أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان الأردن، ط١، ٢٠٠٢.
- أماني مسعود، السياسات العامة وحقوق الإنسان من العولمة إلى الدولة، مجلة سياسات، العدد ١٢، معهد السياسات العامة، رام الله فلسطين، ٢٠١٠.
- بعزيز إبراهيم، تكنولوجيا الاتصال وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ٢٠١٢. زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي، المعلومات والمجتمع، ط ١، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والطباعة والتوزيع، ٢٠٠٢.
- خالد بن عبد الرحمن الجبري وحمد بن عقيل السعدون، السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات والتحديات. http://informatics.gov.sa/magazine/modules.php?name:sections :view article :artid :69. تصفح الموقع يوم:١٥-٠٤-٢٠١٤
- خديجة الرباح وآخرون، دليل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الجماعات المحلية، انظر الموقع الإلكتروني: www.gender-budgets.org/index.php?option، تاريخ التصفح: ٢٠١٤/٠٤/٢٠.
- خلود عاصم، دور تكنولوجيات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، عدد خاص، ٢٠١٣.
- عبد الله حامد ربيع، نظم المعلومات وعملية صنع القرار القومي، مجلة الدراسات العربية العدد ١١، ١٩٨٢. عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة النظرية والتطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١٠.
- كرون وولش، الخدمات العامة وآليات السوق، ترجمة محسن إبراهيم الدسوقي، دار الإدارة العامة للطباعة والنشر، ١٩٩٩.
- نجوى إبراهيم محمود، مفهوم السياسات العامة، انظر الموقع الإلكتروني: www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=793927&eid=7625. تاريخ التصفح ١٧-٠٤-٢٠١٤.
- نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة (التحول من الدولة على المجتمع ومن الثقافة إلى السوق)، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان الأردن، ط١، ٢٠٠٧.
- رفاع شريفة، نحو إدماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية في الدول النامية (نحو تسيير عمومي جديد وفق نظرية الإدارة العمومية الحديثة، أطروحة دكتوراه إدارة الأعمال، جامعة الجزائر ٢٠٠٨.

الهوامش

١ خالد بن عبد الرحمن الجبري وحمد بن عقيل السعدون، السياسة الوطنية للمعلومات بين الطموحات والتحديات، ٢٠١٤.

٢ أماني مسعود، السياسات العامة : تطور المفهوم واقترابات الدراسة، ٢٠٠٨، ص١٣٩.

٣ أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، ٢٠٠٢، ص٠٨..

٤ زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي، المعلومات والمجتمع، ٢٠٠٢، ص٤٥.

٥ بعزيز إبراهيم، تكنولوجيا الاتصال وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية، ٢٠١٢، ص١٠٥.

٦ نجوى إبراهيم محمود، مفهوم السياسات العامة، انظر الموقع الإلكتروني، ٢٠١٤..

٧ خلود عاصم، دور تكنولوجيات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، ٢٠١٣، ص ٢٣٤.

٨ كرون وولش، الخدمات العامة وآليات السوق، ١٩٩٩. ص٤٥.

٩ خلود عاصم، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٤.

١٠ رفاع شريفة، نحو إدماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية في الدول النامية، ٢٠٠٨، ص٨٩.

١١ خديجة الرباح وآخرون، دليل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية الجماعات المحلية، ٢٠١٤.

١٢ أماني مسعود، السياسات العامة وحقوق الإنسان من العولمة إلى الدولة، ٢٠١٠

١٣ نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، ٢٠٠٧، ص٣١.

١٤ رفاع شريفة، المصدر السابق نفسه، ص٩٨.

١٥ عبد الله حامد ربيع، نظم المعلومات وعملية صنع القرار القومي، ١٩٨٢، ص٣٦.

١٦ عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة النظرية والتطبيق، ٢٠١٠، ص٣١٤.

١٧ كرون وولش، المرجع السابق نفسه، ص ٣٢٠ .

١٨ رفاع شريفة، المرجع السابق نفسه، ص١١٠.

الهجرة واللجوء بين مصالح الدول المستضيفة والقانون الدولي

نتالي حمدان*

مقدمة

من الخصائص الأساسية للسكان انتقالهم من مكان إلى آخر، حيث تعتبر الهجرة خاصيةً إنسانيةً سكانيةً تتمثل في الانتقال من مكان إلى آخر، إما بحثاً عن حياة أفضل أو هرباً من وضع سيئ. هذه الخاصية الديمغرافية المتمثلة في الحق بالتنقل تم الاعتراف بها عالمياً منذ أكثر من نصف قرن ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فالإعلان ينص في المادة ١٣ منه على أن "لكل فرد الحق في حرية التنقل، واختيار محل إقامته داخل حدود الدولة"، و"لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده".[١] وهذا ينطبق على المهاجرين، والمهاجرين المضطرين (اللاجئين). ويمكن أن يكون لهذه الحركة المستمرة مردود إيجابي على عدة أصعدة، فمن ناحية اقتصادية يمكن أن يكون للهجرة المنظمة مردود إيجابي كبير، سواء على المجتمعات المُهاجَر منها أو المُهاجَر إليها، بما في ذلك نقل المهارات وإثراء الثقافات.

وفي هذا السياق، تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد المهاجرين في العالم وصل إلى حدود ٢٠٠ مليون شخص في مختلف أرجاء العالم. ولكن بقدر ما يسهم المهاجرون في بناء المجتمعات المستضيفة، فإنهم يمثلون خسارة موارد بشرية للدول المُهاجَر منها، أي ما يعرف بهجرة العقول والكفاءات. كما أن الهجرة قد تتسبب في خلق توترات سياسية أو اقتصادية

* باحثة في العلاقات الدولية.

أو اجتماعية في البلدان المُهاجَر إليها؛ وهو ما جعل موضوع الهجرة الدولية ينتقل إلى صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية. وأصبحت الهجرة الوافدة من المسائل المقلقة في عدد متزايد من البلدان؛ الأمر الذي حدا بهذه البلدان، لاسيما في السنوات الأخيرة، إلى تشديد الإجراءات تجاه المهاجرين إليها وطالبي حق اللجوء.

كانت مسألة الهجرة وما زالت واحدةً من أهم القضايا التي شغلت المؤسسات القانونية الدولية، والمؤسسات المحلية، ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. حيث إن الهجرة الدولية هي الإطار الأكبر المتعارف عليه لعملية الانتقال من دولة الموطن (المنشأ) إلى دولة أخرى (المستقبلة)، وهي ما يجمع المفهومين الأهم في إطار الهجرة الدولية. اللجوء وموقعه في القانون الدولي. والهجرة بأشكالها (الهجرة الاضطرارية، الهجرة الاقتصادية، هجرة الكفاءات).

تحمل الهجرة الدولية في ثناياها أبعاداً سياسيةً واقتصاديةً واجتماعيةً وقانونيةً، تترتب على الدولة المستقبلة والدولة التي حصلت منها الهجرة. وبما أن هذه الأبعاد واختلالها يؤدي إلى مشكلة في استقرار هذه الدول، فهذا يؤدي إلى مشكلة على مستوى الأمن العالمي. وهذا بالذات ما جعل المنظمات الدولية وغيرها تلجأ إلى الاهتمام بقضية الهجرة، وتوفير أشكال تكميلية للحماية لأولئك الذين قد لا يقعون في نطاق الاتفاقيات الدولية ونطاق القانون المحلي للدول المستقبلة. وهذا يعني أنهم بحاجة إلى حماية دولية تستند إلى ما شرعه القانون الدولي في هذا السياق، خاصة الهجرة التي تتم من الدول الأقل تطوراً إلى الدول المتطورة اقتصادياً. حيث يكثر استغلال الشخصيات المحتاجة للهجرة، ونماء ظاهرة التهريب.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الاستجابة المحددة للمجتمع الدولي بما فيه المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين تتمثل في إعادة اللاجئين والمهاجرين الهاربين من الدول الهشة، يليها الاندماج في بلد اللجوء الأول كبديل رئيس (أي أن الأساس هو إعادة المهاجرين والعمل على توفير أو نفي عوامل الاضطرار للهجرة سواء على مستوى الأمن أو الحياة ومتطلباتها)، وإن تعذر ذلك لعوامل عديدة فيكون إدماج المهاجرين في المجتمع المستضيف وفق قواعد القانون وتكييفها مع القانون المحلي. خاصة إذا ما أشرنا هنا إلى القواعد الآمرة في القانون الدولي والتي تعتبر ملزمة للدول كافة من ناحية منع أفعال الاعتداء والعبودية وحظر الإبادة الجماعية والقرصنة والفصل العنصري والتعذيب وكذلك إعلانات الدخول في حروب، والمعاهدات التي تهدف إلى عدم المس بالحريات الأساسية. "اتفاقية فينا لقانون المعاهدات عام ١٩٦٩".

وبتفسير موضوعي لهذا الجانب، تصبح الأولوية في إعادة المهجرين أو دمجهم في المجتمعات المستقبلة كبديل، وهنا يبرز السؤال

المركزي في هذه الدراسة والذي ستستند إليه الفرضية: هل المجتمع الدولي "الدول المستقبلة للهجرة" تعمل وفق قواعد القانون الدولي وقواعده الآمرة أم أن مصالحها تفترض شكلاً من الانتقائية للقانون الدولي وقواعده؟؟ ومن هنا، تفترض الدراسة أن تغيير قوانين الهجرة الداخلية للدول يأتي في إطار الاستجابة للحفاظ على مصالح الدول وليس في إطار الالتزام القانوني والإنساني والأخلاقي بالمعاهدات والقوانين الدولية.

أدت هشاشة الدول المصدرة للهجرة وعدم قدرتها على تحقيق التنمية المطلوبة، وانكماش دورها بحيث أصبحت غير قادرة على توفير متطلبات الحياة الرئيسة لشعوبها وأهمها توفير المأوى والأمن والمأكل والمشرب، إلى تنامي ظاهرة الهجرة بشكل مهول، وتدفقها إلى حدود الدول المستقبلة للهجرة خاصة أوروبا وكندا وأميركا.

وفي ضوء هذا التزايد بقيت الدول المستقبلة للهجرة متحفظة جداً اتجاه نوعية وأعداد المهاجرين الذين سوف يتم استقبالهم، محتكمةً في ذلك لمصالحها الداخلية المتمثلة في الاستجابة لمتطلبات النمو الداخلي وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي. كل هذه المسائل هي التي تحكم تعاطي الدول المستوعبة لحركة اللاجئين الحالية. ومن هنا **تفترض الدراسة** أن تغيير قوانين الهجرة الداخلية للدول يأتي في إطار الاستجابة للحفاظ على المصالح العليا للدول وليس في إطار الالتزام الأخلاقي بالمعاهدات والقوانين الدولية.

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن مدى التزام الدول بتطبيق نصوص القانون الدولي والدولي الإنساني في التعاطي مع موضوع الهجرة واللجوء، حيث يثير موضوع اللاجئين والمهاجرين خاصةً في كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العديد من التساؤلات، جراء ما يتعرض له اللاجئون من مخاطر تودي بحياة الكثيرين منهم على حدود الدول المجاورة والتي تغلق حدودها ولا تسمح إلا للقليل القليل منهم بالدخول، إذ يبقى الملايين من المهاجرين يواجهون خطر الموت والاضطهاد والاستغلال من شبكات التهريب المنظمة دون إمكانية الفرار إلى مكان آخر. ومن هنا تنبع أهمية الدراسة التي جاءت لتلقي الضوء على نصوص القانون الدولي العام الخاصة بحماية المهاجرين واللاجئين ومدى إلزامه للأطراف الدولية المختلفة في تطبيق نصوصه بالخصوص بهدف تنظيم الحياة الدولية والمحافظة عليها عن طريق الإذعان والخضوع. فعلى الرغم من وضع نظام دولي لحقوق الإنسان يحفظ كرامة الإنسان والاحتياجات الأساسية التي يحق لجميع البشر أن يحصلوا عليها، بقي مصطلح الهجرة مقترناً بالكثير من التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان، فقد جاءت عوامل الطرد في الدول المصدرة للاجئين وعوامل الجذب في

الدول المستقبلة لتضاعف حجم العقبات التي تقف أمام الهجرة والمهاجرين، وهذا بدوره أدى إلى الاهتمام الدولي الكبير على الساحة الدولية بموضوع الهجرة وأهمية معالجة قضية اللاجئين خاصة في العقد الأخير. "حيث يحتل موضوع الهجرة صدارة الأجندات التشريعية والسياسية في الكثير من الدول، وهذا موضع جدل عام مستمر على المستوى العالمي، إلا أن هذا الجدل يتمحور حول التحديات التي تطرحها الهجرة ببعديها التنموي والإنساني"[٢] حيث هذا التحول يستدعي ضرورة الكشف عن كيفية معالجة القانون الدولي له، ومدى التزام الدول بالقواعد القانونية للقانون الدولي. كما يستدعي الكشف عن علاقة قوانين الهجرة الداخلية للدول بالقانون الدولي العام. من هنا فإن **الدراسة ترتكز** في الأساس إلى الاهتمام الدولي الكبير بموضوع الهجرة الدولية، إذ أصبح هذا الموضوع يشكل محوراً أساسياً للعديد من الدراسات واللقاءات الدولية، وأصبح أساسياً للعديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول، كما أسهمت في ذلك التحولات الدولية المتسارعة المرتبطة بعولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة والقيم، خاصة التحولات المرتبطة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا... إلا أن هناك تفاوتاً بين الدول في تعاطيها مع موضوع الهجرة بمختلف أشكاله، القانونية أو غير الشرعية وفي تعاملها مع إشكالياتها المختلفة، فالمصالح الدولية تلعب دوراً مهماً في طبيعة قوانين الدول وسياساتها.

فهل المعايير القانونية الدولية هي التي تحكم سلوك الدول أم أن الدول هي التي تفرض قوانينها وأنظمتها على الساحة الدولية. إن اختيار موضوع الهجرة يعود أيضاً للرغبة الجامحة في فهم طبيعة التحولات الدولية في التعاطي مع موضوع الهجرة، ومدى الاستجابة لما تنص عليه المعاهدات والاتفاقيات في إطار القانون الدولي الذي هو الإطار القانوني المرجعي للدول كافة في تعاطيها مع المشكلات الإنسانية المختلفة وبشكل محدد مشكلة الهجرة واللجوء.

- **حدود الدراسة:** تقع حدود الدراسة ضمن إطار زمني ينطلق من بداية القرن الحادي والعشرين وما رافقه من تحولات دولية شاملة وتغير توازن القوى باتجاه خدمة مصالح القطبية الأحادية وحلفائها.

ينحصر موضوع الدراسة أيضاً في البحث في الإطار القانوني لقضايا الهجرة والاندماج من زاوية نظرية قانونية، بحيث ستقتصر الدراسة على إبراز اتجاهات الدول المستقبلة للهجرة قانونياً. وبالتالي فالدراسة مخصصة لتناول هذا الجانب من الظاهرة، على الرغم من وجود العديد من الجوانب التي تكتنف موضوع الهجرة وأسبابها ونتائجها.

أما الإطار المكاني للدراسة فيرتبط بكل من قارتي أوروبا وأميركا الشمالية باعتبارهما تضمان أهم الدول المستقبلة للهجرة في العالم، هذا عدا عن تجاربها في إدماج المهاجرين على المستويات المحلية.

الإطار النظري:

تتمثل إشكالية الدراسة في أنه على الرغم من وجود قواعد قانونية ملزمة في القانون الدولي الإنساني تحرم أي انتهاك لحقوق الإنسان، فلا تزال هناك مرونة في التعاطي الدولي مع قوانين الهجرة الدولية، تتعاطى فيها كل دولة على حدة، وذلك بما يتناسب مع مصالحها.

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح عدة أسئلة رئيسة في هذا الإطار كالآتي:

١. ما هو الأساس الذي تحتكم إليه الدول في استقبالها الهجرة؟
٢. ما مدى مراعاة أو تطابق قوانين الهجرة الداخلية للدول مع قوانين ومبادئ حقوق الإنسان؟
٣. هل تتجه الممارسة الدولية في العقدين الأخيرين فيما يتعلق بموضوع الهجرة الدولية إلى مراعاة أحكام القانون الدولي الإنساني أم لا؟

تأتي **فرضية الدراسة** لتضع إجابة محتملة للتساؤلات السابقة، مرتكزةً إلى أن مصالح الدول هي التي تحدد موضوع التعاطي مع الهجرة الدولية بأشكالها وأنماطها المختلفة استناداً إلى ما ذكره مورغينتاو: "يكون الخاضعون للقانون هم الذين يشرعون القانون، وهم أنفسهم الذين يمتلكون السلطة العليا لتفسيره، وتبيان المعنى المحدد لما يسنونه من تشريعات. ومن الطبيعي أن يفسر هؤلاء القانون الدولي ويطبقوا نصوصه على ضوء مفاهيمهم الخاصة والمتباينة للمصلحة الدولية".[٣]

يكمن الإشكال في تراجع المركزية الفاعلية للدولة وفي تقدير دور الفاعلين في تشكيل معالم النظام الدولي الجديد، وبالتالي مكانة الدولة داخل البناء النظري للنظام، وهنا يمكن القول إن تراجع دور الدولة المصدرة للهجرة وفشلها في توفير عوامل الاستقرار الأساسية للسكان والمتمثلة بشكل أساسي في توفير الأمن، بالإضافة إلى ظهور الحركات المتطرفة التي تحمل فكراً جديداً على شعوب المنطقة" الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، يؤدي هذا الفكر إلى تحول جذري في نمط الحياة، تحول غير مقبول، لدى الغالبية العظمى من الناس الذين فضلوا الهرب من دولهم الأصلية والمخاطرة بحياتهم وترك كل ما لديهم باحثين عن ملجأ لهم ولعائلاتهم في أي دولة من الممكن أن توفر لهم الأمن والاستقرار.

تختلف عوامل الجذب للهجرة في الدول المستقبلة لها من دولة إلى أخرى والتي في مجملها لا تستند إلى نصوص محددة في القانون الدولي بقدر اتجاهاتها لقولبة بعض المفاهيم والقواعد في هذا القانون استجابة لمصلحتها الخاصة.

تشهد المنطقة الأوروبية، بشكل عام، موجات متتالية من الهجرة "الهاربين والمرغمين على الهجرة" نظراً لقربها من مناطق التهجير من ناحية، وما تتميز به من عوامل استقرار وأمن ونمو اقتصادي ونمط حياة ديمقراطي من ناحية

أخرى. **وهذا الشكل من الهجرة غير المنظمة الذي فرض نفسه على الدول المستضيفة، دفعها إلى تقديم التسهيلات الإنسانية بشكل رئيس والقانونية لتنظيم استيعابها، والذي أخذ شكلاً محدوداً في مجال الاستيعاب، نظراً لما تتمتع به هذه الدول من تخطيط وتنظيم في المجال الديمغرافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويقودنا ذلك إلى تساؤل ضروري في تحديد الأسباب الكامنة وراء اتجاه هذه الدول إلى تنظيم الهجرة.**

- **منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي في تتبع ظاهرة الهجرة وطرق معالجتها من الدول المستقبلة للهجرة وتحليل النصوص القانونية الدولية، كما المقاربة مع القوانين الدولية للدول المستقبلة للهجرة. كما ينتهج البحث الاتجاه التحليلي في تحديد عناصر الجذب والاستقطاب والمصالح في الدول المستضيفة.
- **صعوبات الدراسة:** إن ارتباط ظاهرة الهجرة كثيراً بالدول الغربية المستقبلة للهجرة جعل من الدراسات حول الهجرة عموماً، وحول المقاربة المحلية لإدماج المهاجرين خصوصاً تفرض جملةً من الصعوبات على رأسها ندرة المراجع المتخصصة. وارتباط المفهوم بالمصالح جعل من الموضوع أمراً متنوعاً مختلفاً وغير موحد للمقاربات القانونية الناتجة عن تلك الدول، الأمر الذي ينعكس في فهم وتفسير مختلف لقواعد القانون الدولي تجاه موضوع الهجرة.

الفصل الثاني:
الهجرة والقانون الدولي "السياق التاريخي"

المبحث الأول: مدخل تاريخي حول الهجرة وتطورها كمفهوم

ارتبطت حركة الهجرة تاريخياً بالأزمات السياسية من ناحية وبالعوامل الاقتصادية من ناحية أخرى، وهي ظاهرة مستمرة عبر التاريخ، فعلى سبيل المثال لا الحصر، التهجير القسري للفلسطينيين في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ وتشريد شعب بأكمله وإحلال مجتمع آخر بدلاً منه. وعلى الرغم من محاولات الأمم المتحدة وقراراتها بالخصوص وخاصة قرار رقم ١٩٤ والخاص بحق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم والتعويض، فإن تنفيذ هذا القرار اصطدم بالرفض الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة وحلفائها. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الارتباط لم ينف الفرق الواضح بين الهجرة واللجوء، **فمصطلح اللجوء يحوي الكثير من المعاني، حيث "يطلق على أي شخص في رحلة أو طيران يريد الهروب من ظروف معينة أو وضع فيه تقييد إلى وضع أكثر حرية وأماناً، ويكون السبب في الهروب الفقر أو الحرب، كوارث طبيعية من زلازل وبراكين أو بسبب**

الاضطهاد والتمييز العنصري والحروب الأهلية أو أي خطر يهدد حياته". والهجرة كمفهوم هي "تنقل السكان من مكان إلى آخر، وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من الحركة العامة للسكان".[٤]

وهي ظاهرة تاريخية ساهمت في إعمار الأرض، ولعبت دوراً مهماً في تلاقي مجموعات متنوعة من الثقافات، ما يسمح بالاندماج ببعده الإيجابي الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة، ولا يقلل من هذا كون الهجرة في المرحلة التاريخية المعاصرة ذات اتجاه واحد، بسبب الأوضاع السيئة للكثير من البلدان النامية، وانعدام التوازن في العالم، فهناك ضغوط قوية على الهجرة الدولية مدفوعة بالفروق من النواحي الديمغرافية والسياسية والاقتصادية، وعلى العكس من قضية الهجرة فإن اللجوء محصلة هجرة غير طوعية، وهو ناتج غالباً عن أحداث خارجة عن سيطرة اللاجئ. مثل ما أشرنا إليه في الحالة الفلسطينية والتي اتسمت بسياسات الترحيل والطرد والنفي. وبما أن الأمم المتحدة تنظر إلى أن اللاجئين والمهاجرين على أنهم بشر منكوبون، فلا بد من الإشارة هنا إلى أن بعض القانونيين يفضلون التمييز بين نوعين من الهجرة (الهجرة القسرية "الاضطرارية")، والهجرة النشيطة، وذلك بالاعتماد على حرية المهاجر في اتخاذ القرار بالهجرة، بحيث إن المهاجرين النشيطين هم المهاجرون الذين يتمتعون بحرية نسبية في قولبة وتشكيل أوضاع هجرتهم ونزوحهم. ويقابلها في الطرف الآخر استقطاب منظم. أما اللاجئون فهم المهاجرون المرغمون، ولكن يستخدم لفظ اللاجئ للإشارة إلى الهجرة الجبرية أو غير الطوعية، حيث إنه بين كل مهاجر من خمسة هو لاجئ (بالتعريف الدولي للاجئ بناء على اتفاقية فينا لعام ١٩٥١ وبرتوكولها الملحق لعام ١٩٦٧) (تعريف اللاجئ حسب الاتفاقية).

"حيث وبحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٨، فإن عدد اللاجئين في العام ٢٠٠٥ بلغ ١٩١ مليون إنسان يقطنون خارج دول المنشأ، وتقريباً شخص من بين كل عشرة أشخاص منهم يسكن في الدول الأكثر تطوراً. أي ما يقارب ٦٠٪ من المهاجرين العالميين يعيشون في المناطق الأكثر تطوراً، أغلبهم أي نحو ٦٤ مليون مهاجر يعيش في أوروبا و٥٣ مليون مهاجر يعيش في آسيا و٤٥ مليون مهاجر يعيش في أميركا الشمالية".[٥] نستنتج من التقرير أن اللجوء يتمركز في الدول الأكثر تطوراً في العالم ويتمحور في ٢٨ دولة فقط، حيث يعيش شخص من كل خمسة أشخاص مهاجرين في الولايات المتحدة الأميركية.

ويحكم وضع اللاجئين في القانون الدولي اتفاقية فينا لعام ١٩٥١ والتي عرفت اللاجئ على أنه "كل من وجد، نتيجة لأحداث وقعت قبل ١ كانون الثاني ١٩٥١، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية

معينة أو رأي سياسي، خارج البلد الذي يحمل جنسية ولا يستطيع أو لا يرغب نتيجة لهذه الأحداث في العودة إليه"[٦] وتجدر الإشارة هنا إلى أن قرار الجمعية العامة عام ١٩٤٩ والذي سبق اتفاقية فينا، حيث نص قرار رقم "٣٠٢" على إنشاء وكالة دولية تعنى بإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين على أن يستمر عمل الوكالة حتى عودتهم وفق القرار ١٩٤. فاللاجئون الفلسطينيون لهم وضع قانوني مستقل ومختلف عن الفئات الأخرى، والسبب في هذا الوضع المنفصل هو الاستثناء الوارد في المادة "د" من اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ والتي تنص على أن الاتفاقية لا تنطبق على من يتلقى مساعدات بالفعل من وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، فعند توقيع الاتفاقية عام ١٩٥١ كان اللاجئون الفلسطينيون يتلقون بالفعل خدمات من الأونروا ومن لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين ولذلك استبعدوا من ولاية المفوضية، حيث خشيت من أن استيعاب الفلسطينيين ضمن فئات اللاجئين الأخرى سيضر بحق العودة كحل أساسي للفلسطينيين الذين طردوا أو أجبروا على ترك ديارهم سنة ١٩٤٨. غير أن هذا الاستبعاد ساهم أيضاً في استحداث فئة مستقلة من لاجئي فلسطين خارج نطاق عمليات وكالة الغوث، الأمر الذي أدى إلى خضوعهم للسياسات التمييزية. فعلى سبيل المثال فإن الفلسطينيين الفارين من النزا ع يعانون بالفعل من قيود على حركتهم وتنقلاتهم واستفادتهم من الحماية الدولية، ويعود ذلك لخصوصيتهم وهويتهم الفلسطينية ووضعهم القانوني المنفصل.

وحتى لو سلمنا باستثناء اللاجئين الفلسطينيين من اتفاقية عام ١٩٥١، فإن من حقهم الحصول على الحماية بموجب صكوك قانونية أخرى، "فتطبيق بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية الذي اعتمد في الدار البيضاء بتاريخ ١١ أيلول ١٩٦٥، تطبيقاً موحداً ومتسقاً من شأنه أن يخفف بعض العقبات والمصاعب التي يواجهها الفلسطينيون الفارون من سورية إلى البلدان المجاورة. وعلاوة على ذلك فإن واجب حماية اللاجئين الفلسطينيين مصان في الإطار الأوسع لحقوق الإنسان الذي يشمل صكوكاً من قبيل اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". ومن المهم الإشارة هنا إلى أن مبدأ عدم الإعادة القسرية يعتبر قاعدة من قواعد القانون الدولي ملزمة لجميع الدول بصرف النظر عن انضمامها أو عدم انضمامها لاتفاقية ١٩٥١، وحتى لو كانت البلدان المضيفة للاجئين الفلسطينيين الفارين من سورية غير موقعة على الاتفاقية ٥١ أو لديها تحفظات إزاء تطبيق الاتفاقية على اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن حقوق اللاجئين الفلسطينيين ينبغي أن تطبق بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

تتمثل استجابة المجتمع الدولي بما فيه المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالدرجة الأولى في إعادة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي، لأن العودة من وجهة نظرهم مكون حيوي لصون النظام والأمن الدوليين.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الهجرة

يمكن القول إن الصراعات والحروب والكوارث الطبيعية والأمن وعوامل الاستقرار والأزمات الاقتصادية والتفاوت بين اقتصادات الدول النامية والمتقدمة تشكل في مجملها العوامل الدافعة للهجرة، وهذا في السياق التاريخي التقليدي واقتصادات الدول المتقدمة بالإضافة إلى الاختلاف الديمغرافي والعرقي والديني بين هذه الدول، تشكل بمجملها العوامل الدافعة للهجرة من حيث التتبع التاريخي. حتى التحولات المهمة في النظام الدولي وما رافقه من تحولات على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وتطور منظومة العولمة والتي تعني الانتقال الحر للسلع والخدمات والأفراد. وهذا بحد ذاته أضاف عاملاً حيوياً للهجرة "الشرعية" والذي افترض إجراءات وقوانين محلية دولية عززتها منظومة التحول ومؤسساتها كمنظمة التجارة العالمية ومنظمات حقوق الإنسان والنظام المالي الاقتصادي الدولي.

أما فيما يتعلق بالهجرة القسرية وموجات الهجرة غير الشرعية خاصة التي نشهدها حالياً فيمكن إرجاعها إلى العوامل الآتية:

- أولاً: تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول وفشل مشاريع التنمية وازدياد نسبة البطالة والفقر في الدول النامية.
- ثانياً: تدهور الأوضاع الأمنية والسلم الاجتماعي وظهور حركات التطرف مثل "داعش"، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الدولة وقدرتها على بسط سيطرتها وفرض الأمن والنظام وتوفير الحماية للمواطنين.
- ثالثاً: ضعف البنى التحتية للدول النامية وعدم قدرتها على مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية.
- رابعاً: غياب الحياة الديمقراطية وتراجع الحريات وتصاعد عنف الدولة السلطوية.

نستنتج مما سبق أن السمة البارزة في موضوع الهجرة هو حيويتها المستمرة عبر المراحل التاريخية المختلفة لغاية وقتنا الحاضر. وهذا يستدعي تطور الإجراءات والأنظمة والقوانين بهدف تنظيمها وشرعنتها على غرار ما أحدثته التحولات الاقتصادية الهائلة للعولمة وحرية التجارة واختفاء الحواجز الجمركية وتقلص سيادة الدولة بشكل نسبي في مجال تأثيرات السوق المحلية والدولية والذي يشكل بحد ذاته مصلحة نسبية لكل دولة.

المبحث الثالث: تطور مفهوم الهجرة في القانون الدولي

لم يفرق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بين الناس إن كانوا مهاجرين

أو مواطنين، فمصدر الالتزام فيه نابع من مسؤولية الدولة عن الحفاظ على حقوق وحريات مواطنيها. فالمبدأ الجوهري للنظام العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن حقوق الإنسان عالمية ولا تتجزأ وغير قابلة للمصادرة ومترابطة على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فالمهاجرين أولاً وأخيراً بشر لهم حق التمتع بكافة الحقوق والحريات المذكورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دون أي نوع من التمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو المعتقد السياسي أو الأصل الاجتماعي أو الوطني أو الملكية أو المنشأ (مكان الولادة) أو أي أوضاع أخرى. حيث يتمتع المهاجر باعتباره إنساناً بهذه الحقوق بكفالة القانون الدولي الإنساني.

يحمل موضوع الهجرة الدولية في ثناياه الكثير من التعقيدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما جعله في صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية خاصة في العقدين الأخيرين اللذين شهدا الكثير من التعقيدات الأمنية والتراجع الاقتصادي، فعلى الرغم من أن حق الإنسان في التنقل مكفول بالقانون الدولي الإنساني ووفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمهاجر يعامل كونه إنساناً، أي تسري عليه كافة القوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي كفلها له القانون الدولي، فإنه تبقى هنالك معضلة أساسية تتمثل في سيادة مبدأ التطبيق العالمي الذي يحتم على كل من دول المنشأ ودول العبور والدول المستضيفة حماية حقوق المهاجرين. فالتعارض كبير بين ما تفرضه الدول من قوانين داخلية بخصوص الهجرة الدولية واستقبال المهاجرين، وبين ما ينص عليه القانون الدولي بخصوص كيفية التعاطي مع المهاجرين واللاجئين. حيث تأتي هذه القوانين (الوطنية) ضمن محددات داخلية تحكمها الدوافع الاقتصادية وخطط التنمية والحاجة إلى استقبال الكفاءات المهاجرة من عدمه . ففي القرن الحادي والعشرين برزت معضلة جديدة وهي المعضلة الأمنية التي غيرت التوجه الدولي والسياسات الدولية تجاه موضوع الهجرة الدولية، وأصبح هناك الكثير من التعقيدات والسياسات المشددة تجاه المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، فكان التغير في السياسات والقوانين الداخلية واضحاً في ضوء التناقض مع القوانين الدولية الإنسانية التي تحكم هذا التغير !!!

الفصل الثالث:
تطور أحكام القانون الدولي في موضوع الهجرة

المبحث الأول: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تأتي أحكام القانون الدولي التي تحدد التعاطي مع موضوع الهجرة الدولية من مصادر العرف الدولي أو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أو من أحكام القوانين الداخلية والوطنية للدول وأيضاً من خلال أحكام الفقهاء والباحثين والتي

بمجملها تشكل مصادر القانون الدولي.

فالوثيقة عالمية لحقوق الإنسان جاءت لتشكل لائحة أساسية لحقوق البشر بصرف النظر عن الأصل العرقي للفرد أو ديانته أو لونه أو معتقداته أو فكره السياسي أو وضعه الاقتصادي، ولتحقيق هذا الهدف الإنساني النبيل عقدت سلسلة من الاتفاقيات الدولية للإسهام في تشكيل قاعدة قانونية على هذا الأساس، فكانت الاتفاقية المرتبطة بوضع اللاجئين من أوائل المعاهدات التي أبرمت بعد تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد اعتبرت الوثيقة القانونية الأساسية التي توضح وضع اللاجئين والتي تمنع بقاء الإنسان دون جنسية وتتيح حرية الإنسان في الحركة والتنقل. حيث تبعها العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تنظيم المجتمع الدولي والعلاقات بين الدول في السلم والحرب من أجل حماية الإنسان والحفاظ على كرامته. وتم التأكيد على الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها بنو البشر من خلال ميثاق الأمم المتحدة عبر المقاصد التي جاءت لتؤكد الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، وفي هذا الإطار جاء إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، والذي اعتمد على ضوء خلفية تتمثل في فظائع الحرب العالمية الثانية، كأول محاولة من جانب جميع الدول للاتفاق في وثيقة واحدة على سرد شامل لحقوق الشخص البشري، ولم يكن الإعلان قد فكر فيه كمعاهدة بل بالأحرى كإعلان لأبسط الحقوق والحريات الأساسية ضمن إطار يحمل القوة الأخلاقية والأدبية لاتفاق عالمي. وقد وصف القصد منه على أنه يحدد المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه الشعوب والأمم كافة، وبصورة عامة يحدد الإعلان العالمي الحقوق والحريات المدنية والسياسية من ناحية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الناحية الأخرى.

اعتمد الإعلان العالمي بالاتفاق على أنه ينبغي ترجمة حقوق الإنسان إلى شكل قانوني كمعاهدة دولية ملزمة بشكل مباشر للدول التي توافق على التقيد بأحكامه. وعلى الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ وافقت عليه الغالبية الساحقة من دول العالم (عدا البعض مثل المملكة العربية السعودية) فإنه لا يعد وثيقة دولية ملزمة إلا للدول التي وقعت عليه بعد أن رضيت بالإعلان والإقرار ببنوده التي تضمنت الحقوق الأساسية للبشر بصفتهم الطبيعية، وما تبع ذلك من البروتوكولات الإضافية الملحقة التي عززت ما ورد في الاتفاقيات وأضافت المزيد من الحقوق للمهاجرين، فجاء البروتوكول الملحق بالاتفاقية المرتبطة بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧ ليحذف القيود الجغرافية والزمنية التي حددتها الاتفاقية.

لا يمكن التعرض في هذه الدراسة إلى جميع القواعد القانونية في القانون الدولي الخاصة بحقوق الإنسان إلا أنه يمكن الإشارة إلى أهم الأسس الواردة في الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان والخاصة بحقوق المهاجرين والحفاظ على حرياتهم وحقوقهم الأساسية والتي يجب على الدول جميعاً الالتزام بها واحترام تطبيقها. فقد أصدرت الأمم المتحدة هذا الإعلان عام ١٩٤٨ كخطوة مهمة وأساسية نحو صياغة لائحة دولية لحقوق الإنسان لها قوة قانونية ومعنوية، وأصبحت وثيقة الإعلان حقيقة واقعة ومعياراً لوجود دولة القانون من عدمه، وتأتي في إطار هذا الإعلان العديد من الاتفاقيات الدولية مثل "الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية" و"الاتفاقية الدولية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية"، والتي بدورها توجب على الدول التي صادقت عليها أن تقر وتحمي أسس حقوق الإنسان. ولا شك في أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تضمن معايير تضمن الحقوق الأساسية للبشر والتي صارت مصدراً مهماً للكثير من الدساتير والقوانين الوطنية في دول العالم، وكذلك الحال بالنسبة للاتفاقيات الخاصة بالحقوق المختلفة سالفة الذكر. وبموجب ذلك فإن كل دولة وقعت على هذه الاتفاقيات تعهدت بحماية شعبها من خلال تطبيق القانون وحظر المعاملة غير الإنسانية التي تحرم بموجب الاتفاقيات الاعتقال والحجز التعسفي وتقر للجميع حرية التفكير والتعبير والديانة وحرية الرأي والحق في التجمع السلمي والحق في التنقل بمختلف أشكاله سواء الهجرة الطوعية أو اللجوء في حالة الحرب، وفي هذا الإطار نصت المادة (١٤) من الإعلان في إشارة إلى الحق الإنساني في اللجوء إلى أي بلد غير موطنه الأصلي أنه "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد" ولم يستثن هذا المبدأ أحداً إلا من ارتكب جرائم بحق الإنسانية كما في الفقرة ٢ من المادة (١٤) "لا ينتفع بهذا المبدأ من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة" وجاء نص المادة (٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليؤكد الحق في امتلاك الجنسية في أي بلد غير الموطن الأصلي، حيث "لكل إنسان أينما وجد الحق في الاعتراف بشخصيته القانونية" كما يشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى "حق كل شخص في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده الأصلي"، وتشير المواد ٢٤- ٢٥ -٢٦ -٢٧ من الإعلان إلى الحقوق التي يتمتع بها الإنسان دون تمييز فالمادة ٢٤ فقرة (٣) بالتحديد تشير إلى ما يلي "لكل طفل الحق في اكتساب الجنسية" وذلك بصرف النظر عن مكان مولده سواء كان في وطنه الأصلي أو في المهجر.

المبحث الثاني: الأحكام المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات ذات الصلة

تضمن ميثاق الأمم المتحدة والذي يعتبر مصدراً من مصادر الإلزام في القانون الدولي نصاً واضحاً وصريحاً يشير فيه إلى إلزام الدول بالتقيد بمبادئ الحرية وحقوق الإنسان،

فقد نصت ديباجة الميثاق على "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال وللنساء والأمم كبيرها وصغيرها حقوق متساوية، وأن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح".

كما أشارت المادة ٥٥ من الميثاق والمتعلقة بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي إلى "الرغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها" ولضمان تطبيق الآليات الوارد ذكرها في الميثاق ألحقت المادة ٥٥ بموادها الثلاث التي من خلالها تعمل الأمم المتحدة على:

١. تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.
٢. تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها.
٣. وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.
٣. أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة ولا تفريق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً.

وفي إطار مفهوم المساواة فإن أحكام ونصوص القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة كان لها التفسير الخاص لدى الدول التي تضمن حق المساواة في المعاملة الإنسانية وتمنحها للمواطن في حين تنفي ذلك عن المهاجر. فالفقرة ج من المادة ٧٦ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على "التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، والتشجيع على إدراك ما بين شعوب العالم من تقيد بعضهم بالبعض" والفقرة د من المادة ٧٦ تنص على " كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء الأمم المتحدة وأهاليها والمساواة بين هؤلاء الأهالي فيما يتعلق بإجراء القضاء".[٧]

أدى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦ العهد الدولي الخاص في الحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أساساً للكثير من المعاهدات الملزمة دولياً، والتي تتناول مجموعة واسعة التنوع من

القضايا في ميدان حقوق الإنسان. وتحدد هذه المعاهدات حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما تضع المعايير الأساسية التي استلهمتها أكثر من ١٠٠ اتفاقية وإعلان ومجموعة قواعد ومبادئ دولية وإقليمية في ميدان حقوق الإنسان وتمخض عن ذلك خمس معاهدات أساسية أخرى للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام (١٩٧٩)، اتفاقية حقوق الطفل عام (١٩٨٩)، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة عام (١٩٨٤) ثم الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (١٩٩٠)" ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه المعاهدات معاهدات منفصلة عن برتوكولات اختيارية تضيف أحكاماً موضوعية وإجرائية.

تأتي هذه الاتفاقيات لتضمن للمهاجرين حقوقهم الإنسانية وتكفل لهم العيش بكرامة في أي مكان كان، فاتفاقية الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين "الناجمة عن مؤتمر العمل الدولي والتي دخلت إلى حيز النفاذ في ٩ كانون الأول ١٩٨٧ جاءت لتؤكد كافة الحقوق التي يجب أن يتمتع بها المهاجر دون تمييز بينه وبين المواطن العادي وخاصة الحق في الحصول على فرص عمل متكافئة، وحقهم في التمتع بالحماية التي يتمتع بها العمال المواطنون وفي المعاملة الإنسانية ضمن إطار العمل وفي الحصول على الإقامة والجنسية، وتأخذ بعين الاعتبار دستور منظمة العمل الدولية في حماية مصالح المهاجرين العمال والذي يشير إلى [حق كل شخص في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده الأصلي، وفي دخول بلده] وفقاً لما ينص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما إلى [حماية مصالح العمال عندما يستخدمون خارج أوطانهم] كما إلى [ضمان انتقال الأيدي العاملة ولا سيما الهجرة بحثا عن عمل] كما اعتمد المجتمع الدولي منذ العام ١٩٥١، عدداً من الاتفاقيات والبروتوكولات لحماية المهاجرين ومن أكثرها.

المبحث الثالث: اتفاقية فينا لعام ١٩٥١ وبروتوكولاتها لعام ١٩٦٧

جاءت اتفاقية فينا لتسوية أوضاع اللاجئين والتي صادق عليها ١٤١ بلداً لترسي ضمانات قانونية لحماية اللاجئين وتتضمن تعريفاً واضحاً لوضعهم كما تحظر طرد الأشخاص المعتبرين لاجئين أو إعادتهم قصراً إلى أي بلد يمكن أن يتعرضوا فيها للتمييز العنصري أو الاضطهاد أو الاعتقال والتعذيب أو القتل إذا ما تمت إعادتهم إلى بلدهم الأصلي، ويوسع البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧

والذي صادق عليه ١٣٩ بلداً نطاق الاتفاقية لعام ١٩٥١ والتي كانت فائدتها مقصورة على الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين قبل ١ كانون الثاني ١٩٥١، كما يوسع من نطاق تطبيق الاتفاقية ليشمل الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين بعد ذلك التاريخ. أما اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩١ والتي صادق عليها ١٩ بلداً فقط، فتعطي تعريفاً دولياً لمختلف فئات العمال المهاجرين وتقر الاتفاقية رسمياً مسؤولية الدول عن احترام حقوق المهاجرين وضمان حمايتهم، ويهدف بروتوكول الاتفاقية للعام ٢٠٠٠ لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف لتحقيق هذه الأهداف. كما تؤكد اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بوضع الأشخاص المحميين ومعاملتهم، في القسم الثاني الخاص بمعاملة الأجانب في أراضي أطراف النزاع مادة (٣٥) على حق أي شخص في مغادرة البلاد في بداية النزاع أو خلاله وتمنح الأشخاص المدنيين حرية التنقل حتى خلال الحرب وتكفل لهم حقوقهم الإنسانية وحقهم في المعاملة دون تمييز أو تفريق، وفق ما ورد في المادتين ٣٥، ٣٨ من اتفاقية جنيف.

نستنتج مما سبق أنه على الرغم من الحقوق التي يتمتع بها الإنسان وفق الاتفاقيات الدولية فإن تطبيق هذه الاتفاقيات الدولية غير ملزم للدول إلا إذا وافقت على تطبيقها بمحض إرادتها، ووقعت عليها، فالالتزام الدولي بالنسبة للدول التي لم توقع على الاتفاقيات يبقى في إطار الالتزام الأخلاقي الذي تحكمه ضوابط ذاتية وربما تحكمه في بعض الأحيان مقتضيات المصلحة الدولية.

نصت ديباجة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري على مبادئ رئيسة تعد من ضمن المسؤوليات الدولية التي يجب على كل دولة أن تنهض بها ومن أهم ما أشارت إليه الاتفاقية "يولد الناس أحراراً ومتساويين أمام القانون دون تمييز على أسس العرق أو الجنس أو اللون أو الدين ويحق لهم التمتع بالحماية بموجب القانون" [٨]

ويترتب بناء على ذلك مسؤولية الدول في منع وشجب وملاحقة ومعاقبة أي شكل من أشكال التمييز وحماية المجموعات العرقية المستضعفة ضمن منطقة الدولة، وضمان الحق في المساواة للجميع أمام القانون، وحماية حقوق الأقليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمدنية، وإتاحة الحق لضحايا التمييز العنصري من خلال المحاكمات العادلة والتعويضات الملائمة عن أي ضرر قد يلحق بالضحايا. وحقوق المهاجر الإنسانية في القانون الدولي مضمونة بناء على الاتفاقيات الدولية والمعاهدات، ويركز القانون الدولي على الترابط بين احتياجات المهاجرين الإنسانية، وبين الهموم الشرعية للدول والتأكيد على مبدأ سيادة الدول، فهناك إدراك أن هذا المبدأ يجب أن يحترم الإطار القانوني الدولي،

وبعض مبادئه الأساسية.

فإذا كانت حقوق اللاجئين قد ضمنتها الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية فينا لعام ١٩٥١ وبرتوكولها في عام ١٩٦٧، حيث إن هذه الاتفاقية تعتبر الاتفاق الدولي الأول الذي يغطي نواحي مهمة في حياة اللاجئين، وإن كانت لا تتحدث كثيراً عن المهاجرين واقتصرت في البداية على اللاجئين قبل عام ١٩٥١ فإن بروتوكولها الإضافي لعام ٦٧ جاء ليوسع نطاق الاتفاقية ويعطي حقوق للاجئين بصرف النظر عن تاريخ لجوئهم، ولم يفرق بين اللاجئ والمهاجر الذي من المفترض أن يتمتع بالحقوق نفسها وفق هذه الاتفاقية. وهذه الاتفاقية تساعد على تعزيز التضامن والتعاون الدوليين، لتحقيق وضمان وضع إنساني يتماشى مع حقوق الإنسان الدولية للاجئ والمهاجر على حد سواء. كما جاءت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام ١٩٦٩، لتصبح إطاراً قانونياً دولياً لحماية اللاجئين، وكذلك إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتقوم بالحماية القانونية للاجئين. حيث يعطي القانون الدولي للاجئين ثلاثة حقوق طواعية أساسية مثل العودة إلى دولة المنشأ، والتعويض، واستعادة الأملاك، وهناك ممارسات قانونية بهذا الصدد– اتفاقية البوسنة في ١٩٩٤، اتفاقية كرواتيا ١٩٩٥، واتفاقية دايتون للسلام في ١٤ كانون الأول ١٩٩٥ التي جاءت لحل النزاع الذي نشأ إثر تفكك يوغسلافيا بين البوسنة والهرسك، وفي الملحق السابع من هذه الاتفاقية يأتي التأكيد على حق العودة للاجئين إلى بيوتهم الأصلية، والحق في استعادة أملاكهم، والتعويض. وكذلك تغيير كل القوانين التي تتحدث عن التمييز بأنواعه، ووضع قانون لحماية الأقليات، وإحداث التشريعات لحماية العائدين إلى أوطانهم.

نستنتج مما سبق أن سلوك الدول أو الاتحادات الدولية أو الاتفاقات وبروتوكولاتها تشكل في مجملها إضافة محددة ومختصة في موضوع الهجرة للقانون الدولي والذي يستند أساساً إلى العرف والاتفاقات وبروتوكولاتها وتطور أحكام المحاكم الوطنية بالاستناد إلى قواعد القانون الدولي وتطور الشخصية الاعتبارية في القانون ليضاف إلى الدولة المنظمات الدولية وحتى الفرد الذي ترتب له في سياق القانون الدولي والدولي الإنساني حقوق خاصة من حيث الحق في الملجأ والحياة والمساواة التي تجاوزت محدودية الإطار القطري إلى إطار دولي أوسع.

يضاف إلى ذلك ما تجلى من قواعد آمرة في القانون الدولي والتي مرت بمراحل متعددة حتى استقرت في النظام القانوني الدولي بعد أن وجد نظام دولي عام، وإذ تعتبر القواعد الآمرة مبادئ أساسية من مبادئ القانون الدولي التي قبلها المجتمع الدولي لتأسيس قاعدة أو أرضية لا يمكن للدول خرقها. وقد أقرت المجموعة الدولية عدداً من المبادئ على أساس أنها شاملة، وحيث يتعلق الأمر بالمعايير

الإجبارية للقواعد الآمرة التي تمنع خاصة أفعال الاعتداء، وتمنع العبودية "فضلاً عن تجارة الرقيق" وتحظر الإبادة الجماعية والقرصنة والفصل العنصري والتعذيب وكذلك إعلانات الدخول في حروب أو المعاهدات التي تهدف إلى المس من الحريات الأساسية للأشخاص. فالفصل ٥٣ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات المؤرخة في سنة ١٩٦٩ يعتبر قاعدة إجبارية بالنسبة للقانون الدولي حيث كل قاعدة مقبولة ومعترف بها من المجموعة الدولية لا تخضع لأي استثناء ولا يمكن أن تتغير إلا بمقتضى قاعدة جديدة من القانون الدولي تحمل الطبيعة نفسها ويسبب أي انتهاك للقواعد الآمرة بطلان المعاهدة وتتحمل الدولة مسؤولية ذلك.

وهذا يعني أن وجود قواعد آمرة في القانون الدولي أمر يقتضي تحديد خصائصها بقصد توضيح معناها وتمييزها عن بقية القواعد القانونية الأخرى من حيث إنها:

١. قواعد وضعية.
٢. قواعد عامة تحمي مصلحة دولية.
٣. القواعد الآمرة قيد على إرادة الدولة.

فالقاعدة الآمرة التي تخاطب جميع دول العالم دون استثناء حتى تلك الدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة، وبالتالي يظهر لنا الأساس في إلزام هذا النص للدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة والمتأتي من كون حفظ الأمن والسلم الدولي قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي وهي تهدف إلى تحقيق غاية عامة مشتركة للدول كافة. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن القواعد الآمرة قيد على إرادة الدولة إذا كان لدول العالم بوصف كل واحد منها شخصاً من أشخاص القانون الدولي الحق في إبرام المعاهدات حيث يعد ذلك مظهراً من مظاهر تمتعها بالشخصية القانونية الدولية وقد قننت المادة السادسة من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات هذا الجانب فنصت على أن لكل دولة أهلية إبرام المعاهدات "لأن هذا الظهر يعكس مدى الحرية التي تتمتع بها الدول باعتبارها الشخص القانوني".

وعلى الرغم من التباين في الالتزام بنصوص القانون الدولي وقواعده المختلفة فإن طبيعة هذا القانون شكلت الرابط القانوني بين المصلحة الخاصة للدولة والقواعد القانونية للدولة. فالمساحة التي يوفرها القانون الدولي من الحرية والقيد تفرض على الدول الحد الأدنى من الالتزام بالقيم القانونية والإنسانية، وهذا بحد ذاته يشكل إطاراً شبه ملزم لسلوكيات الدول عامة وأشخاص القانون الدولي كالمؤسسات والمنظمات والاتحادات والأفراد.

الفصل الرابع:
الهجرة في القوانين الوطنية للدول

المبحث الأول: التطورات الأمنية وتأثيرها على الهجرة

إن وجود تهديدات جديدة وتحديات تقف أمام الأمن العالمي جعل الحكومات تركز

جهودها على تطوير آليات تنظم وتيسر الهجرة القانونية والتي تستطيع في الوقت نفسه أن تسد الثغرات التي يمكن أن تنفذ منها الهجرة غير الشرعية. فقد نشأ حديثاً الكثير من الأطر الإقليمية والتعليمية لتنظيم الهجرة والتي تلعب اليوم دوراً مهماً في تنظيم الهجرة العملية في أغلب قارات العالم. وقد أدى القلق المتزايد من العديد من البلدان إلى انتقال موضوع الهجرة الدولية، فكان التغيير على مستوى السياسات والتشريعات في أربعة اتجاهات، على مستوى السياسة الخارجية، على مستوى سياسة معالجة الإرهابيين الأجانب المحتملين، على مستوى الحفاظ على الأمن الحدودي، وأخيراً على مستوى القوانين والتشريعات الداخلية كنوع من الاستعدادات الداخلية.

شكلت الولايات المتحدة الأميركية نموذجاً دولياً في التعاطي مع موضوع الهجرة والمهاجرين، فتغيير السياسة الخارجية ودخول أميركا في عمليات عسكرية ضد الأشخاص الأجانب، والجماعات الأجنبية وضد الشعوب التي تدعي أميركا أنها تدعم الإرهاب، والهجوم على أفغانستان، وحرب أميركا على العراق. هذه الأحداث كلها جاءت ضمن سياسة جديدة للقوى العظمى، والتي تقضي بتغيير التعاطي الدولي وفرض شكل جديد من الأنظمة والقوانين الدولية الجديدة تضمن الحفاظ على أجندة المصالح للقوى العظمى، وإن كان ذلك يتطلب اتباع سياسات أمنية مشددة تأثر بدورها سلباً على حركة الهجرة والمهاجرين، وبما أن القوى العظمى تفرض قوانينها على المجتمع الدولي، فإن سريان هذه القوانين والأنظمة يأخذ شكلاً من الشرعنة في إطار القانون الدولي على سائر الدول المختلفة وعلى الموضوع المستهدف بحد ذاته.

المبحث الثاني: تعديل القوانين الداخلية للدول وأثرها على الهجرة الدولية

يختلف سلوك الدول في القوانين الداخلية وتعاطيها مع موضوع الهجرة وفق مصلحة الدولة ومتطلبات الأمن لديها، وهذا شكّل بحد ذاته سلوكاً متنوعاً في قراءة الدول والتزامها في القانون الدولي، فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت دائرة الهجرة الأميركية بالعديد من الخطوات المخالفة حتى للقوانين الداخلية الأميركية، وذلك استجابة للسياسة الأميركية الجديدة (الحرب على الإرهاب) وما رافقها من حملات وقائية استهدفت العديد من تجمعات اللاجئين والمهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين، متجاوزة بذلك القوانين الداخلية المتعلقة بالحريات والحقوق. ولم تبق هذه السياسة ثابتة في السنوات العشرين الأخيرة حيث تباينت بين محاولات تنظيم الهجرة الشرعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية وصولاً في الآونة الأخيرة إلى تطوير الإجراءات والقوانين المتعلقة بالهجرة نتيجة تطور موضوع الهجرة إلى ظاهرة عامة شملت معظم دول الشمال "حيث

عبر وزير الخارجية الأميركي جون كيري عن توجه الإدارة الأميركية إلى زيادة قبول اللاجئين بمائة ألف مهاجر كل عام حتى العام ٢٠١٧، فيما كانوا يستقبلون ٧٠ ألف مهاجر سنوياً".[٩]

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الزيادة المحددة في أعداد اللاجئين الذين سيتم استيعابهم ليست كافية للتعاطي مع أزمة المهاجرين واللاجئين، علماً أن أعداد اللاجئين السوريين كنموذج يفوق الأربعة ملايين مهاجر والذين تدفقوا إلى دول العالم طالبين اللجوء.

ونموذج آخر مثل كندا، حيث تبنت الحكومة الكندية قانوناً يجيز رفض طلبات الفيزا أو الهجرة إلى كندا لكل من يهدد الأمن الكندي، واعتبر كل لاجئ أو مهاجر لا يستطيع إثبات هويته متهماً حتى تثبت براءته. كما شددت الحكومتان الأميركية والكندية الإجراءات والسياسات المتبعة في التعاطي مع المتقدمين بطلبات الهجرة واللجوء، فالتقدم بطلب الفيزا أصبح يستوجب فحصاً أمنياً. ويستغرق من الوقت ما يزيد على ٢٠ يوماً وقد يصل في بعض الأحيان إلى ثلاثة أشهر، ثم فحص سيرة حياة الشخص وخلفيته التاريخية ثم أخذ البصمات، وهذا الإجراء حرم الكثير من السواح ورجال الأعمال والزوار من الحصول على الفيزا المعتادة، وأصبح الذكور بين سن ١٦-٤٥ يعاملون معاملة خاصة في الرقابة ناهيك إن كانوا من دولة من دول الشرق الأوسط المصدرة للهجرة.

إن طبيعة الإجراءات الاحترازية والتعقيدات الأمنية المتبعة في أميركا وكندا تشكل عائقاً كبيراً أمام الهجرة الشرعية وتحول دون استيعاب الظاهرة بحجمها الكبير على مستوى العالم.

وفي أوروبا، أجرت العديد من الدول تعديلات وتغييرات في قوانين الهجرة لديها، فوضعت ألمانيا مثلاً الكثير من القيود التي قد تقف عائقاً أمام حركة الهجرة، ومن هذه القيود تشديد إجراءات الهجرة والحصول على الإقامة أو الجنسية "فقد اقتصر منح الإقامة وفقاً للتعديلات الجديدة على من لديه عمل ويتحدث اللغة الألمانية ولم يرتكب أي مخالفة مدنية" كما حددت مدة إقامة المهاجر قبل المطالبة بحق الإقامة بما يزيد على ٦ سنوات. وقضت التعديلات الجديدة بمعاقبة الأجانب الذين رفضوا المشاركة في دورات الاندماج الإجبارية بدفع مبلغ ١٠٠٠ يورو، أو مواجهة عقوبة الترحيل، وأصبح من الضروري على من يتقدم للحصول على جنسية أن يكون لديه عمل بالإضافة إلى المعرفة الجيدة باللغة والقيم الألمانية.

جوبهت السياسة الألمانية الجديدة بالعديد من الانتقادات، واعتبرت سياسة ألمانيا الجديدة سياسة معادية للاندماج وتقف عائقاً في طريق الهجرة والمهاجرين، كما أن القانون الجديد يهدف إلى إجبار الأجانب على الاندماج خوفاً من العقوبة ولا يهدف إلى تعزيز الاندماج.

أما الحكومة السويسرية التي أبدت اهتماماً شديداً بالهجرة والمهاجرين منذ عقود، لما

لها من آثار إيجابية على المجتمع والاقتصاد السويسري على حد سواء، فإنها حذت حذو أغلب الدول الأوروبية، فشددت خطابها تجاه المهاجرين، وعدلت قوانين الهجرة، فما دام المهاجر في سويسرا دون إطار مؤسساتي يمثله ويدافع عن حقوقه على المستوى الوطني، فإنه لا يتمتع بحقوق المواطنة، فلا يشارك في الانتخابات مثلاً، ومن القوانين السويسرية التي أثارت حفيظة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، النص القانوني الذي يجعل اللاجئ ملزماً بإثبات هويته في غضون ٤٨ ساعة أو يرفض النظر في طلب اللجوء خاصته.

كذلك في سنة ٢٠٠٢ أصدرت فرنسا قانوناً يقتضي من المهاجرين غير المسجلين أن يدفعوا جزءاً من تكاليف علاجهم الطبي. أما غير القادرين على إثبات وجودهم في البلد لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر فلم يكن باستطاعتهم التماس الحصول على مساعدة طبية في حالة الطوارئ أو علاج حالة مرضية تعرض الحياة للخطر.

تأتي الحكومة السويدية ضمن الدول الأوروبية التي أدخلت تعديلات على إجراءات الهجرة واللجوء، فقد أكدت هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة مسؤولية السلطات السويدية عن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، فقد قامت السلطات السويدية بإبعاد أحد الأشخاص من طالبي اللجوء إليها إلى بلد ممكن أن يتعرض فيها لانتهاكات لحقوقه الإنسانية، وكان رد الحكومة السويدية على الاتهام الموجة إليها في قضية تسليم محمد الزارع إلى السلطات المصرية "أن قرارات الأمم المتحدة غير ملزمة قانوناً، والحكومة السويدية غير مجبرة على إنصاف الضحايا أو منحهم تعويضات".

بشكل عام نستطيع القول إن الأجواء العامة السائدة في دول الاتحاد الأوروبي مقلقة. وعلى الرغم من ذلك أطلقت المستشارة الالمانية أنجيلا ميركل موقفاً جديداً تجاه الهجرة لم تستند فيه إلى وثيقة المفوضية الأوروبية التي كانت في مجملها تشكل قيوداً شاملة على الهجرة وتذهب إلى الترتيب لأعمال عسكرية لتدمير قوارب تهريب اللاجئين إضافة إلى تضمنها "كوتا" مقرة وإلزامية في توزيع المهاجرين على أساسها. فهذه الوثيقة لم تخرج عن أسس قوانين دبلن المتعلقة باللجوء السياسي والتي أعلنت في بداية التسعينيات والهادفة إلى تحجيم الهجرة ووضع ضوابط لها وحماية القارة الأوروبية من الهجرة غير الشرعية وتنظيمها بحيث تبقى ضمن الحدود المعمول بها في قوانين دبلن. وعودة إلى المبادرة الألمانية التي جمعت بين مفعول ميثاق دبلن وأجندة المفوضية الأوروبية، حيث سحبت من التداول الرسمي أكثر التحفظات والقيود على الهجرة وفتحت أبواب ألمانيا ليس أمام بضعة آلاف من المهاجرين بل أمام مئات الألوف منهم، لذلك فالإعلان الألماني يفتح صفحة جديدة في تاريخ الهجرة على النطاق الدولي وليس الأوروبي أو الألماني فحسب فهذا التحول افترض بحث المسوغات والحوافز الفكرية والأخلاقية وما

يستوجبها من تغييرات وتعديلات .

ولكن الغريب في الأمر أن هذا التحول ارتطم بإعادة فرض القيود الحدودية على دخول الأراضي الألمانية ليثار التساؤل عما إذا كانت الحكومة الألمانية تملك أي خطة لمواجهة التداعيات الناجمة عن الهجرة حسب ما أوردته صحيفة "زودوتشييه" الليبرالية الألمانية. وهذا يعني أن الموقف الألماني لا يزال يتراوح بين سياسة الباب المفتوح وفرض القيود.

إذن ومن خلال استعراض بعض النماذج من السياسات والقوانين الداخلية الخاصة بمعاملة المهاجرين، نرى أن المهاجر لا يزال محروماً من أبسط حقوقه الإنسانية ويعاني من مشكلة القدرة على الاندماج الحقيقي في مجتمعه الجديد، فلا يمكنه الاستفادة من الفرص الاقتصادية ولا المشاركة السياسية الفعالة ولا الانخراط في الحياة العامة وفي بعض الأحيان يحرم من حقه في العلاج المجاني ومن الكثير من الحقوق التي كفلها له القانون الدولي. فهل يعتبر هذا السلوك الدولي تجاه المهاجرين وقضاياهم المختلفة اختراقاً للقانون الدولي الإنساني أم أنه يبقى في إطار السلوك الطبيعي للدول للحفاظ على أمنها وأمن مواطنيها.

المبحث الثالث: النظام الدولي وأثره على القانون الدولي والهجرة الدولية

إن إلزامية القانون الدولي تأتي أولاً من البعد الإنساني والأخلاقي للدول، ومن ثم الالتزام بقرارات مؤسسات الشرعية الدولية، خاصة أن الدول لا تستطيع إعادة اللاجئ إلى الدولة التي هاجر منها، وهذا ما يخص قضية اللجوء. أما بالنسبة للهجرة فإن القانون الدولي لا يلزم وذلك بسبب أن سيادة الدول وسيادة قانونها الداخلي الخاص تبقى هي المحرك الأساسي في استقبال المهاجرين من عدمه.

تبقى سيادة القانون الدولي خارج إطار سيادة القوانين الداخلية للدول، بل إن مؤسسات القانون الدولي تحاول العمل مع المؤسسات القانونية الداخلية للدول من أجل تقريب بنود القانون الدولي مع القانون الداخلي وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى تخفيف معاناة المهاجرين.

ويأتي مشروع قانون الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي استجابةً للوعي الأوروبي بأهمية مراعاة حقوق الإنسان، ومن هنا جاء اهتمام البرلمان الأوروبي باقتراح تقدمت به المفوضية الأوروبية في إطار السعي لمقارنة قوانين الهجرة في دول الاتحاد البالغ عددها ٢٧ دولة ودراسة أوجه الشبه والاختلاف في هذه القوانين على أمل بلورة اقتراح لصياغة قانون موحد للهجرة تراعي حقوق الأقليات المهاجرة وتضع الخطوط العريضة لسياسة الهجرة في دول الاتحاد "وصوت برلمان الاتحاد الأوروبي بغالبية ٣٠٥ أصوات لصالح هذا الاقتراح، وعلى الرغم من أن التصويت ليس ملزماً فإنه يشكل ضغطاً على الحكومات الأوروبية للالتزام

ومراعاة قواعد حقوق الإنسان في التعامل مع قضية الهجرة" وهذا بحد ذاته يشكل اعترافا ضمنياً من الاتحاد الأوروبي بوجود انتهاكات خطيرة لمبادئ حقوق الإنسان داخل عدد من دول الاتحاد الأوروبي. كما حكمت لجنة الحقوق الاجتماعية التابعة لمجلس أوروبا في العام ٢٠٠٤ أن التشريعات والممارسات سالفة الذكر والتي تحرم المواطنين الأجانب من الحق في الحصول على مساعدة طبية داخل أراضي دولة من الدول الأطراف، حتى لو كانوا يقيمون فيها بطريقة غير قانونية، هي تشريعات وممارسات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الإطار نفسه، جاء الاهتمام الدولي الذي عبرت عنه منظومة الأمم المتحدة بمعالجاتها الأخيرة لشتى أبعاد الهجرة الدولية، فقد ركزت الأمانة العامة للأمم المتحدة على جمع ونشر المعلومات عن مستويات الهجرة الدولية واتجاهاتها السياسية وعُنيت هيئات الأمم المتحدة بمسائل حقوق الإنسان والمشردين داخلياً، وشمل ذلك الأسر والمشردين، وإدماج المهاجرين اجتماعياً واقتصادياً. كما عملت الجمعية العامة للأمم المتحدة على توفير الدعم المناسب للعمليات والأنشطة المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية، وأكد الأمين العام للأمم المتحدة "أن الوقت قد حان لإلقاء نظرة أكثر شمولاً على مختلف أبعاد مسألة الهجرة". كما أضاف الأمين العام في تأكيد منه على ضرورة مراعاة حقوق الإنسان وذلك في خطابه الموجه للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والمنعقد في بروكسل بتاريخ ٢٠٠٧/٠٧/١٥ قائلاً: "باستطاعتنا أن نفعل الكثير لبناء خبرة أفضل في مجال الهجرة الدولية، فبإمكاننا أن نكفل للناس الانتقال بطريقة آمنة وقانونية تحمي حقوقهم... وبإمكاننا أن نعزز فهم أنه كلما كان المهاجر مندمجاً بشكل أفضل زاد إسهامه في بلده الأصلي". وهذا الحديث الموجه للمجتمع الدولي يدل على اهتمام الأمم المتحدة البالغ بوضع المهاجرين وتثبيت حقهم القانوني في الهجرة والمعاملة كمواطني البلد الأصلي في الحصول على الفرص والامتيازات.

وسعت منظمة الهجرة الدولية إلى إيجاد نظام هجرة جديد وذلك في محاولة منها للحفاظ على التوازن بين العرض من الدول المرسلة والطلب من دول الغرب التي أصبحت تسن قوانين تخل بهذا التوازن وتعرقل التنقل الحر للأفراد، ففتحت منظمة الهجرة الدولية نقاشاً دولياً في جنيف خلال دورتها الرابعة والتسعين المنعقدة بين ٢٨/٢٧ – ٢٠٠٧/١١ تحت عنوان "التحكم في الهجرة في اقتصاد يعرف عولمة متطورة" ويعد هذا التوجه بمثابة بداية جديدة لوضع معالم نظام هجرة جديد، يراعي من جهة فشل سياسات الهجرة التي تم تطبيقها حتى اليوم، ويواجه من جهة أخرى التعقيدات التي طرأت خاصة بعد أحداث ١١ أيلول وإطلاق الولايات المتحدة ما يسمى

"الحرب على الإرهاب" والتغير الحاصل في السياسة الدولية على أثر هذه الحرب وتأثير هذا التغير على حرية حركة الأفراد ودفعهم للزج في نشاطات غير مشروعة.

لم تعد قضية حقوق الإنسان والانتهاكات البليغة التي ترتكبها الأنظمة الدكتاتورية مسألة داخلية بحتة، بحيث لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتدخل فيها لوقفها ومنع قمع السكان المدنيين، وأضحت مسألة احترام حقوق الإنسان مسألة تهم المجتمع الدولي بأسره وتتجاوز شؤون الدولة الداخلية ولا تنحصر بالأمن الوطني الداخلي، فهذه الانتهاكات صارت مصدراً للقلق وعدم الاستقرار للأسرة الدولية، ومصدراً خطيراً للحروب والنزاعات التي يؤثر استمرارها على الأمن والسلم الدوليين خصوصاً إذا كان مصدر الانتهاكات إرهاباً تمارسه الدولة نفسها، وليس من المرجح أن يترسخ جهد مستدام لحماية حقوق الإنسان للمهاجر إلا إذا اعترف واضعوا السياسات والجمهور بوجه عام بأن العلاقة بين المهاجرين والمجتمع المضيف لهم هي علاقة تعود بالفائدة على الطرفين، وهذا يشمل أيضاً فهم الهجرة في سياقات كثيرة، فالمهاجرون يلعبون دوراً حيوياً في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، إلا أنهم ما زالوا يعانون من عقبات رئيسة من حيث قبولهم في المجتمع المضيف أو التمييز العرقي والطبقي وغيره من أشكال التمييز التي تؤدي إلى مضاعفة التحديات التي يواجهها المهاجرون.

الخاتمة

فلسفة حقوق الإنسان في المجالات كافة تنطلق من القيمة الأخلاقية في أن البشر ولدوا أحراراً ولهم الحقوق نفسها باعتبارها أسساً للحياة الإنسانية، ولهذا حاول القانون الدولي إضفاء هذه القيم الإنسانية والأخلاقية على مجمل التشريعات والإجراءات والقوانين التي تتعلق بتنظيم العلاقة بين البشر بمختلف أجناسهم ودولهم على أساس هذه الفلسفة والقيمة الأخلاقية. إلا أن القوانين الوطنية للدول لا تنطلق من هذه الفلسفة باعتبار أن مصالح الدولة في المجالات كافة تحتم عليها صياغة وإقرار قوانين وتشريعات وأنظمة بمنظور مختلف نسبياً عن تلك الفلسفة الأخلاقية. وحيث إن هذه القوانين الوطنية تصبح لاحقاً جزءاً من هذه المنظومة في القانون الدولي، وهنا تنبع الإشكالية في العلاقة بين مكونات القانون الدولي، إذ تتمثل في التناقض النسبي في بعض الأحيان والواسع في أحيان أخرى بين القيم العامة في القانون الدولي وبين المصالح الخاصة للدولة في قوانينها الوطنية.

ففي موضوعة الهجرة، نستطيع القول إن القوانين الخاصة بالهجرة الدولية التي تتبعها كل دولة على حدة على الرغم من أن القواعد القانونية الخاصة بالهجرة لها معالجات في القانون الدولي فإن معالجتها في الدولة الوطنية (القانون الوطني) له مسار آخر يقترب أو يبتعد من الإطار العام للقانون

الدولي وفق مصلحة الدولة. مع العلم أن مكونات القانون الدولي ليست مدونة في إطار قانون عام واضح ومحدد بتفاصيله وإجراءاته وقواعده، حيث تلعب هذه المكونات كالاتفاقيات والمعاهدات والعرف والقوانين الوطنية وأحكام الفقهاء دوراً في تحديد ماهية القانون الدولي، الأمر الذي أعطى مساحة كبيرة للدول في التعاطي مع القانون الدولي، بحيث أصبح تطبيقها للقوانين والأنظمة الداخلية لا يحتكم إلى القانون الدولي نفسه وإنما تحكمه المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية للدولة الوطنية.

ويمكن القول هنا إن تماهي الدول في الحفاظ على مصالحها أدى إلى ظهور الكثير من التجاوزات للقانون الدولي الإنساني والتي تصل في بعض الحالات إلى حد الانتهاك لبعض الحقوق الإنسانية، وعلى الرغم من كل المساهمات الإيجابية التي يقدمها المهاجرون لدولهم سواء الأصل أو الدول التي يقصدونها فإنهم ما زالوا يعاملون على أنهم مصدر للاستثمار والتنمية والتطوير، وليس على أنهم بشر لهم حقوقهم التي على الدول صونها من خلال الممارسات التي تعزز حماية هذه الفئة من البشر.

إن إدراك المجتمع الدولي خطورة التجاوز الملحوظ للقانون الدولي الإنساني دفعه في الآونة الأخيرة إلى السعي من خلال جهود حثيثة مبذولة لتدوين قواعد قانونية يسهل الاطلاع عليها وعلى الجزاء الذي يرتبه النص القانوني الذي يوقع هذا العقاب عند مخالفة تلك القواعد القانونية، والذي يوضح أن تجاوز الحقوق الأساسية للحق في الهجرة واللجوء حتى في إطار الممارسة السيادية للدولة للحفاظ على مصالحها يعد انتهاكا خطيراً للقانون الدولي، وهذا تجسد في خطاب الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون في مستهل مؤتمر الهجرة الدولية وحقوق الإنسان الذي انعقد في العام ٢٠٠٨ والذي أكد فيه أهمية التعاون بين الدول المصدرة للهجرة والدول المستوردة وبلدان العبور وفيما بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والمهاجرين أنفسهم للتأكيد على تطبيق الأدوات الدولية لحقوق الإنسان وتوعية المهاجرين بحقوقهم وحرياتهم وواجباتهم خاصة المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة، خاصة الأطفال والأيدي العاملة النسوية في القطاع غير الرسمي، وضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء وكل هؤلاء الذين يستحقون ويحق لهم الحماية الفعالة في إطار القانون الدولي. وأياً كان الحال فإن أحكام القانون الدولي تتضح من خلال مصادر هذا القانون والتي نصت عليها المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فبمجرد أن يقرر المجتمع الدولي أن يجعل حقوق الإنسان جزءاً من الالتزام القانوني للمنظمات الدولية عندئذ يكون كل شيء ابتداء من سياسة الهجرة

التي تنتهجها الدول ومروراً بحماية الحقوق الخاصة للأفراد المواطنين والمهاجرين على حد سواء إلى غيره من الحقوق الإنسانية الملزم تطبيقها وفق قواعد وأحكام القانون الدولي . وعلى الرغم من وجود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كوثيقة دولية ومصدر من مصادر الإلزام في القانون الدولي فإن المهاجرين ما زالوا يتعرضون إلى الكثير من الأخطار والتهميش وانتهاك حقوقهم الأساسية كباقي بني البشر والذين يجب حمايتهم من هذه الأخطار.

أخيراً وليس آخراً يمكن اعتبار هذه الدراسة محاولة لإلقاء الضوء على أهم الحقوق الإنسانية التي من المفترض أن يتمتع بها كل من المهاجر واللاجئ في سياق القانون الدولي العام والإنساني على الرغم من اختلاف المصالح التي تستند إليها الدولة المضيفة تحديداً والتي تدفعها إلى المس بهذه الحريات والقواعد الإنسانية العامة.

قائمة المراجع والمصادر

- إبراهيم، ولاء، ٢٠٠٧. الهجرة الدولية وحقوق المصريين. ١-٢.
- أبو مغلي وآخرون. ٢٠١٥. اللاجئون الفلسطينيون الفارون من سوريا: عالقون على هامش القانون. ص٤ – ص٧. استرجعت بتاريخ ٢٠ تشرين الأول 20015 www.al.shabaka.org
- الاتحاد، جريدة يومية سياسية. ٢٠٠٧. اهتمام دولي متزايد بقضايا الهجرة: حوارات ولقاءات. مجلة السياسة الدولية. نسخة إلكترونية www.alitthad.com
- اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الخاصين بوضع اللاجئين. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR. نسخة إلكترونية .www unhcr.arabic.org
- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين. جامعة مينيسوتا. مكتبة حقوق الإنسان. .www //humanrts.edu
- ميثاق الأمم المتحدة. الأمم المتحدة. نسخة إلكترونية www.un.org
- اتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩، جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ٢٠٠١.
- أدهم الطائي. حيدر. ٢٠١٤ . تطور القواعد الآمرة في القانون الدولي. جامعة النهرين. ١٠-١٤
- الفايز، هوزيه. ٢٠٠٧. الدور المتزايد للقانون الدولي. جامعة كولومبيا.
- القانون الدولي الإنساني: إجابات عن

أسئلتك، جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ط١ . أيار ٢٠٠٣ . (مترجم)
- حقوق الإنسان الحقوق. "المدنية والسياسية: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان "صحيفة الوقائع. جنيف.ط ١٥. ٢٠٠٥.
- عبد الرازق حميد، حيدر. ٢٠٠٨. تطور القضاء الدولي الجنائي من المحاكم المؤقتة إلى المحكمة الجنائية الدائمة. مصر. دار الكتب القانونية.
- علوان، عبد الكريم. ٢٠١٠. الوسيط في القانون الدولي العام. عمان – المملكة الأردنية الهاشمية. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- عموري، ياسر. ٢٠٠٨. مبادئ وتطبيق القانون الدولي العام. جامعة بير زيت.
- ستابلز، كيلي. ٢٠٠٤. "الدول الهشة الجماعية والهجرة القسرية". ص١–ص٢.
- سويعدي، تجيب. ٢٠١٢. "إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي. "جامعة قاصدي مرباح ورفلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية (٢٠١١– ٢٠١٢).
- شاهين، محمد. ٢٠٠٧. قانون الهجرة الأميركي الجديد يثير جدلاً واسعاً. www. ahjazeera.com
- شبوري. فيليب. ٢٠٠٩. اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩: أصولها وأهميتها الراهنة. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ص١ – ص ٢. نسخة إلكترونية International Committee Of The Red Cross / www.icrc.org
- الفضل، منذر. ٢٠٠٦. التهجير والترحيل والصهر القومي جرائم إبادة للجنس البشري لا تسقط بمرور الزمان. ص٢ ـــ ص٦.
- ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. ٢٠٠٨. نيويورك. الأمم المتحدة.
- مورجينثاو، هانز. ١٩٦٥. السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان. القاهرة. الدار القومية للطباعة والنشر.
- نبيل، محمد. ٢٠٠٥. معتقلون عرب دون أدلة معروفة أو محكمة بسبب "قانون الإرهاب": العرب في كندا يعيشون مخاوف انتقال عدوى ١١ سبتمبر. ١٥–٢٠.
- والت. ستيفن. ٢٠٠٨. "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة ". ص١ – ص٦
- Freilich D. Joshua. Migration, Culture Conflict, Crime and Terrorism. New York. USA .2006
- Global Migration Group. International Migration and Human Rights. United Nations. 2008.
- Goodwin S. guy. The Refugee in International Law. Oxford University. New York. 2007.

الهوامش

١ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . مادة ١٣

2 Global Migration Group. (2008). International Migration and Human Rights. United Nation .

٣ والت. ستيفن . ٢٠٠٨ . " العلاقات الدولية : عالم واحد نظريات متعددة ". ص١ – ص٢

٤ الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين. جامعة منيسوتا . ص١

٥ مرجع سابق.

٦ اتفاقية فينا لعام ١٩٥١.

٧ ميثاق الأمم المتحدة . مادة ٧٦.

٨ مرجع سابق.

9 New York Times. September 20/ 2015

بطاقة ملكية:
تاريخ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الإسرائيلية

قسم الحاجّ*

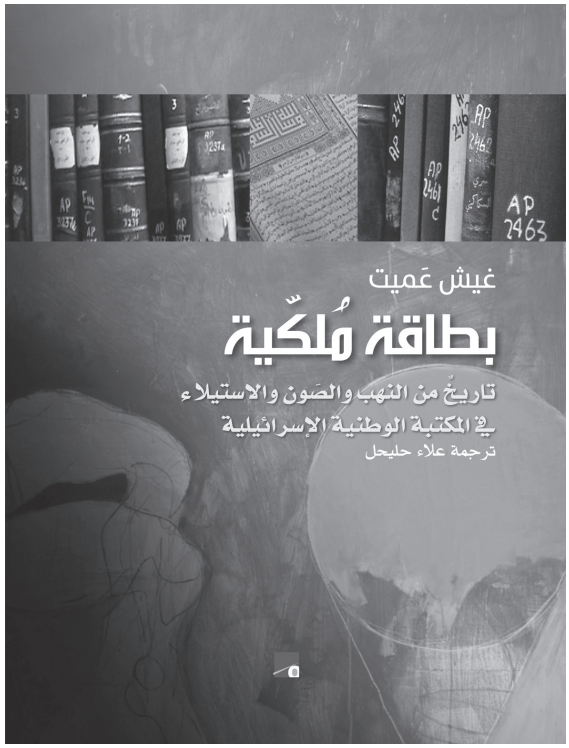

الكاتب: غيش عَميت

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار

تاريخ النشر: ٢٠١٥

ترجمة: علاء حليحل

* طالبة ماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة – جامعة بيرزيت

افتتاحية:

يقوم مبدأ الكولونيالية الاستعمارية – من ضمن الأسس التي يقوم عليها – على خلق ثقافة جديدة تهدف إلى محو ثقافات الشعوب الأصلية المستعمرة وردمها، فتحل هذه الثقافة الجديدة فوق القديمة وتستبدل بها. وهذا ما أشار إليه جلياً منير العكش في كتابه أميركا والإبادات الثقافية: لعنة كنعان الإنجليزية، حيث تسير الإبادة الثقافية جنباً إلى جنب مع الإبادة الجسدية للطرف المستعمَر.

وتعد دولة الاستعمار الاستيطاني "إسرائيل" في مشروعها تطبيقاً جيداً لهذا النظام الكولونيالي، إذ لم تكتف فقط بصنع ثقافة جديدة تحل محل ثقافة الفلسطينيين الأصليين في الأراضي التي سيطرت عليها، بل سعت إلى استلاب ثقافتهم أنفسهم وخاصّة من إرثهم المدون من كتب ومخطوطات ووثائق وممتلكات شخصية، بعد أن قتلت عدداً كبيراً من السكان وهجّرت ما تبقى منهم، واستباحت، ثقافياً وسياسياً، العدد القليل الذي بقيَ في المكان.

ولتحقيق ذلك ومنهجته رسمياً وإضفاء الطمأنينة عليه دونما شعور القاتل بذنب الضحية، فقد أُنشئت المكتبة الوطنية الإسرائيلية قبل إعلان قيام دولة الاستعمار "إسرائيل" وذلك في العام ١٩٢٥، على غرار إنشاء المكتبات الوطنية في العالم وخاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر في برلين وكوبنهاجن وإسكتلندا ولندن وفرنسا وواشنطن.

هذا التحلل من الشعور بالذنب ليس رأفةً بالضحية بالتأكيد، بل لأن إسرائيل وحسب المفهوم الاستعماري الاستعلائي غير قادرة على أن تفهم ما أنتجته ثقافياً، وليس عندها الاستطاعة على الاستفادة من هذا الإنتاج الثقافي ولا الحفاظ عليه، فيسدي الجلاد لها "معروفاً" بأن يستلبها ويسرقها، بذاكرتها وثقافتها وكل ما يتعلق بوجودها الذي يسعى إلى نفيه مقابل إثبات وجوده هو. ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى لعنة الآخر الأوروبي التي تطارد منظومة التفكير الكولونيالية، حيث كل آخر، يخالفها، هو عدو لها، ويزيد مقدار العداء لو كان عربياً (آخَر الغرب الأوروبي بالمفهوم السعيدي).

وفي اتساع حول الموضوع، صدر مؤخراً عن مركز مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مؤلف مترجم عن العبرية للباحث غيش عميت، وهو بالأساس أطروحته للدكتوراه من جامعة بن غوريون في النقب، بعنوان "بطاقة ملكية: تاريخ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الإسرائيلية" حول نهب المكتبة الوطنية الإسرائيلية للممتلكات الثقافية والإرث المدوّن لثلاث جهات أساسية اعتمد صنع الأرشيف الصهيوني في المكتبة عليها ضمن مشروع "كنوز المنفى"، وهي: ممتلكات اليهود الذين كانوا ضحايا المحرقة النازية في ألمانيا (آخَر أوروبا الداخلي)؛ وإرث اليهود العرب في اليمن؛ والممتلكات الثقافية المكتوبة للفلسطينيين

الذين جرى تهجيرهم من بيوتهم وممتلكاتهم في حرب عام ١٩٤٨ (آخَر أوروبا الخارجي).

يشتمل الكتاب على ثلاثة فصول يسندها مدخل وخاتمة إضافةً إلى مقدمة قصيرة للمترجم علاء حليحل.

اختص الفصل الأول بعنوان "المكتبة اليهودية الأكبر في العالم": كتب ضحايا المحرقة وإعادة توزيعها بعد الحرب العالمية الثانية؛ في حين أن الفصل الثاني عنون بـ"بلاطة ضريح غريبة: جمع المكتبات الفلسطينية من غربي القدس في حرب ١٩٤٨ وتسلسل ذلك في المكتبة الوطنية"، أما الفصل الثالث والأخير فعن الموروث الثقافي اليهودي في اليمن، بعنوان "يجب إنقاذ هذا الموروث من النسيان: الجامعة العبرية وممتلكات يهود اليمن الثقافية".

وهنا لا بد من الإشارة إلى الفيلم المهم الذي عرضته الجزيرة الوثائقية عام ٢٠١٢ حول سرقة الجامعة العبرية بالاشتراك مع المؤسسة العسكرية الصهيونية كتب الفلسطينيين المقدسيين بين عامي ١٩٤٨ – ١٩٤٩. والفيلم بعنوان: النكبة الفلسطينية ١٩٤٨: أعظم سرقات الكتب[٢] وقد أخرجه الهولندي بيني برونر بالاعتماد على أطروحة عَميت.[٣]

يورد الفيلم شهادات لفلسطينيين سرقت كتبهم أو كتب عائلاتهم بعد أن طُردوا وهجروا من أراضيهم وبيوتهم، والتي لم تعد أبداً إليهم. ويشير الفيلم إلى أن هذه السرقات قد شملت على الإطلاق جميع البيوت الفلسطينية التي خلت من أهلها، ولكنها تركزت بشكل أكبر في الأحياء الثرية في غرب القدس، وخاصة حي الطالبية والقطمون والبقعة وغيرها، ولهذا كانت حمولة الكتب والوثائق والمخطوطات التي سرقت منها تزيد على ٣٠,٠٠٠ كتاب.

هذا إضافة إلى الكتب التي سرقها المستعمِرون، عن طريق النهب الفردي ولم يدر بها أحد ولم تصل إلى المكتبة الوطنية الإسرائيلية، وبالتالي فهي خارج الإحصاء. ويشير ناصر النشاشيبي، ابن شقيق الأديب الفلسطيني محمد إسعاف النشاشيبي، إلى أنّ مكتبة عمه الضخمة التي تحتوي عشرات آلاف الكتب من "كنز الأدب" والتي عرفت بغناها وتنوعها، قد نهبت بشكل كامل. ولم تتوقف عملية السرقة على نهب الكتب بل شملت أيضاً سرقة الأثاث والأموال والآلات الموسيقية والسجاد وكل ما كانت تقع عليه عين، وتصله يد. ويتضمن الفيلم أيضاً شهادةً خاصةً لأمينة المكتبة في الجامعة العبرية "رونا سيلع" تقول فيها إنها وجدت في أرشيف ميليشيا الهاجاناه والجيش الإسرائيلي الأرشيف الصوري الكامل للمصور الفلسطيني "خليل رصاص" الذي كان "من أوائل المصورين الفلسطينيين الذين أوقفوا حياتهم على توثيق المقاومة الفلسطينية". وسيلع بدورها نشرت عام ٢٠٠٩ كتاباً للصور الفلسطينية التي سرقت سواء على يد أفراد أو على يد المؤسسة الرسمية الصهيونية، ومنها صور تعود لخليل رصاص.

بطاقة ملكية

يوضح عَميت أن فكرة المكتبة الوطنية الإسرائيلية وُلدت بالأصل عام ١٨٩٢ على يد يوسف حزنوفتش، أحد أعضاء حركة محبي صهيون، من أجل تحقيق فكرة "خلاص الكتاب العبري وجمع الشتات"، وأسست بالاشتراك بين مكتب "بني بريت" وبين المؤسسات القومية اليهودية، وسميت في البداية باسم "مكتبة مدراش ابربانيل" قبل أن تتولى الجامعة العبرية الإشراف المباشر عليها عام ١٩٢٥، (الكتاب، ص ٢٩). ويدل تأسيس هذه المكتبة روحياً ومادياً إلى سعي الحركة الصهيونية إلى خلق قومية للشعب اليهودي تولد مشتركاً جمعياً بين يهود العالم، حيث تعزز فكرة المكتبة الروح القومية للشعب الواحد، حسب الإيطالي فانيتسي.

ولكن القومية اليهودية التي كانت تسعى إليها الجامعة العبرية وضمنها المكتبة الوطنية أقرب ما تكون إلى قومية صهيونية استعمارية، على الرغم من أن تنظير مؤسسيها في البداية كان يشير إلى تدشين مركز روحي وثقافي لليهود قاطبة في أرض إسرائيل كما وضع أسسه آحاد هاعام، وفيما بعد تلاميذه في "بريت شالوم" (عهد السلام) الذين رأوا أن تجمع المكتبة الوطنية "بين جدرانها التواريخ المختلفة لليهود في المنفى، التي نفتها الصهيونية المسيطرة بشكل مثابر، وأن تنمي وتطور العلاقات العلمية والثقافية بين اليهود الصهيونيين وغير الصهيونيين على حد سواء"، (الكتاب، ص ٣٢). وإن كان ذلك على مقدار من الصواب فإن الحركة الصهيونية صهينت هذه الحركة الثقافية سياسياً بما يخدم أهداف الكولونيالية الاستعمارية الصهيونية. والتي تجلت في جزء منها في تبني المكتبة الوطنية الصهيونية لمشروع "كنوز المنفى"، وهو مشروع يهدف إلى جمع الإنتاج الفكري والثقافي لجميع اليهود في العالم وجلبه إلى أرشيف المكتبة الوطنية. ولذلك فقد توزع جهدها على ثلاثة أهداف، أولها: تجميع الموروث الثقافي ليهود المنفى في أوروبا والذي صادرته ألمانيا النازية عقب المحرقة اليهودية، وما يحمله هذا الهدف من سعي إلى "نفي المنفى" وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية؛ وثانيها: يهدف إلى تجميع الموروث اليهودي العربي المتمثل في موروث يهود اليمن على وجه التحديد على اعتبار أنهم حاملو الإرث العبراني القديم في الشرق، عقب النكبة مباشرة حيث "نفي الشرقانية"؛ وثالثها: سرقة ونهب الإرث الفلسطيني المدونّ من مكتبات الفلسطينيين وممتلكاتهم قبل تهجيرهم جماعياً من أراضيهم عام ١٩٤٨ تحت ادّعاء الإنقاذ والحفظ، حيث "نفي الفلسطينيين".

باشرت المكتبة الوطنية عملها هذا كما يؤرخ لها عميت بين الأعوام ١٩٤٥ – ١٩٥٥، بقصد ودراية من المؤسسة العسكرية الصهيونية أن الاستعمار الإحلالي لا يكون فقط بالسلاح العسكري وإنما يرافقه استعمار ثقافي

يسبقه ويهيئ له، وإلا لما وجد النص الحديدي لجابوتنسكي ودعوته لتدمير الأمل الفلسطيني و"صهر الوعي" تطبيقاً عملياً بعد أكثر من ثمانية عقود على تأليفه له، ولما وجدت الجامعة العبرية في القدس مكاناً لها منذ عام ١٩٢٥.

- الأرشيف: بين الإظهار والحجب: إعادة ترتيب لعلاقات السلطة

"لقد فككت الكتابة البحثية المسهبة في العقدين الأخيرين صورة الأرشيف باعتباره حاملاً لأقوال الماضي والذاكرة البريئة، وكشفت دوره في خلق القانون والنظام المجتمعيين، وفي تنظيم العلاقات السياسية بين الذاكرة والنسيان". يكشف عَميت وبجهد أكاديمي حثيث عن علاقات السلطة القابعة خلف الأرشيف الذي تصنعه السلطة السياسية وتسيطر عليه، فتسمح لمن تشاء بالاقتراب منه وتقصي من تشاء. وبهذا فهو تسحب إلى حدود الذاكرة ما ترغب فيه وتقصي عنها ما تنوء عنه. وهو نتيجة وسبب في آن واحد قائم على تراكم الردم المخفي تحته، فتارة يكون نتيجة لأيديولوجيا السلطة وتارة أخرى تملك هذه السلطة ويمارسها بدوره مرة أخرى وتتغير نتائجه بتغير السلطات المتعاقبة عليه.

يبتدئ الكتاب في هذا السياق بالتنظير حول التفكيك الذي أبدع فيه ديريدا وغيره من المفكرين الذين انشغلوا بموضوع إعادة تفكيك البنى المعرفية المحيطة ويعكسه على ممارسات أرشيف المكتبة الوطنية الإسرائيلية، وطرائق التصنيف فيها والترتيب والتخزين. فأرشيف المكتبة يميز بين الكتب والوثائق الخاصة باليهود الذين قضوا بالمحرقة النازية، ضمن مشروع كنوز المنفى، وبين الكتب والمخطوطات خاصّة يهود اليمن وبين الكتب المسروقة من مكتبات الفلسطينيين المقدسيين وبيوتهم بعد حرب عام ١٩٤٨. فالنوع الأول مصنف بطريقة مميزة وسهلة، بينما ما يخص النوعين الأخيرين موضوع على رفوف خاصة ومنزوية في المكتبة على اعتبار أنها كتب مهملة لـ"عرب"، عدا كميات كبيرة من الكتب التي لم تحفظ بطريقة جيدة وأتلفت دون أسف عليها. لدرجة أن الكتب العربية المصادرة من القدس وفي ستينيات القرن المنصرم، أزيلت عنها أسماء مالكيها ووضعت مكانها علامة (AP) أي (_Abandoned Property أملاك متروكة). وهكذا يجري قطع العلاقة والحميمية الظاهرة بين الكتب وأسماء مالكيها وتتحول إلى شيء مجهول ومتروك وليس له مالك، يقول عميت في ذلك "وبدلاً من ذكرى البشر الخاصّة والعصية على الاستنساخ، والتي كانت محفوظة في المكتبة لأكثر من عقد، حلّت محلّها إقامة أرشيف عام". (الكتاب، ص ١٠٨ـــص ١٠٩).

ويعقب عميت بأن ذلك مردّه النظرة الاستشراقية الأوروبية التي أتقنتها الحركة الاستعمارية الصهيونية في نظرتها تجاه الآخر العربي بعد أن كانت اليهودية ضحية لها في أوروبا، وخاصة يهود أوروبا الشرقية. هذه

النظرة الاستشراقية الاستعلائية تتلخص في كون آخَر الأوروبي/ الكولونيالي موضوعاً لا قيمة له، وتصنفه على أنه جاهل ومتخلف وغير حضاري، بالمفهوم الذي تعرّفه أوروبا وإنسانها للحضارة. وبطريقة مشابهة واصلت الصهيونية نظرتها للعربي أياً كانت انتماءاته الدينية والفكرية، لذلك كان ما من مفر من السيطرة على إرثه الثقافي خاصة المدوَّن لإعادة قراءته من المنظور الكولونيالي، قراءة تعمل على إعادة تصميم مضمونه وإعادة كتابته. وهنا موضع مهم لعمليات جز عنق الثقافة الأصلانية وامتدادها في الذاكرة وبث الروح في الثقافة المستعارة من ذاكرة الكولونيالي الحضاري. وقد يكون الأرشيف أوضح مثال على ذلك، ليس لأهمية ما يظهره بل لأهمية ما يخفيه ويسكت عنه.

وينبع اهتمام الصهيونية والمكتبة الوطنية بإرث يهود اليمن من رغبتها في ضمهم إلى القومية اليهودية الموحدة التي تحميها دولة الاستعمار "إسرائيل" وفي سبيل ذلك لا بد من صيانة إرثهم الروحاني الثقافي، بمصادرة الدولة له والسيطرة عليه، وهو ما يضيف لدولة الاستعمار عمقاً تاريخياً وثقافياً مدوَّناً في العمق العربي وتقصي اليهودي العربي في الوقت نفسه عن الامتداد الحضاري والثقافي مع محيطه العربي، (الكتاب، ص ١٧٠). ومن الجدير ذكره أن ممتلكات يهود اليمن ومخطوطاتهم النادرة لم تعدها المكتبة الوطنية لأصحابها، على الرغم من مطالبة البعض بها، حيث اختفت وتمت إضافتها للأرشيف في مخازن المكتبة الوطنية ووضعت قيوداً كثيرةً على من يملك صلاحية الاطلاع عليها.

- ذاكرات المكتبة "الوطنية" الإسرائيلية، والعنف الكولونيالي

بقصدية واضحة ترفق دولة الاستعمار الصهيوني صفة الـ"وطنية" بالمكتبة التي تشكلت على أنقاض مكتبات عديدة ومتنوعة ثقافياً وفكرياً وجغرافياً على صعيد واسع جداً، وكأنها بذلك تعلن شرعية المجزرة والاستباحة الثقافية الحاصلة في هذه المكتبة تحت ذريعة حفظ الموروث الثقافي المعرض للضياع والفقدان، سواء أكان ذلك هو الموروث الخاص باليهود في المنفى الأوروبي وفي اليمن، أو الموروث الخاص بالشعب الفلسطيني المستعمَر. وبـ"وطنية" هذه الذاكرة تهدف الحركة الصهيونية إلى محو وإزالة أي ذاكرة عدا ذاكرتها الاستعمارية، لأنّ الذاكرة هنا كما يصفها عَميت هي "الحيز الذي تندلع فيه المعارك الضارية الدائرة حول الممتلكات الثقافية". ولأنه أيضاً لا توجد ذاكرة واحدة على الإطلاق، فالحالة الطبيعية البشرية تستدعي وجود ذاكرات متعددة للجماعة الواحدة، تلتقي على مشترك ما وتتفرع بعد ذلك. ولكن الحالة الاستعمارية المهددة لهذه الذاكرات بالمصادرة تستدعي من الجماعة المستعمَرة تشذيب ذاكرة جمعية واحدة حتى تحافظ على نفسها أمام خطر الإفناء من الخارج، لأن الدفاع عن ذاكرة

واحدة أسهل من الدفاع عن ذاكرات متعددة. ولكن في حالة المكتبة "الوطنية" الإسرائيلية، فإنّ الاستعمار الكولونيالي الصهيوني يسعى إلى تدجين ومصادرة هذه الذاكرات الثلاث والذاكرات المتعددة ضمن كل واحدة فيها، لتركيب ذاكرة رابعة استعمارية، تقوم على كل هذه التراكمات، وهي الذاكرة التي يشير إليها عميت بأنها "ليست إلا الجانب الآخر من النسيان والإقصاء".

وعلى النقيض، فإن هذه الذاكرة تحمل نواقضها داخلها؛ تحمل ذاكرة الفلسطيني الذي قتلته الصهيونية وهجرته عن أرضه، وذاكرة اليهودي الأوروبي، مع ذاكرة اليهودي اليمني، وهذا التناقض أساس لا يمكن غض الطرف عنه في تكوين المكتبة الوطنية الإسرائيلية، ففي الوقت التي يراها البعض تهدف إلى نفي المنفى الأوروبي، بتجميع كل متعلقات اليهود في المنافي وإيفادها إلى الدولة الاستعمارية، يراها البعض الآخر حلقة وصل مع المنفى وليس حلقة نفي له، كما يشير الكتاب.

وفي الحالتين تكرس الصهيونية مبدأ الاستعلاء المعرفي والسلطوي، حيث تدعي رغبتها في صون هذه الممتلكات الثقافية التي لا يدرك أصحابها الأصليون أهميتها لجهلهم و"انحطاط" قيمتهم معرفياً وجسدياً، بتكرار دعاوى النازية حول سرقة ممتلكات ومكتبات يهود أوروبا المقتولين في المحرقة.

هذا العنف الكولونيالي / الإحلالي تجسده المكتبة "الوطنية" الإسرائيلية، في سعيها المحموم إلى إبادة أي آخر مهدد للوجود الكولونيالي مع سرقة ونهب محموله الثقافي وخاصة المكتوب، وهي تلقى صعوبة بالغة بذلك لأنها تنفي نفسها بنفسها، فالكتب فيها تدّل على أصحابها وحكايتهم وخاصة الكتب العربية، المهجَّر أصحابها في أحسن الحالات لذلك تراها اتخذت إجراءات تحدُّ من هذا التذكر بأنْ شطبت أسماء الملاك الفلسطينيين عن الكتب ووضعت مكانها عبارة "أملاك متروكة"، إلا أنها لم تستطع إزالة الاسم عن الغلاف الداخلي أو أي ملاحظات داخل الكتاب، وهو ما يدل على ذاكرة تختلف تماماً مع الذاكرة الاستعمارية. والمكتبة غير غافلة عن هذا الأمر فتحاول الالتفاف على ذلك بادعاء أنها "صانت" الحمولة الثقافية للفلسطينيين حتى ظهور هؤلاء الفلسطينيين "الغائبين بمحض إرادتهم" ومطالبتهم "بممتلكاتهم". وأن ما يظهر من كتب ووثائق تحمل أسماء أصحابها الفلسطينيين، ومن ضمنها أسماء ملاك الكتب في تقرير بيت الكتب الوطني عام ١٩٤٩، هي الوثائق التي لم يعد أصحابها للمطالبة بها. والذين وبمحض الصدفة الاستعمارية كانوا مقتولين أو ممنوعين، قطعاً، من العودة إلى بيوتهم. ويضاف إلى ذلك الكميات الكبيرة من الكتب التي أتلفتها المكتبة بدعوى أنها تحمل مضموناً تحريضياً، فيما أعادت بيع جزء من الكتب "الخالية" من أي مضمون تحريضي للمدارس الفلسطينية داخل حدود ١٩٤٨.

ولعل من الأهمية بمكان الإشارة إلى ما تطرق إليه الكتاب من فزع المؤسسة العسكرية الصهيونية وحتى وقت ليس ببعيد من اكتشاف أمر أعمال النهب التي قامت بها "المكتبة الوطنية"، والتي كانت فيما سبق تتباهى بفعلها هذا وتدعو إليه شرط أن تكون العملية برمتها تحت إشرافها حيث شكلت الجامعة العبرية "لجنة تتنقل خلف الجيش وتجمع الكتب من البيوت". ويشير الكتاب إلى صلف المؤسسة الاستعمارية الصهيونية التي رغبت على الدوام في أن تكون أعمال النهب والسرقة هذا منظمة وممنهجة، وهذا ما يضيف إليها شرعية سياسية وأخلاقية، وفي حال خرج هذا الجهد الجماعي عن تنظيمه وتحول إلى نهب فردي وخاص فإنها تستنكره وترفضه لأنه فقط يلحق الضرر بالصورة الأخلاقية للمؤسسة العسكرية بينما تشريد شعب كامل ونهبه وسرقته لا يعتبر عملاً مَعيباً بل هو نصر.

"كان الكثيرون على بيّنة من أعمال النهب والسرقة، وكانوا على دراية بوقوعها واستنكروها بمقولات واضحة لا لبس فيها. ومع ذلك، لم يكن الفلسطينيون أو أموالهم في مركز الاستنكار أو الشجب، بل "طهارة معسكرنا وانتصاره... كرامة المرافق العبرية... مستقبل دولة إسرائيل (...) لم يغضب سميلانسكي ومراسلو عال همشمار لمجرّد وجود أعمال نهب، بل من حقيقة أنها تجري على يد أفراد وليس على يد مؤسسات الدولة الرسمية".[٤] ومن أصحاب هذه المكتبات الخاصة التي نهبت إسعاف النشاشيبي وخليل السكاكيني وهنري قطان ويعقوب فرج وخليل بيدس وتوفيق كنعان وفؤاد أبو رحمة، ويوسف هيكل رئيس بلدية يافا بين عامي ١٩٤٧ – ١٩٤٨، والذين على الرغم من محاولاتهم الحثيثة ونداءاتهم لاستعادة مكتباتهم فإن ذلك لم يجد أي نفع.

على الرغم من المعلومات المهمة التي يكشفها غيش عميت فإنه يبتدئ من النتيجة ويكشف عن تراكماتها تدريجياً، أي بمركز النتيجة، وهي نهب ومصادرة الكتب بإشراف المكتبة الوطنية المندرجة بدورها تحت مؤسسة أكبر هي الجامعة العبرية، ويجعلها سبباً أساسياً لعديد من النتائج اللاحقة من أفعال نهب وسرقة للكتب والممتلكات الثقافية المدون منها وغير المدون سواء للفلسطينيين أو اليهود في المنفى الأوروبي وفي اليمن. وهذا في الواقع ليس نقيصة إلا باقترانه بالحدث الاستعماري المتواري خلف هذه الممارسات، والتي يغفل عميت عن مركزة النكبة الفلسطينية فيها، حيث لم تكن فكرة نفي المنفى اليهودي في النهاية إلا تكريساً لنفي الفلسطيني. وفي المعادلة الرياضية، فإن نفي النفي إثبات، ونفي المنفى اليهودي إثبات لوجوده "التاريخي" في مكان آخر، ونفي النفي الفلسطيني أيضاً إثبات لأصلانية وجوده في المكان الأول. وبين الصراع على النفي والإثبات تأخذ المكتبة "الوطنية"

الإسرائيلية موقعها في الفعل الاستعماري الظاهر والمبطن.

ولولا المسبِّب الأساسي وهو الحدث الاستعماري النكبوي الذي ألحقته الحركة الصهيونية بالفلسطينيين عام ١٩٤٨ من سرقة أرضيهم وممتلكاتهم وأرواحهم لما استدعت الحاجة وجود مثل هذا الكتاب البحثي.

اختتامية:

إن الذاكرة التي تحاول المكتبة الوطنية السيطرة عليها بالسيطرة على مخزونها الثقافي المدوَّن، ليست واحدة بل هي ذاكرات متعددة ومتناقضة فيما بينها إلى درجة كبيرة، فذاكرة اليهود في المنفى بعد المحرقة النازية وذاكرة اليهودي الشرقي، وذاكرة الفلسطينيين العرب المقتلعين من أرضهم عام ١٩٤٨ ليست واحدة. وعلى ردم هذا التناقض تحاول الصهيونية صياغة ذاكرة قومية لها بالاعتماد على هذه العناصر الثلاثة، والتي تشكل في الوقت نفسه امتداداً لحاضنات ثقافية وجغرافية متعددة (في أوروبا وفي المشرق العربي: اليمن وفلسطين).

إذن تعتقد الصهيونية أن إحداث القطع في أي ذاكرة يوفر فرصة جيدة للاستيلاء عليها، كمادة خام، ومن ثم إعادة تشكيلها من جديد، على أساس المحو وإعادة الكتابة من جديد. وبضدّها لا تتمايز الأشياء هنا، بل تُلغى وتختفي. فالمكتبة الوطنية الإسرائيلية بالحمولة المعرفية والثقافية والذاكرات التي نهبتها وسيطرت عليها واختزنتها بالأرشيف وتعتمد عليها في بناء ذاكرتها الموحدّة، تملك في الوقت نفسه مقتَلها، فيما لو كان الأرشيف متاحاً للعامّة، ولذلك تعتمد على منظومة السيطرة والدفن والإخفاء في إثبات وجودها. وقد بذل عميت جهداً كبيراً في إثبات البنى المعرفية المخفية والمتراكمة التي قام عليها بناء المكتبة الوطنية الإسرائيلية، ولكنه ليس الأول في هذا الكشف والاستنتاج، فالكثير من المذكرات الفلسطينية التي تعود لأشخاص وأدباء سرقت مكتباتهم تذكر ذلك بالتفصيل مثل مذكرات خليل السكاكيني وإسعاف النشاشيبي وتوفيق كنعان وغيرهم. عدا الدراسات التي ذكرت هذا الأمر والتي نشرت قبل دراسة عميت بكثيرْ والتي لم يتطرق عميت إلى ما جاء فيها من استمرار سرقة المؤسسة العسكرية الصهيونية لكتب الفلسطينيين بعد حرب ١٩٤٨، حيث سرقت أرشيف منظمة التحرير عام ١٩٨٢ بعد خروجها من بيروت، هذا على سبيل المثال لا الحصر.

آمل ألا يكون جهد عميت أيضاً مندرجاً ضمن جهد الرجل الأبيض الكولونيالي واستعلائيته على السكان الأصليين، بوصفهم غير مثقفين وجُهّل ويحتاجون لمن يوضح لهم الحقائق والأمور ويكشف لهم ما جرى لكتبهم الضائعة والمسلوبة في الحرب! وألا يقع عميت في الفخ نفسه الذي يحاول تبصرة القارئ به، فأن تأتي مثل هذه الشهادة من شخص مستعمِر يسكن باختياره وطواعيته في الجغرافيا الفلسطينية

التي سيطرت عليها الدولة الاستعمارية عام ١٩٤٨، يجعلها مختلفة ولها امتيازها دوناً عن الروايات التي رواها الفلسطينيون، ممن استطاعوا النجاة، دون كتبهم المستباحة وبيوتهم وأملاكهم المنهوبة في الحرب؟!

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن عميت كان قد درس سابقاً مادة السينما والأدب في المدرسة العربية الديمقراطية في يافا، وشارك في كتابة كتاب باللغة العبرية، بعنوان "*The Unheard Voice: A Different View on Children at Schools*" [٦]

هذا الكتاب من عَميت بحد ذاته يعتبر إعادة إنتاج لمفهوم السيطرة على الحكاية والسيطرة على الذاكرة وإعادة هندستهما، إذ الحكاية، مهما رواها وأعادها المهزوم بالدموع والحسرات، لا تأخذ جديتها وأهميتها إلا إذا كانت مروية على لسان المنتصر أو أحد نتاجاته. كما أن اختيار عَميت العيش في الجغرافيا الفلسطينية التي تسيطر عليها دولة الاستعمار "إسرائيل" وتدريسه في جامعاتها حيث درّس الفلسفة والنظرية النقدية في جامعتي تل أبيب وبن غوريون، يدل على أنه راضٍ عن ممارسات دولته الاستعمارية تجاه السكان الأصليين من نفي وتشريد ولكنه من ناحية نقدية غير راضٍ عن العبء الأخلاقي الذي تتسببه مثل هذه الممارسات، ولربما أيضاً بسبب ما يشير إليه صراحة بـ"الصفح"، والذي هو "شكل للوجود بعد عمل إجرامي، فعل يتم في الحاضر لكنه موجه للمستقبل والماضي في آن واحد؛ وهو يمكّن من الانتقال من ماضٍ لا يغتفر إلى مستقبل ممكن، وهو لا يفعل ذلك بوساطة تحويل اللايغتفر إلى أمر مغفور، بل على العكس – بوساطة تحويل اللايُغتفر إلى أمر معترف به لدى من قام بهذا الفعل الذي يغتفر". (الكتاب، ص ١٩٢).

هذا هو إذن؛ الصفح هو ما يحتاجه المستعمِر، وهو خاص به ليستمر في انتهاك المستعمَر، حتى يستطيع مسامحة نفسه والمضي في حياته القائمة كلياً على أنقاض وآثار من سبق. المركز في "الصفح" هو المستعمِر، وجوداً وفكرةً، بينما آخرُه لا أهمية لصوته، إن غفر وإن لم يغفر.

الهوامش

٢ لمشاهدة الفيلم الوثائقي كاملاً: انظر: https://www.youtube.com/watch?v=40nfpn1rSLP

٣ للمزيد انظر: https://www.guernicamag.com/interviews/brunner_2_1_11/

٤ الكتاب، ص ٩٣.

٥ انظر دراسة:

عبد الجواد، صالح. "لماذا لا نستطيع كتابة تاريخنا المعاصر من دون استخدام التاريخ الشفوي؟– حرب ١٩٤٨ كحالة دراسية". مجلة الكرمل، عدد ٦٤ (٢٠٠٥): ٤٢ــ ٦٣.

أدوار المرأة الفلسطينية منذ منتصف الستينيات حتى عام ١٩٨٢. المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية

قراءة: سياسات

الكاتبة: فيحاء عبد الهادي*

الناشر: مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، البيرة.

تاريخ النشر: ٢٠١٥

* فيحاء عبد الهادي كاتبة وشاعرة، ومستشارة بحثية، وناشطة مجتمعية نسوية، ومحاضِرة. هي المؤسسة والمديرة العامة لمؤسسة "الرواة للدراسات والأبحاث".

الدور الكبير الذي قامت به المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية منذ فجر الأزمة الفلسطينية لم يغب عن النقاش ولا عن الاعتراف في الساحة الفلسطينية. فمنذ ثورة العام ١٩٣٦ وقبل ذلك خلال الهبات الشعبية المختلفة ضد الانتداب البريطاني، والمرأة تقف كتفاً إلى جوار كتف مع الرجل الفلسطيني في مواجهة الهجمة الاستعمارية الشرسة التي تعرضت لها البلاد، وتساهم أيضاً في الحياة العامة عبر النوادي والجمعيات والصحافة والكتابة الإبداع. وعلى الرغم من تشتت شمل الشعب الفلسطيني في أرجاء المعمورة الأربعة، فإن المرأة الفلسطينية نجحت في أن تعيد حضورها إلى مشهد الفعل السياسي والثقافي من خلال دخولها معترك الحياة العامة عبر مؤسسات العمل السياسي والرسمي بعد بناء منظمة التحرير وانطلاقة شرارة الثورة الفلسطينية المعاصرة، حيث كانت المقاتلة والصحافية والكاتبة والسفيرة والناشطة النقابية.

وربما لم تحظ المرأة العربية بمكانة في مجتمعها وفي مؤسسات دولتها الرسمية بمثل تلك التي حظيت بها المرأة الفلسطينية لاعتبارات كثيرة ربما أهمها فرادة الحالة الفلسطينية الثورية وحاجتها لكل الطاقات من أجل وضع الجميع في خندق مواجهة الاحتلال وإنجاز أهداف الثورة، وحالة الشتات التي عاشها الشعب الفلسطيني وجعلت التنوع والاختلاف سمة صحية في مجتمع عانى معاناةً شديدةً من محاولة طمس هويتها، بالتالي كانت هناك حاجة لإظهار هذا التنوع والتشديد عليها.

تقدم الدكتور فيحاء عبد الهادي في كتابها الجديد بانوراما واسعة للأدوار المختلفة التي قامت بها المرأة الفلسطينية منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في العام ١٩٦٥ حتى العام ١٩٨٢، في جهد توثيقي وبحثي لافت. وكما يشير عنوان الكتاب فإن هناك "أدواراً" وليس دور للمرأة الفلسطينية من جهة الانهماك في العمل العام وصنع تفاصيل الحياة الفلسطينية.

تعتمد الباحثة على التاريخ الشفوي في تجميع المادة البحثية من خلال إجراء مقابلات مع نساء فلسطينيات ناشطات في أماكن الوجود الفلسطيني كافة من الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والأردن ولبنان وسورية ومصر وغيرها. التاريخ الشفوي من منظور نسوي يوفر للباحثة مادة خصبة تعتمد عليها في تقديم قراءة عميقة لأدوار المرأة الفلسطينية خلال مسيرة تمتد لقرابة عقدين من الزمن شكلا ذروة الفعل السياسي والتحرري الفلسطيني، واللذان تمثلا في أول عقدين من عمر الثورة الفلسطينية المعاصرة. بالطبع فإن حيوات "بطلات" الكتاب تمتد إلى ما قبل النكبة حيث يروين القصص عن قراهن ومدنهن قبل أن يجبرن على اللجوء منها مثلما تفعل "خديجة أبو عرقوب"، ويروين قصصاً عن حياتهن في الشتات والمخيمات والبؤس الذي ذقنه وهن

يبحثن عن حياة كريمة وعن فلسطين التي سرقت منهن مثلما تفعل نعمة الحلو.

كما تعتمد المؤلفة على التاريخ المدون وتستخدم شهادات مسجلة ومكتوبة ومنشورة لبعض الناشطات النسويات، وتمزجها مع التاريخ الشفوي الذي تستقيه مباشرة من أفواه من يقابلهن فريق البحث المساعد لها. ويكون الركون إلى التاريخ الشفوي حتمياً ولا غنى عنه في ظل شح المصادر التي تتحدث عن نضالات المرأة الفلسطينية خاصة في السنوات الأولى من عمر النضال وبالتحديد ما قبل العام ١٩٦٧، من أجل ذلك ترجع الباحثة إلى الصحف والمجلات والأبحاث الصادرة عن مراكز الأبحاث الفلسطينية حتى تضمن شمولية تحليلها وتقديمها لحياة المرأة الفلسطينية وأدوارها خلال السنوات التي يشملها البحث. وتلجأ الباحثة إلى شهادات الآخرين المكتوبة عن بعض الناشطات التي لا يمكن الحديث عن المرأة الفلسطينية دون الحديث عنهن مثل الشهيدة شادية أبو غزالة.

يحاول الكتاب أن يجيب عن مجموعة من الأسئلة التي ضمّنها في أسئلة اللاتي قابلهن فريق البحث، لتضمن تسجيلاً وفياً وغنياً لتلك الفترة الثرية من تاريخ انهماك المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والنضالية والنقابية للشعب الفلسطيني ودورها في بناء المؤسسات الوطنية والجمعيات الخيرية التي شكلت رافعة في وقتها للعمل الوطني، كما تضمن قراءة وافية لتلك المرحلة بما شملته من صعاب وأزمات وحلول خلاقة قامت بها المرأة من أجل التغلب على المعيقات كلها وإثبات نفسها في محفل العطاء والإبداع.

يضم البحث خمسين مقابلة شفوية لنساء لعبن دوراً مميزاً في الفترة بين العامين ١٩٦٥ و١٩٨٢، وبعضهن كن شاهدات على نساء لعبن أدواراً مهمة. قام فريق من ست عشرة باحثة بمهمة المقابلات الميدانية. وتوزعت المبحوثات بين فلسطين (٢٠) والأردن (٨) ولبنان (٣) وسورية (٤) ومصر (٢).

ويقع الكتاب في بابين. يضم الباب الأول ثلاثة فصول، هي الفصول التحليلية التي تقوم فيها الباحثة بتحليل المقابلات التي قام بها فريق البحث من أجل تقديم صورة متكاملة عن تلك الأدوار التي قامت بها المرأة الفلسطينية خلال فترة البحث.

يبدأ الباب الأول بتمهيد تحليل لمنهج البحث والتاريخ الشفوي واستخداماته في السياق النسوي والسيرة الذاتية كمصدر للتاريخ. يتلوه الفصل الأول المعنون بـ"أدوار المرأة الفلسطينية منذ العام ١٩٦٥ وحتى العام ١٩٦٨. تكشف الباحثة خلاله عن البواكير الأولى للوعي النسوي عند المرأة الفلسطينية قبل أن تنطلق المرأة الفلسطينية تجاه العمل السياسي المنظم بعد العام ١٩٦٥. وكما تقول الباحثة فقد ازداد النشاط النسوي بعد العام ١٩٦٧ إثر احتلال إسرائيل للضفة الغربية

وقطاع غزة؛ مما فرض أنماطاً وأدواراً جديدة للمرأة الفلسطينية، حيث باتت وجهاً لوجه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي الموجود بين الناس ويعمل على قمعهم. في هذه الفترة بدأ العمل النقابي بوجهه الجديد والعمل الاجتماعي الذي أسهمت المرأة فيه بدور كبير، خاصة مع تأسيس مؤسسة أسر الشهداء. كما لا تغفل الباحثة دور المرأة الفلسطينية في العمل العسكري سواء في الأرض المحتلة أو في الخارج خاصة في معركة الكرامة.

أما الفصل الثاني فتخصصه الباحثة لأدوار المرأة خلال الفترة ١٩٦٩ وحتى العام ١٩٨٢ من جهة تطور تلك الأدوار وتطور عمل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ودور المرأة الفلسطينية البارز في تشكيل وتطور عمل الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين والاتحاد العام للأطباء الفلسطينيين وبعض المراكز المختلفة مثل مركز وجدان الشوا في القاهرة وتأسيس النقابات العمالية والجمعيات النسوية في الأرض الفلسطينية. ثم تنهي الباحثة الفصل بمبحث عن كتابة المرأة الفلسطينية السياسية خاصة من خلال شهادات كل من بيان نويهض الحوت وصبا الفاهوم وعايدة النجار وعبلة الدجاني. ويشمل ذلك النشاطات الثقافية والمعرفية.

وتخصص الباحثة الفصل الثالث للحديث عن التغيرات الاجتماعية التي أصابت المجتمع ومست المرأة الفلسطينية حتى العام ١٩٨٢، وأهم هذه التغيرات هو ذلك الأثر الذي تركته المقاومة المسلحة على تغير المفاهيم الاجتماعية خاصة حول دور المرأة ومكانتها بعد أن أصبحت المرأة تحمل السلاح وتقاتل في معارك الثورة وتساهم في بناء مؤسساتها وتكون جزءاً أساساً في البنى والهياكل التنظيمية. وتسرد الباحثة شهادات عن نساء شاركن في العمل الاجتماعي والسياسي وتحدين الظروف والقيود الاجتماعية. من ذلك مثلاً قيام بعض النسوة بحضور اجتماعات مع رجال في الليل من أجل إنجاز أعمال مقاومة بطولية وتنظيم شؤون الفصيل السياسي الذي ينتمين إليه.

أما الباب الثاني من الكتاب، فيضم نصوص المقابلات التي أجراها فريق البحث مع عشر نساء من بين الخمسين امرأة اللاتي تمت مقابلتهن. وتضم قائمة النساء العشر كلاً من نهى البرغوثي ونائلة العطعوط وزهيرة كمال وعائشة نعيم وليديا الأعرج وعبلة الدجاني وسهيلة الخطيب ونعمة الحلو وعبلة أبو علبة وأدويت نمر. والمقابلات موضوعة كما هي باللغة العامية المحكية وعفويتها وبما تشتمل عليه من هنات وعثرات. وبالقدر الذي تزيد مثل هذه المقابلات من بهاء الكتاب ورونقه وتقدم مادته البحثية بصورتها الأصلية بالقدر الذي قد يتعذر فهمها على غير الفلسطيني وربما على غير المتابع خاصة أن بعض اللغة المحكية عصية على الفهم لإغراقها بمحليتها

التي تتباين حتى داخل فلسطين. لذا ربما وجب وضع تفسير باللغة الفصحى للحوار العامي خاصة أن هذه المقابلات تملأ قرابة نصف صفحات الكتاب، أي أكثر من ثلاثمائة صفحة منه. أما الملاحظة الثانية فهي أن الباحثة اختارت عشر مقابلات من مجمل الخمسين مقابلة التي أجراها فريق البحث. بالطبع تجدر الإشارة إلى أن الباحثة تستعين بكل المقابلات التي أجراها فريق البحث في متن الثلاثمائة صفحة السابقة من التحليل، لكن وجب مثلاً القول للقارئ لماذا تم اختيار المقابلات العشر تلك تحديداً.

ويزخر الكتاب إلى جانب كل هذا الثراء بصور النسوة التي قام فريق البحث بمقابلتهن وجداول للمقابلات التي يبين تاريخ ومكان ميلاد كل منهن ومكان إقامتهن. ثم يختتم الكتاب بألبوم صور ثري من الصفحة ٧٠٧ حتى الصفحة ٧٢٣ يؤرخ بصرياً لنشاطات وفعاليات وأدوار مختلفة قامت بها النسوة الفلسطينيات.

وكما تقول الباحثة على الغلاف الخلفي للكتاب:

"طمحت هذه الدراسة إلى إعادة كتابة التاريخ من منظور يأخذ بعين الاعتبار مساهمة النساء الفاعلة، وتوثيق تجارب النساء اللواتي كن طرفاً رئيساً في صناعة التاريخ، لكنهن لم يكن طرفاً عند تدوينه، من خلال تدوين لتجارب النساء، يتبين من خلاله أدوارهن المتعددة وتنوعهن، مما يتفاعل ويشتبك مع الخطاب السائد، حول ضعف النساء ونموذجيتهن وتبعيتهن ويسهم في إنتاج خطاب بديل يجعل النساء مرئيات ويمنحهن صوتاً".

يمكن لمن يقرأ هذا الكتاب الثري والعميق أن يسجل بكثير من الثقة أن الكتاب قدم فعلاً قراءة مختلفة للتاريخ النسوي الفلسطيني وللتاريخ الفلسطيني من خلال تسجيل دور المرأة الفاعل فيه، وأنه نجح في أن يكون إضافة ثرية في سياق كتابة مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني من منظور نسوي هذه المرة.

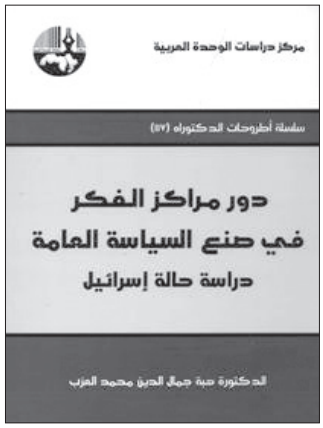

الكتاب: دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة: دراسة حالة إسرائيل

الكاتب: هبة جمال الدين محمد العزب

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

تاريخ النشر: ٢٠١٥

عدد الصفحات: ٢٨٥

تــؤدي مراكــز الفكر في كثير مــن الأنظمة «الديمقراطية» دوراً مهماً في صنع السياســات العامة، أو في توجيهها على الأقل، من خلال ما توفره من دراســات وبدائل للسياســات بصيغ مختلفــة توجَّه إلــى صنّاع القــرار للتأثير في خياراتهم. وتقوم هذه المراكز بعدة أدوار، كتقديم المشورة والنصح، وتقييم برامج الحكومة، وتأدية دور الميســر لتبادل الأفــكار والآراء، فضلاً عن كونها مصدراً للموارد البشرية التي تتولّى مواقع قيادية في الدوائر الحكومية.

وفي هذا الســياق، تعد إسرائيل واحدة من الــدول التي تولي اهتماماً كبيــراً بتلك المراكز، التــي تقدم المشــورة إلى صنّــاع القرار، حول قضايا الأمن القومي الإسرائيلي وقضايا الأمن والتســوية والوضع الديمغرافي لإسرائيل ودول الجوار، وغيرها من القضايا الاستراتيجية التي تهم إسرائيل.

تتناول هذه الدراسة الدور الذي تؤديه مراكز الفكر الإســرائيلية داخل النظام السياســي الإسرائيلي، ومــدى قربها من صانع القرار هناك، ومدى تأثيرها في السياســة العامة لإسرائيل. وتركز الدراسة على حالة معهد السياسة والاستراتيجية، وهو أحد مراكز الفكر المســتقلة الذي تربطه علاقات متشعّبة بدوائر صنع السياســة العامة في إسرائيل وخارجها، وهي علاقــات تظهر بوضــوح من خلال أعمــال «مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي» الذي يعقده المعهد سنوياً.

الكتاب: الاقتصاد السياســي للنفط رؤية عربية لتطوراته

الكاتب: يوسف خليفة اليوسف

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

تاريخ النشر: ٢٠١٥

عدد الصفحات: ٥١٢

يُتابع الدكتور يوسف خليفة اليوسف دراساته المتعلّقــة بالنفــط من جوانب مختلفــة. وفي هذا

الكتــاب يركّــز على بحث الاقتصاد السياســي للنفط من منظور عربي، فيقدّم ما يشــبه السيرة الذاتيــة للنفط منذ اكتشــافه حتى الآن. ويحاول أن يرسم له صورة بانوراميّة تَظْهرُ فيها عناصر تأثيره وتأثّره بالتطــوّرات العلمية، ودخوله حلبة الصراع السياســي والاقتصادي محلياً وعربياً ودولياً، بحســب الأوضاع في كل دولة، وبحسب نظرة الأطراف المختلفة إلى دور هذهِ السلعة في رسم الاســتراتيجيات السياســية والاقتصادية والعسكريّة.

يتميّز الكتاب بأهميةٍ فائقة على مستوى الرصْد والتحليل وصوغ الاستنتاجات، ويسدّ نقصاً في المكتبة العربية، كونه يخاطب القرّاء عامة، وأهل الاختصاص خاصةً، ويلبيّ هدفاً معرفياً تحتاجه الثقافــة العربية المعاصرة، ولا ســيّما في هذهِ المرحلة العصيبة التي يمرّ بها الوطن العربي.

الكتاب: أيامي وأوراق دبلوماسية

الكاتب: نبيل الرملاوي

تاريخ النشر: ٢٠١٦

عدد الصفحات: ٤٢٣

يأتي كتاب «أيامي» للكاتب والدبلوماســي المعــروف نبيــل الرملاوي بعد صــدور كتابه الدبلوماســية الفلســطينية في السياق نفسه والهدف نفســه. إنه أيام الكاتب الشــخصية والرسمية. ونظراً للتداخل الشديد بين أحداث أيام الكاتب الشــخصية مع أحداث فلسطين السياســية والاجتماعية وما رافقها من مآس ومعانــاة وعــذاب وحرمان؛ فإنــه يصبح من الصعب التفريق بين أيام الكاتب الشــخصية والأحداث الفلســطينية السياسية ومترتباتها الاجتماعيــة والاقتصادية، بحيث يمكن القول إن أيام الكاتب الشخصية هي أيام فلسطين. كتاب «أيامي» هذا الذي بدأ مع طفولة الكاتب وإقحامه في المعترك السياســي مبكراً ومنذ الطفولة، ملــيء بأحداث سياســية، ومعارك دبلوماسية خاضتها فلســطين فيما بعد عبر ممثليها الدبلوماسيين، وكان الكاتب من أبرزهم في المحافل الدولية المختلفة منذ إنشاء المنظمة إلى يومنا هذا.

نبيل ســليم الرملاوي، ولد فــي مدينة يافا بتاريخ ١٩٣٧/١٢/٠٣، وحصل على شــهادة الليسانس في العام ١٩٧٠، وشهادة الدراسات المتعلقة في علم الاجتماع من كلية الآداب بجامعة محمــد الخامــس بالرباط – المغــرب ١٩٧٢، وحصل على شهادة التخصص في الدبلوماسية المتعددة من المعهد الجامعي العالي للدراســات الدولية في جنيف للســنة الدراســية ١٩٩٤–١٩٩٥، وحصل على شــهادة العلاقات الدولية

من المعهد الجامعي العالي للدراسات في جنيف سنة ١٩٩٤-١٩٩٥.

عمل ممثلاً لمنظمة التحرير في لندن ١٩٧٨-١٩٨٣، وسفيراً مفوضاً فوق العادة لفلسطين لدى الأمم المتحدة في جنيف من ١٩٨٣-٢٠٠٤ وفي الوقت نفسه مفوضاً عاماً لفلسطين لدى حكومة الاتحاد السويسري، وعمل رئيساً للمعهد الدبلوماسي الفلسطيني، ثم مستشاراً لمفوضية العلاقات الدولية في حركة فتح. وهو عضو المجلس الوطني الفلسطيني وعضو المجلس الاستشاري لحركة فتح.

ساهم الرملاوي في سياسات أكثر من مرة.

الكتاب: الجماعة التي تسمي نفسها دولة: فهم تطور تنظيم الدولة الإسلامية وتحدياته

الكاتب: دانييل ميلتون، بريان برايس، محمد العبيدي، نيللي لحود

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تاريخ النشر: ٢٠١٥

عدد الصفحات: ١٦٧

في حزيران ٢٠١٤، فوجئ العالم قاطبة بحَدث مدوٍّ تمثل بسقوط مدينة الموصل العراقية بيد التنظيم الذي كان يُعرف باسم «الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)»، والذي غيّر تالياً اسمه إلى «الدولة الإسلامية». وأصبح التنظيم منذئذٍ لا يفرض سيطرته العسكرية على مناطق واسعة في العراق وسورية فحسب، بل إنه أخذ يحكم هذه المناطق ويُخضعها لإدارته وسلطته.

هذا الكتاب، يبحث الجذور التنظيمية والخلفيات التاريخية لتنظيم «الدولة الإسلامية»، وأسباب صعوده، ومجالات أنشطته، ونقاط قوته وضعفه، وأوجه إخفاقاته ونجاحاته. ويبحث الكتاب أيضاً، على المستوى الاستراتيجي، التحديات الماثلة والفرص المتاحة لمواجهة التنظيم ومكافحته.

أعدّ الكتاب باحثون في مركز مكافحة الإرهاب التابع للأكاديمية العسكرية الأميركية في ويست بوينت بولاية نيويورك الأميركية، وهو يستند إلى مصادر بيانات فريدة من نوعها؛ بما في ذلك تلك التي استقيت من مواد التنظيم نفسه، وخصوصاً الوثائق التي تم الاستحواذ عليها وكذلك المراسلات عبر شبكة الإنترنت. والكتاب يقدم صورة شاملة عن تنظيم «الدولة الإسلامية»، ولا شك في أنه يسد ثغرة قلة المعلومات المتوافرة عن التنظيم، كما أنه من أبرز الدراسات البحثية الجادة عن هذه الجماعة.

الكتاب: تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيَّدة .. مقاربة جيوبولتيكية

الكاتب: عماد يوسف

الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تاريخ النشر: ٢٠١٥

عدد الصفحات: ١٦٧

لدى تركيا رؤى طموحة بأن تصبح قوة إقليمية كبرى لها تأثير في المناطق المجاورة، ودور فاعل في الساحة الدولية. وتمت بلورة هذه الرؤى في استراتيجية استندت فكرياً إلى نظريات الجيوبولتكس ومفاهيمه لإضفاء أهمية «مركزية» على دورها ومكانتها الإقليمية والدولية.

وبالفعل، فقد وجدت خلال الفترة ٢٠٠٢–٢٠١٠ بيئةً مواتيةً لدورها الجديد، ومتوافقةً إلى درجة كبيرة مع رؤاها وطموحها؛ ما أعطى سياستها الخارجية قوة دفع، وأضفى مصداقية على دورها الفاعل، وبخاصة في الشرق الأوسط. ولكن منذ العام ٢٠١١، تغيّرت البيئة الإقليمية وتحالفاتها، بفعل انعكاسات ثورات «الربيع العربي»، وبخاصة في سورية، فتعرضت صداقاتها في دول الجوار لتوترات، ولم يعد دورها رائجاً كما كان.

لقد نتج من البيئة الجديدة أمران بالنسبة إلى تركيا: الأول على صعيد سياساتها؛ إذ ثمة بوادر إعادة نظرٍ في بعض السياسات بعد المشكلات العديدة التي تعرّضت لها في المنطقة. والثاني، على صعيد تصوراتها الجيوبولتيكية الطموحة؛ فبين هذه التصورات الطموحة والسياسات المقيّدة منذ العام ٢٠١١، تراجع زخم «الدولة المركزية» والقوة «الحاسمة» أو «الكبرى»، وبدا أنّ هناك قيوداً داخلية وخارجية معنوية ومادية تحدّ من تأثيرها.

يسعى هذا الكتاب إلى استكشاف التصورات النظرية المؤسِّسة لاستراتيجية تركيا الخارجية وطموحها المستقبلي، وأسباب التقدم، ثم التراجع النسبي، للدور التركي في المنطقة، واستبيان القيود أو مواضع الخلل؛ سواء أكانت في المنطلقات الفكرية أم في سلوك تركيا الخارجي وسياساتها الفعلية.